

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية

الاقتصاد الكلي

النظرية والسياسات

تأليف ج. آكلي

ترجمة الدكتور عطية مرهبي سليمان

B-4

ترجمة الدكتور
عطية مرهبي سليمان

MACROECONOMICS THEORY AND POLICY

Gardner Ackley

Translated By:

Dr. ATTIA. M. SOLIMAN

Revised By:

Dr A. Said ALi

طبع بمطبع جامعة الموصل
مكتبة مطبعة الجامعة

١٩٨٤

مراجعة الدكتور عبد النور السعدوني

الجزء

١٩٨٩، ٢، ٩

١٩٨٩، ٢، ٩

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية

الإقتصاد الطبي

النظرية والسياسات

للجزء الثاني

ترجمة

الدكتور عطية مهدي سليمان

مراجعة

الدكتور عبد النعم السيد علي

بغداد 1980

طبعت على نفقة الجامعة المستنصرية

PART **V**

القسم الخامس

التضخم

INFLATION

جاسية الفساح

الولاية المركزية

٢٧٦٠

رقم الترخيص

رقم الترخيص

١٠٠٠

٢٠٠٠

عناصر نظرية في التضخم

ELEMENTS OF A THEORY OF INFLATION

في كتابنا - الذي سبق هذا الكتاب - والمنشور عام 1961. نجد أن الجملة الثانية في الفصل الخاص بالتضخم كانت كما يأتي :

« أنه من الممكن أن نناقش بأن التضخم يعتبر حالياً - ومنذ ما يقرب العشر سنوات أو تزيد - ويهدد بأن يكون كذلك في المستقبل - واحداً من أهم مشاكل الاقتصاد الكلي في معظم دول العالم ». ولقد بلغ متوسط معدل التضخم في الولايات المتحدة خلال الفترة 1955 ، 1960 (بناء على حسابات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك) حوالي 2.0 بالمائة سنوياً ، وكان اهتمام الجمهور بالتضخم عند أدنى مستوى له . أما في السنوات 1970 - 1975 فلقد بلغ مستوى 6.7 بالمائة في المتوسط ، وحدثت زيادات مماثلة في معظم بلدان العالم . ويعتبر التضخم ، الآن ، سواء من الناحية الشعبية أو الرسمية المشكلة الاقتصادية الرئيسية فإذا كانت الجملة السابقة صحيحة في عام 1961 ، فهي أكثر صحة بالتأكيد عام 1977 .

ومع تركيز وتعميق التضخم حدث انفجار في الاهتمام بالموضوع ، ليس فقط بين أفراد المجتمع العاديين أو بين قادتهم السياسيين ، وإنما وبشكل طبيعي جداً - بين الاقتصاديين أيضاً . ولن نستطيع في هذا الفصل والفصلين التاليين سوى أن نلخص جزءاً ضئيلاً من البحث الذي تم في هذا الموضوع والذي جرى بشكل رئيس خلال فترة الخمس عشرة سنة - الماضية . ويظل ومع ذلك - وكما سنرى فيما بعد - عدم اتفاق بين الاقتصاديين حول طبيعة وأسباب التضخم .

ولقد استطعنا تجنب قول الشيء الكثير عن التضخم خلال الاثني عشر فصلا السابقة من هذا الكتاب . وذلك من خلال لجوئنا الى وسيلة غير مرضية تماما ، وهي اقتصار وتحديد اهتمامنا في هذه الفصول بدراسة التغيرات في الناتج الكلي في المجال الذي يقل عن مستوى الناتج الممكن ، وحيث عرفنا الناتج الممكن بأنه ذلك المستوى من الناتج الذي يرتبط بمستوى توظيف كامل لقوة العمل . كما عرفنا مستوى التوظيف الكامل بأنه ذلك المستوى من التوظيف الذي تبدأ بعده ، تكاليف وحدة العمل ، ومن ثم مستوى الاسعار ، في الارتفاع بالتأكيد . وذلك لعدة أسباب اوضحناها بايجاز .

ونعترف هنا الآن أنه قد يكون من غير المناسب اعتبار مستوى التوظيف الكامل نقطة بل يجب النظر اليه على أنه « مدى » range . وعلى كل فقد جرت العادة - في كثير من الدول على أن يتم تحديد « هدف التوظيف الكامل » سواء رسميا او بشكل غير رسمي بشكل يوضح « بعض التوفيق غير السهل بين ما ننظر اليه على أنه تكاليف اقتصادية واجتماعية للتضخم وبين المزايا الاقتصادية لمستوى التوظيف المرتفع » . ولقد ناقشنا حتى هذا الفصل (مع بعض الاستثناءات الطفيفة) - التغيرات في مستوى التوظيف في المدى الذي يقع أسفل التوظيف الكامل أو عندما نكون قريبين منه ، وناقشنا كذلك التغيرات في الناتج في المدى الذي يقع أسفل مستوى الناتج الممكن المرتبط بمستوى التوظيف الكامل أو عندما نصل اليه .

وسوف نحري التعديل الآتي على وسيلتنا هذه بهذه الكلمات ، أن هذا لايعني أن التفسير الوحيد لوجود زيادة عامة في مستوى الاسعار هو مستوى التوظيف « فوق الكامل » ؟ فقد توجد هناك أسباب أخرى لذلك . ولكن يمكن القول ، أنه في كل الحالات ، فإنه من المؤكد جداً أن تؤدي مستويات التوظيف « فوق الكامل » الى خلق « ضغوط تضخمية » سواء كانت القوى الأخرى تعمل في نفس هذا الاتجاه أم لا ، وأنه اذا كانت القوى الأخرى تولد تضخمها فان مستوى التوظيف فوق الكامل سيزيد من حدة هذا التضخم .

وعلى الرغم من أن هذه الوسيلة كانت وسيلة عرجاء الا اننا استخدمناها لتجنب انفسنا بعض المشاكل لمواجهة حل مشاكل أخرى . وعلينا الان أن نواجه وبشجاعة طبيعية ومعنى « التوظيف الكامل » ومستوى « الناتج الممكن » المرتبط به . ولكن قبل أن نفعل ذلك ، فسوف نستعرض بعض نظريات التضخم الاولى البسيطة ، والتي اقتصرنا على تحليل ماذا يمكن أن يحدث عند الوصول الى حدود التوظيف

الكامل وهو وضع اطلق عليه عادة « تضخم فائض الطلب ، excess-demand inflation ، او اطلق عليه احيانا « التضخم الناشئ عن الطلب » . demand-pull inflation . ولم تعط هذه النظريات اهتماما كبيرا لمعنى « التوظيف الكامل » ربما لانها افترضت انه يعني وجود مستوى بطالة (اختيارية) يساوي الصفر . على الرغم من أنه لم يتم تسجيل مثل هذا الشرط على الاطلاق (1) . ويتميز هذا الاتجاه بكونه يربطنا بالمعالجات السابقة للتضخم والتي لم تختلف كثيراً منذ بداية علم الاقتصاد الحديث في القرن الثامن عشر وحتى أواخر الخمسينات حيث نظرت جميعها الى التضخم على اساس انه ظاهرة فائض طلب .

تضخم فائض الطلب EXCESS-DEMAND INFLATION

يمكن تعريف التضخم Inflation على أنه اتجاه واضح ومستمر نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار . وهذا التعريف يؤكد كون التضخم عمليات : أي عملية Process ارتفاع الاسعار ، وليس مجرد اسعار مرتفعة . وعلى هذا فإنه يمكن النظر الى التضخم على أنه حالة عدم توازن disequilibrium state وأنه يجب تحليلها باستخدام التحليل الحركي وليس باستخدام ادوات التحليل الساكن . ومع هذا فان أسلوب التحليل الساكن يمكن أن يخبرنا عن الشروط التي يجب أن تتوافر لظهور التضخم . كما أن من المحتمل أن تعرف حدوده (عن طريق توصيف شروط المستوى التوازني للأسعار) . ولكن حتى نستطيع أن نحلل معدل التضخم أو حتى نشرح لماذا هو واحد بالمائة بدلاً من أن يكون خمسة عشرة بالمائة ، فان ذلك ينقلنا الى التحليل الحركي في الاقتصاد الكلي (2) .

ونعرف أن مستوى الاسعار يتوقف - في اطار التحليل الكلاسيكي على كمية النقود ويرتبط بها نسبياً . ويظهر التضخم عندما تزداد كمية النقود ويختفي عندما تستقر كمية النقود . وعلى هذا فإنه قد تم افتراض ان معدل التضخم يتوقف على معدل خلق النقود الجديدة . فاذا كانت $\Delta M/M$ تساوي ثلاثة بالمائة سنوياً فان

(1) على الأقل في الولايات المتحدة . اما في البلدان الأخرى - مثل سويسرا فلقد شاعت مستوى من البطالة يقارب الصفر .

(2) على الرغم من أنه من استطاعتنا ان نعرف - وسوف نعرف - المعدل التوازني للتضخم equilibrium rate of inflation على أنه ذلك المعدل الذي يتحقق عندما يكون معدل تغير الاسعار ثابتاً .

الاسعار سترتفع بمعدل 3 بالمائة سنوياً (بعد الاخذ في الاعتبار أي تعديلات في مستوى التوظيف الكامل أو في سرعة الدوران) .

ولقد كانت النظرية الكمية في شكلها البسيط - مع ذلك - نظرية ناقصة وذلك لعدم استطاعتها شرح وتوضيح القنوات التي تؤدي زيادة المعروض النقدي - من خلالها - الى زيادة في مقدار الانفاق النقدي والتي تؤدي مع بقاء حجم الناتج ثابتاً (عند أعلى مستوى تسمح به موارد المجتمع) الى ارتفاع الاسعار . ولقد عالج Wickell هذا النقص فرأى أن النقود الجديدة تتدفق في الاقتصاد في شكل قروض ائتمانية جديدة الى المشاريع لتمويل الاستثمار الذي يفوق الادخار الجاري . ويمثل هذا زيادة صافية في الانفاق الكلي على حجم ثابت من العرض الكلي من السلع (نظراً لان الاقتصاد يكون فعلاً عند مستوى التوظيف الكامل) كما يؤدي الى رفع اسعار السلع (وكذلك رفع اسعار عناصر الانتاج وفي نفس الوقت تمتص « في شكل ادخار اجباري » جزءاً من دخول المستهلكين التي تم تحديدها على اساس مستوى عام منخفض سابق للاسعار . وقد أدى هذا التفسير الى جعل التضخم ، وبصورة واضحة - ظاهرة فائض - طلب . ولقد رأى (Wickell) نفسه أن ارتفاع الاسعار في حد ذاته لن يؤدي الى تخفيض الطلب الكلي . ويرجع ذلك - في رأي Wickell الى انه بعد مضي فترة قصيرة من الزمن ستزداد الدخول النقدية بنفس النسبة التي زادت بها الاسعار ، تاركة المستهلكين عند نفس الوضع السابق ليتنافسوا مع المستثمرين على العرض المحدود من السلع . فاذا بقيت البنوك مستعدة لافراض مشاريع الاعمال قروضاً جديدة ، فستستمر العملية . اما اذا توقفت البنوك عن الاقراض فسيرتفع سعر الفائدة الى مستوى « المعدل الطبيعي » مما يؤدي الى تقييد الطلب الاستثماري الزائد (وربما يؤدي ذلك الى تشجيع الادخار ، بمعنى أن يخفض من الطلب الاستهلاكي) ومن ثم التضخم .

وما نظرية التضخم التي تضمنها التحليل الكينزي الا توسيع وتعميم لنظرية Wickell . ولنفتراض أنه يوجد فعلاً توظيف كامل في الاقتصاد ، ولنفتراض كذلك زيادة الطلب الاستثماري . ويعني هذا وجود طلب كلي على السلع اكبر من العرض الكلي المتاح ، مما يؤدي الى رفع الاسعار . وحيث أن طلب المستهلكين يتوقف على الدخل الحقيقي والذي لن ينخفض مع زيادة الاسعار (نظراً) لان الدخول النقدية تزداد بنفس نسبة زيادة الاسعار) ، فإننا نجد أن فائض الطلب لن يزول بواسطة عمليات التضخم نفسها - الا ان كينز - مع ذلك - قد قطع العلاقة القوية بين كمية النقود ومستوى الطلب الكلي . حيث قرر أنه من الممكن أن يعيش

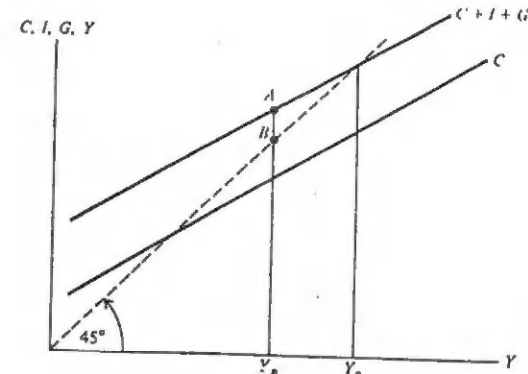
الاقتصاد حالة من التضخم حتى ولو كان المعروض النقدي ثابتاً وذلك اذا زاد الميل الحدي للاستهلاك او للاستثمار عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل . ويرجع ذلك الى أنه مع ثبات (M) المعروض النقدي ، فإن الاسعار المرتفعة تؤدي الى زيادة الطلب على النقود لاغراض التبادل ، ومن ثم الى ارتفاع سعر الفائدة ، مما يؤدي الى التخلص من بعض الزيادة التي حدثت في الطلب الاستثماري (أو ... الاستهلاكي) . ومن ثم الى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية . ولكن ذلك لن يؤدي كلية الى تفادي ارتفاع مستوى الاسعار . والسبب في ذلك هو أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى تخليص بعض النقود من الارصدة العاطلة لمقابلة بعض من الزيادة في الطلب على النقود لاغراض التبادل الذي ينتج عن ارتفاع الاسعار . والنتيجة هي أنه سيكون هنا بعض التضخم حتى يرتفع سعر الفائدة بدرجة كافية لازالة كل فائض الطلب .

ويمكن توضيح هذين النوعين من التحليل ، وكذلك الفرق بينهما اذا اخذنا في الاعتبار حالة الزيادة في الطلب الحكومي ، في اقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل . فاذا زاد الانفاق الحكومي مع عدم زيادة الضرائب ، نجد انه سيتم تمويل الفرق بينهما (عجز الميزانية) اما عن طريق (أ) الاقتراض من الجمهور (غير المصرفي) أو (ب) عن طريق زيادة طبع النقود ، او الاقتراض من البنوك التي توجد لديها احتياطات فائضة ، او الاقتراض من البنك المركزي الذي يقوم بشراء السندات في السوق المفتوحة لازالة اثر بيع الحكومة لسنداتنا . وتؤدي جميع طرق التمويل تحت النقطة (ب) الى زيادة المعروض النقدي . وتؤدي طريق تمويل على العجز (ب) طبقاً للتحليل الكلاسيكي وليست الطريقة (أ) الى رفع المستوى العام للاسعار . أما في التحليل الكينزي فالطريقة (أ) هي أيضاً طريقة تضخمية . وعلى الرغم من الاختلاف بين كل من التحليل الكينزي وتحليل كمية النقود (كما تم توسيعها من قبل Wickell ، الا أن كل منهما تشرح التضخم ، عندما ما يحدث - وتفسره على اساس أنه تابع من وجود فائض طلب أي أن الطلب الكلي يفوق الناتج الممكن ، مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار حتى يعود التوازن مرة اخرى الى الاسواق (اختفاء فائض الطلب) وذلك عند مستوى مرتفع للاسعار) .

تحليل الفجوة - التضخمية الكينزية

Keynesian Inflationary-Gap Analysis

يتم عادةً تلخيص التحليل الكينزي للتضخم باستخدام مفهوم الفجوة التضخمية Inflationary gap ويمكن تصوير ذلك بسهولة باستخدام الشكل رقم (13 - 1).



الشكل رقم 13 - 1

ويتم عرض دالة الاستهلاك هنا على أنها دالة في الدخل الحقيقي ، وذلك كما جرت العادة . فإذا فرضنا وجود مستوى مرتفع للطلب التلقائي $(Y + G)$ (الطلب الاستثماري زائداً الطلب الحكومي) ، وإذا فرضنا أن مستوى هذا الطلب لا يتوقف على مستوى الأسعار ، فإننا نستطيع تحديد مستوى الطلب الكلي الحقيقي $(C + I + G)$ عند كل مستوى من مستويات الدخل بواسطة المنحنى $(C + I + G)$ ، فإذا لم تكن هناك قيوداً على الناتج الحقيقي فإن الناتج سيزداد حتى يصل إلى المستوى (Y_0) ، وذلك عندما يتساوى الطلب الحقيقي مع الناتج الحقيقي . أما إذا كان هناك قيد التوظيف الكامل على الناتج الحقيقي الذي لا يمكن أن يفوق (Y_0) في هذه الحالة ، فإن الناتج الحقيقي الفعلي لا يمكن أن يصل إلى (Y_0) . ونلاحظ أنه عند مستوى الناتج Y_p فإن الطلب الكلي الحقيقي $(C + I + G)$ يفوق الناتج الكلي ، مما يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية مساوية للمقدار (AB) في الشكل . ويمثل هذا مقدار ما يفوق به الطلب الكلي على الناتج عند مستوى التوظيف

الكامل (3) . وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع الأسعار ، ولكن ارتفاع الأسعار لا يقوم بعمل أي شيء مباشر لازالة الفجوة .

ومع ذلك يوجد عدد من الآثار « غير المباشرة » لارتفاع الأسعار على الطلب الكلي الحقيقي ، تؤدي معظمها إلى تخفيض الفجوة . وتوجد أسباب « غير مباشرة » مماثلة في حالة الانكماش ، وهذه الأسباب هي :

- (1) إذا كان المعروض النقدي (M) ثابتاً أو يرتفع بنسبة أقل من ارتفاع الأسعار ، فإن سعر الفائدة (i) سيتجه إلى الارتفاع مؤدياً بذلك إلى تخفيض (i) الاستثمار (وربما أيضاً (C) دالة الاستهلاك)
- (2) يمكن أن ينخفض أيضاً الاستهلاك إلى المدى الذي يكون به تأثير ييجو موجوداً ، كنتيجة لارتفاع الأسعار ، وذلك عن طريق تخفيض القيمة الحقيقية للثروة التي يتم الاحتفاظ بها في شكل نقود أو ديون حكومية ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي أيضاً إلى تخفيض قيمة الثروة ، عن طريق تخفيض أسعار السندات ، ثم إلى تقليل الاستهلاك .
- (3) يؤدي ارتفاع الأسعار - في حالة وجود تجارة دولية - إلى تشجيع الواردات وتخفيض الصادرات (ويمكن ادخال هذا الأثر في الشكل وذلك بادخال عامل « الاستثمار الاجنبي الصافي » في الطلب الاستثماري) .

(4) إذا زادت متحصلات الضرائب بمعدل أسرع من معدل زيادة الأسعار ، وهي ستفعل ذلك حتماً تحت النظم الضريبية القائمة (فإن ذلك يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل عن طريق تخفيض الدخل الحقيقي المتاح للانفاق عند كل مستوى من مستويات الدخل (Y) كما تميل التحويلات النقدية الثابتة إلى الانخفاض إذا نظرنا إليها على أنها تحويلات حقيقية ، مما يؤدي إلى تخفيض جديد في الاستهلاك كما أن الانفاق الحكومي الحقيقي سينخفض أيضاً إذا كان الانفاق الحكومي ثابتاً من الناحية النقدية .

(5) إذا أدى ارتفاع الأسعار إلى خلق توقعات بارتفاع جديد في الأسعار ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة انفاق المستهلكين النقدي للسلع المعمرة ، ويؤدي ذلك إلى قيام المستثمرين بزيادة استثمار هدم أن عاجلاً أو آجلاً « للتخلص من ارتفاع

(3) على الرغم من أن مفهوم الفجوة التضخمية هو مفهوم ضمني في تحليل نموذج $IS-LM$ لهذه الحالة . ألا أنه لا يمكن قياس مدى الفجوة في هذا النموذج ويرجع ذلك إلى أن السبب رقم (1) في القائمة التالية يتم تضمينه في المنحنى

الاسعار» وهذا يؤدي الى توسيع الفجوة التضخمية. وإذا حاول المضاربون تكوين مخزون للتخلص من ارتفاع الاسعار او لتحقيق ارباح عند اعادة البيع، فان ذلك يؤدي الى توسيع جديد في الفجوة التضخمية. اما اذا كان النظر الى الارتفاع الجاري في الاسعار يتم على اساس أنه ارتفاع مؤقت ويتوقع أن يعقبه انخفاض الاسعار فان ذلك يؤدي الى تأجيل القيام بشراء السلع المعمرة الاستهلاكية وكذلك بالقيام باستثمار في المصانع والمعدات والآلات، وإلى تخفيض المخزون مما يؤدي الى تضيق حجم الفجوة التضخمية.

ولقد حاول جزء كبير من التحليل «الكينزي» للتضخم أن يوجد تأثيرات على الطلب الكلي ناتجة من اعادة توزيع الدخل بين الاجور والارباح الذي يمكن أن يحدث نتيجة للتضخم. فإذا كانت الاجور النقدية ثابتة، فان زيادة الاسعار تذهب كلها الى الارباح. (حيث يكون لوجود سقف على زيادة الاجور بدون وجود سقف على زيادة الاسعار مثل هذا الاثر). فإذا افترضنا أن MPT (أي الميل الحدي للاستثمار من الزيادة في الدخل) للذين يحصلون على دخل من الارباح هو أقل من (MPC) الميل الحدي للاستهلاك للذين يحصلون على دخل من الأجور، فان أي تعديل في توزيع الدخل لصالح الذين يحصلون على ارباح سيميل الى تخفيض الطلب الكلي، ثم يقلل من الفجوة التضخمية. ومع ذلك اذا افترضنا وجود وسريان مبدأ تعظيم الارباح، وسوق حر للعمل، فانه لن تظهر هناك اعادة توزيع ضد العمال. ويرجع ذلك الى أن أي انخفاض في الأجر الحقيقي يؤدي الى زيادة الطلب على العمل من جانب رجال الأعمال، مما يؤدي الى زيادة التنافس على العمل (ومع افتراض التوظيف الكامل) يؤدي ذلك الى زيادة الاجور النقدية جنباً الى جنب مع زيادة الاسعار. أما اذا ظهرت فترة تباطؤ في عمليات تعديل الاجور (بمعنى أن الاجور لا تزداد في نفس اللحظة التي تزداد فيها الاسعار وانما بعد مضي فترة معينة هي طول فترة التباطؤ) فانه من الممكن حدوث اعادة توزيع مؤقتة ضد العمل اثناء التضخم وبالتالي يؤدي ذلك الى تضيق الفجوة التضخمية. ألا أن تباطؤ الاجور نفسه لا يمكن أن يؤدي الى تخفيض الفجوة التضخمية. نظراً لانه اذا استقرت الاسعار كنتيجة لانخفاض الطلب الاستهلاكي الناتج عن وجود فترة تباطؤ في الاجور، ووجود اعادة توزيع في الدخل لصالح الارباح، فان الاجور عندما «تلتحق» بزيادة الاسعار تفتح الفجوة التضخمية مرة أخرى.

ويمكن للفجوة التضخمية أن تظهر - بطبيعة الحال - عندما تختار الحكومة، ولأي سبب كان، تمويل حتى انفاقها الجاري العادي بواسطة طبع النقود (او بيع

السندات الى البنك المركزي). كما يمكن ان يحدث تضخم ناتج عن زيادة الطلب الاستثماري الخاص خلال فترات الرواج، (ذلك الذي يحدث عند وجود تطبيق عام لاختراع جديد او اكتشاف أراضي جديدة أو ماشابه ذلك)، خاصة اذا كانت السياسة النقدية مستعدة (للتأقلم) مع الزيادة في الطلب على النقود (أو، كما كان يحدث قبل نشوء البنوك المركزية، اذا كان النظام النقدي يسمح بأن يخلق التضخم الناشئ عن فائض الطلب هي بالتأكيد تلك الحالات المرتبطة بالحرب او بالاستعداد للحرب، عندما يزداد الانفاق الحكومي بمعدلات تفوق كثيراً معدلات انخفاض الانفاق الخاص نتيجة للضرائب المرتفعة.

حركية التضخم الناتج عن الطلب

The Dynamics of Demand Inflation

تم خلال الاربعينات والخمسينات من هذا القرن - بناء عدة نماذج حاولت توصيف السلوك الحركي الديناميكي لاقتصاد به فائض طلب، ومن ثم لم يتم فقط بشرح المدى النهائي للتضخم وانما ايضاً بشرح معدل التضخم مع وجود الفجوة التضخمية.

ونظراً لان التحليل الحديث للتضخم يميل الى تجاهل كل اختلاف بين التضخم الناتج عن فائض الطلب، وبين انواع التضخم الاخرى، فان أهمية التحليل الحركي السابق هي في كونه مقدمة الى التحليل الاكثر حداثة، وعلى هذا فسنعطي هذه النماذج اهتماماً مختصراً.

لم يقدم تحليل فجوة التضخم أية اضافة مباشرة لتحليل معدل التضخم. ويمكن أن يدلنا معرفة حجم الفجوة التضخمية التقريبي، على أنه تحت شروط ضرورية معينة، فان ارتفاعاً في الاسعار بمقدار 80 بالمائة أو 50 أو 100 بالمائة يعتبر ضرورياً لازالة الفجوة التضخمية من خلال تأثيرات سعر الفائدة، أو الثروة أو السياسة المالية أو التجارة الخارجية أو أية تأثيرات أخرى. ولكن هذه المعرفة لن تدلنا على أي شيء خاص بسرعة زيادة الاسعار. فنحن نعرف أن الاسعار لن تزداد بمعدل 20 أو 50 أو مائة بالمائة مرة واحدة، ولكن خلال فترة زمنية معينة. فإذا كانت هذه الفترة هي خمس سنوات فان معدل التضخم المصاحب أي واحدة من هذه الفجوات سيكون واحد على عشرين من معدل التضخم اذا كان طول الفترة الزمنية

هو 0.25 سنة فقط . ومن المحتمل جداً أن تتغير الظروف والشروط الضرورية التي تحدد حجم الفجوة والشروط الضرورية التي تحدد ازالتها وقفلها قبل أن تزول الفجوة نفسها بوقت طويل . وعلى هذا فإنه قد يكون للتحليل الساكن أهمية بسيطة حتى بالنسبة للأجل القصير . ولكن وجود نظرية مفيدة في تحليل العمليات التضخمية في ظل وجود الفجوة - قد يساهم كثيراً في فهمنا للمعدل الجاري للتضخم والعوامل التي تؤثر فيه .

وأحد الافتراضات الطبيعية لأي نظرية حركية في التضخم هو اعتبار معدل زيادة الأسعار دالة في حجم الفجوة التضخمية (وهذا هو الافتراض الذي استخدمناه في الفصل الثاني عشر انظر الاشكال رقم (12 - 2) ، (12 - 3) . وكلما اتسعت الفجوة زادت الأسعار بمعدلات اكبر . وأيضاً كلما ضاقت الفجوة زادت الأسعار بمعدلات اكبر ، وأيضاً كلما ضاقت الفجوة كلما زادت الأسعار بمعدلات أقل وهذا صريح بمعنى معين . ففي مستوى الاقتصاد الجزئي ، قد يتضمن هذا الافتراض أن المنشآت التي لا يكون زبائنها راضين ، تميل إلى رفع أسعارها بصورة متكررة ، ويزداد هنا التكرار كلما زاد عدد الزبائن غير الراضين ، أو أنه يتم إعادة النظر في عقود العمل والاجور بشكل أكثر تكراراً كلما زاد عدد الوظائف الشاغرة . إلا أن ذلك يتناقض مع مفهوم التضخم الناتج عن فائض الطلب ، والذي يؤكد أن الأسعار تتجه نحو الارتفاع بواسطة المشترين (للسلع أو للعمل) إلى المدى الضروري لإعادة التوازن في الأسواق . فإذا التزمنا صرفياً بالفكرة التي تقدر أن الأسعار والاجور المرنة ترتفع بواسطة المشترين فقط ، فسيظهر لدينا السؤال الاتي وهو لماذا لا ترتفع الأسعار إلى النقطة التي تزيل الطلب الفائض الفائض الكلية ؟ . وقد يعني ذلك - مع وجود فجوة تضخمية كلية - ضرورة انفجار المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع مباشرة إلى النقطة (إذا كان هناك مثل هذه النقطة) التي تختفي عندها الفجوة التضخمية وتزول نتيجة للتأثيرات غير المباشرة التي اشرنا إليها سابقاً .

ويظهر أن هذا هو ما يجب أن تكون عليه الحال فعلاً فيما عدا بعض الحالات التي نجد فيها قدرة المشترين - ولأسباب معينة - على رفع الأسعار إلى أعلى - في نقطة زمنية معينة - هي قدرة محدودة . ويتضمن بعض نظريات معدل التضخم الناشئ عن فائض الطلب هذه المحدودية في قدرة المشترين على رفع الأسعار .

ويتضمن تحليل Wickcell فعلاً الفكرة التي تقدر أن الطلب في سوق السلع يتحدد عند أي نقطة زمنية بالدخل النقدي الذي تحقق من الناتج السابق . حيث يأتي المستهلكون إلى السوق ومعهم الدخل النقدي المشتق من مبيعات الناتج

السابق عند مستوى الأسعار السائد عند ذلك . ويتنافس طلبهم هذا مع طلب رجال الأعمال المدعومين بالنقد الجديدة . فإذا عرفنا الحجم الكلي للقوة الشرائية المتاحة . فإن الأسعار عند أي نقطة زمنية سترتفع إلى أعلى حتى النقطة التي تعيد التوازن إلى الأسواق . أي إلى النقطة التي لا يوجد عندها طلب غير مستوفي . فإذا اخذنا القوة الشرائية كمقدار محدد - فإن فائض الطلب يساوي الصفر . إلا أنه مع وجود فترة تباطؤ معينة - فإن الدخل النقدي سترتفع كنتيجة لعملية البيع التي تمت عند أسعار أعلى . مما يؤدي إلى وجود فائض طلب جديد ، وهذا يؤدي إلى زيادة جديدة في مستوى الأسعار حتى يعود التوازن إلى الأسواق .

وحيث أن توضيح هذه العمليات بشكل دقيق يحتاج إلى استخدام دالة استهلاك من نوع ما ، فإننا يمكن أن نقدم مخططاً لتحليل Keynes - Wickcell للعمليات التضخمية كما يأتي ،

لنفترض أن
(1)

حيث ، Y_t الطلب الكلي الحقيقي على الناتج والذي يتكون من الطلب الاستهلاكي الحقيقي C_t ، والطلب الاستثماري الحقيقي (I_t) ، وحيث (Y_p) وهي مستوى معين ثابت من الناتج الممكن . (ويمكن - إذا رغبتنا - أن نضيف الاتفاق الحكومي إلى G_t وكما يمكن أن نحدد بصورة واضحة الضرائب . ربما مع وجود فترة تباطؤ في دالة الضرائب إلا أننا سنتجاهل الضرائب الآن) . فإذا وضعنا $Y_t = Y_p$ ، فإننا نعني بذلك عدم وجود فائض طلب . بمعنى أن كل الأسواق متوازنة . وسنفترض بالإضافة إلى ذلك أن دالة الاستهلاك تجعل الاستهلاك الحقيقي الجاري يتوقف نسبياً على الدخل الحقيقي الجاري للأفراد أي أن

$$C_t = c_1 \frac{Y_{t-1} P_{t-1}}{P_t} \quad (2)$$

حيث c_1 هي الميل الحدي للاستهلاك ، $Y_{t-1} P_{t-1}$ هو الدخل النقدي الناتج عن مبيعات الناتج في الفترة السابقة . وبالقسم على P_t نحصل على الدخل الحقيقي الجاري . وإذا كانت

$$I_t = I_0 \quad (3)$$

حيث I_0 ثابت يمثل الطلب الاستثماري الحقيقي ، وهذا يعني أنه يتم تنفيذ كل خطط الاستثمار الحقيقي بصرف النظر عن المستوى الجاري للأسعار . وهذا يعني - ضمن إطار تحليل Wickcell أن البنوك مستعدة دائماً لتقديم الارصدة الجديدة الضرورية للمقترضين حتى يستطيعوا شراء السلع الاستثمارية (أو الحكومية عند أي مستوى للأسعار) (4).

وباحلال المعادلتين (2 ، 3) ، في المعادلة رقم (1) نحصل على النتيجة البسيطة الآتية وهي أن ،

$$\frac{P_t}{P_{t-1}} = \frac{c_1 Y_P}{Y_P - I_0} \quad (4)$$

ويخبرنا هذا بأن معدل زيادة الأسعار يتوقف على ، وبشكل طردي كل من c_1 (الميل الحدي للاستهلاك) وعلى I_0 ، وبشكل غير مؤكد على Y_P (ويتوقف هذا على القيم النسبية كل من Y_P, I_0, c_1)

فمثلاً إذا كانت $I_0 = 40, c_1 = 0.75, Y_P = 100$

فاننا نجد أن ،

$$\frac{P_t}{P_{t-1}} = \frac{0.75(100)}{100 - 40} = 1.25$$

بمعنى أن الأسعار تزداد بمعدل 25 بالمائة لكل فترة ، ويتوقف معدل الزيادة السنوية في الأسعار الذي يتضمنه هذا المعدل على طول الفترة الزمنية . فإذا كان طول فترة التباطؤ هو ستة شهور فإن الأسعار ستزداد سنوياً بمعدل 50 بالمائة (تقريباً) أما إذا كان طول فترة التباطؤ هو سنتان ، فإن الأسعار سترتفع سنوياً بمعدل 12.5 بالمائة (تقريباً) وكما هو واضح ، فإنه كلما طالت فترة التباطؤ - مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة - كلما كان معدل التضخم أقل .

(4) ويمكن - كبديل - أن نفترض أن البنوك مستعدة لتقديم مقدار معين من القدرة الشرائية للمستثمرين (و / أو الحكومة) تقوم على - أساس الأسعار السابقة للسلع التي يقترحون شرائها وعلى أن مستوى الانفاق الحقيقي الجاري للمستثمرين يتوقف أيضاً على ارتفاع الأسعار وهذا يعطينا المعادلة الآتية ،

$$I_t = \frac{I_0 P_{t-1}}{P_t} \quad (3a)$$

حيث ، $I_0 P_{t-1}$ هو مقدار القدرة الشرائية المحددة سابقاً .

والنتيجة الرئيسة لهذا النموذج هي أن معدل التضخم هو دالة مباشرة في حجم الفجوة التضخمية (5) . ولكن ذلك لا يتوقف على أي افتراض خاص بأن المعدل الذي يرفع به رجال الأعمال الفرديين (كل منهم على حدة) أسعارهم يتوقف على حجم فائض الطلب الخاص بهم . والواقع فإنه لا يوجد فائض الطلب أبداً عند أي نقطة زمنية . ويتم - بدلاً من ذلك - ترجمة الفجوة التضخمية باستمرار في شكل ادخار اجباري بواسطة المستهلكين .

ويوجد شكل آخر لهذه النظرية في معدل التضخم ، وذلك بأن نفترض فقط وجود فترة تباطؤ في تعديل معدلات الاجور . ولنفترض مثلاً ، أن زيادة الأسعار تؤدي الى ازالة فائض الطلب بصورة مستمرة بحيث تكون الاسواق دائماً في حالة توازن وأنه (من خلال المحاسبة المستمرة) يتم اعتبار كل المتحصلات كدخل . ولنفترض ، مع ذلك ، أن الاجور تزداد مرتبطة بعلاقة معينة بمستوى الأسعار (مثلاً مع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة) . ولكن مع وجود فترة تباطؤ ، وفي هذه الحالة ، فإن وجود فجوة تضخمية يؤدي حالاً الى ارتفاع الاسار والارباح . ويؤدي هذا الى انخفاض الدخل الاجري الحقيقي - حتى ترتفع الاجور . ويتم تحقيق التوازن في اسواق السلع وازالة فائض الطلب - عند أي نقطة زمنية - بواسطة اعادة توزيع الدخل الحقيقي بشكل مؤقت في غير صالح العمل بواسطة التضخم (وذلك بافتراض أن الميل الحدي للانفاق الاستهلاكي للأفراد الذين يحصلون على دخولهم من الارباح أقل من الميل الحدي للاستهلاك للأفراد الذين يحصلون على دخولهم من الاجور) . ويمكن أن يكون لوجود فترات تباطؤ من نوع آخر . مثلاً فترة تعديل

(5) وحتى يمكن قياس حجم الفجوة التضخمية فاننا نأخذ في الاعتبار فقط الوضع التوازني لدالة الاستهلاك كما يأتي ،

$$C_E = c_1 Y_E = c_1 Y_P \quad (2a)$$

$$IG = c_1 Y_P + I_0 - Y_P$$

ويمكن قياس الفجوة بالتالي كما يأتي

$$IG = I_0 - (1 - c_1) Y_P$$

والتي يمكن تفسيرها على أساس ان الفجوة التضخمية تساوي الفرق بين الاستثمار المخطط والمرغوب فيه وبين الادخار المخطط . ويمكن بسهولة ملاحظة أن أي تغير في معاملات المعادلة رقم (4) الذي يؤدي الى زيادة حجم الفجوة سيؤدي أيضاً الى رفع P/P_{t-1} وتكون الفجوة مساوية للصفر عندما يتحقق أن ،

$$Y_P = \frac{I_0}{1 - c_1}$$

ونلاحظ من المعادلة رقم (4) أن $P/P_{t-1} = 1$ عندما يتحقق هذا الشرط .

الاتفاق الحكومي للتضخم، أو فترة تعديل الاستهلاك للتغيرات في الدخل - نفس الآثار السابقة (6).

وعلى هذا فإن هذه النماذج الحركية - عندئذ - هي نماذج تعبر في الحقيقة عن عمليات تضخم ناشيء عن الطلب، حيث نجد فيها - جميعها أن الاسواق أما أن تكون في حالة توازن بمعنى أنه لا يوجد فيها فائض طلب وذلك في شكل أني ومستمر، أو أن الاسواق - كما هي الحالة التي ذكرناها للتو - في حالة توازن ولكن يتم تعديل الاجور بشكل ما. وهذا يذكرنا بالفارق الجوهرى - والذي يتم تجاهله كثيراً - بين نظريات التضخم، حيث نجد أن بعض هذه النظريات يفترض ضمناً (كما سلاحظ فيما بعد -) حتى يومنا هذا قدرة الاسواق على التوازن وإزالة كل فائض طلب، في حين أن البعض الآخر يحتوي على طريق ما للتسعير سواء عن طريق الخبرة أو التأقلم أو التعليم.

وقد بدأت تظهر كثير من الاتجاهات الجديدة - مع بداية الخمسينات في تحليل التضخم، وقد ابتعد العديد من هذه الاتجاهات كثيراً عن المفهوم البسيط لفائض الطلب الكلي كمصدر أساس لارتفاع الاسعار. ولقد كانت بعض هذه الاتجاهات غير متناسقة أو حتى يتناقض بعضها مع بعض. ومع ذلك فإن كثيراً منها قد ساهم في تطوير نظرية التضخم الأكثر تطوراً والتي ظهرت في السبعينات. ولا يمكن حصر هذه النظرية بالحالات التي تظهر فيها فائض طلب عند مستوى التوظيف الكامل وبالتالي تكون مرتبطة بحالات مثل حالة الحرب أو وجود سياسة مالية غير مسؤولة، أو نظام نقدي أو مصرفي فاشل، على الرغم من أنها يجب أن تتضمن مثل هذه الحالات كحالات خاصة. وعلى الرغم من أن معظم روافد تحليل التضخم والتي ستركز عليها اهتمامنا بعد قليل قد ساهمت في تطوير النظرية العامة للتضخم، والتي سنحاول تلخيصها في نهاية الفصل القادم، إلا أننا لن نستطيع أن نجد تكاملاً بين هذه الروافد. وعلى هذا تبقى هذه الروافد كتفسيرات متنافسة فيما

(6) يوجد نموذج استخدام هذه الأنواع الثلاثة من فترات التباطؤ في مقالة مشهورة للاقتصادي Arthur

smithies وهي

«The Behavior of Money, National Income Under Inflationary Conditions» O.J.E. LviII (Nov-1942) 113-28; Reprinted in A.E.A. (Readings in Fiscal policy (R.D. Irv Irwin, 1955) pp. 122-36

ونتيجة هذه الدراسة هي أن معدل التضخم يتوقف أيضاً على حجم الفجوة التضخمية وعلى طول فترات التباطؤ.

بينها - أو على الأقل يبقى كل منها يركز على جانب معين من جوانب - التضخم.

تضخم ارتفاع التكاليف "COST-PUSH" INFLATION

من الأسباب الواضحة التي أدت إلى ظهور الأفكار الجديدة حول مصادر وطبيعة التضخم كان حقيقة أن التضخم أو ما يظهر على أنه حقيقة قد بدأ يظهر كثيراً في فترات لا تتضمن - على الأقل بوضوح كامل - الظروف التي يفترض توافرها من أجل أن يظهر التضخم الناشيء عن فائض الطلب. فعندما نجد أن مستوى الاسعار يرتفع مع وجود بطالة تفوق مستوى البطالة الاحتكاكية أو الحد الأدنى المقبول للبطالة، أو عندما نجد أن الاسعار والاجور يرتفعان معاً مع وجود بطالة خلال فترة الكساد في الدورة الاقتصادية، فسنجد أنه من الصعب علينا أن نفترض وجود فائض طلب. فنجد على مستوى الاقتصاد الجزئي أن معظم تقابلات العمال يمكنها المحافظة على زيادة في الاجور حتى عندما يكون عدد كبير من اعضائها (أو اعضائها المحتملين) خارج العمل، وأن معظم المنشآت لا تنشل فقط في تخفيض اسعارها في الفترات التي ينخفض فيها الطلب، بل أنها ترفع هذه الاسعار أحياناً (حتى ولو كان من الواضح أن ذلك سيؤدي إلى تعطيل أو تخفيض تشغيل بعض من انتها أو مصانعها، وكذلك عندما يكون أيضاً واضحاً أنهم لن يجدوا صعوبة في الحصول على عمال عند الاجر السائد). ومن الواضح أن مثل هذه المواقف والحالات تستدعي وجود تفسير آخر لارتفاع الاسعار غير ذلك التفسير الذي يعطيه لنا نموذج التضخم الناشيء عن الطلب.

وأول الاتجاهات الجديدة في نظرية التضخم تمثل في الاقتراح الذي تم تقديمه على نطاق واسع في أواسط الخمسينات على الرغم من وجود بعض الاشارات السابقة (وهو أن بعض البائعين للعمل و/ أو السلع يتمتعون « بقوة سوقية » Market power كبيرة كافية لأن « يدفعوا » Push-up أجورهم أو اسعار منتجاتهم إلى أعلى في الفترات التي يظهر فيها طلب مرتفع - ولكن ليس فائض طلب - إلى المدى الذي يظهر اتجاهها عاماً في ارتفاع الاسعار. ولقد تم وصف التضخم الناجم في مثل هذه الظروف على أساس أنه تضخم مدفوع بالتكاليف Cost Push أو تضخم الاسعار المتحكم فيها administered-price، أو تضخم البائعين Sellers أو تضخم الأنصبة الداخلية Income-shares، ولم تكن هذه

لأنواع ولأنواع معينة من العمل أو في أسواق وأسواق معينة من أسواق العمل أو حتى في الحالة العامة - بحيث تضطر رجال الأعمال إلى التنافس فيما بينهم على العمال بواسطة رفع الأجور.

ولقد تمت ملاحظة، ومنذ وقت طويل، أنه بالنسبة إلى قطاع الأعمال - وخاصة في الصناعات التي تساهم بنصيب كبير في إنتاج السلع والخدمات - أن الكثير من المنشآت لا تقوم بتحديد أسعارها أو بعبارة أخرى لا تسمح (للسوق بتحديد أسعارها عند أي مستوى يحقق التوازن في سوق سلعها) أن العديد من المنشآت نادراً ما تقوم بتغيير أسعارها. وفي العادة فإنها تقوم بتخفيض أو زيادة انتاجها بدلاً من أن تقوم بتخفيض أو زيادة أسعارها عندما ينخفض الطلب أو يزيد. وعادة ما يقومون بالإعلان عن رفع (أو تخفيض) الأسعار نتيجة لارتفاع (أو انخفاض) التكاليف، وذلك للمحافظة على «نسبة معينة» محددة للحصول على معدل «مستهدف» من الأرباح وعادة ما يكون لديهم تكاليف ثابتة مرتفعة للمعدات والمصانع بجانب وجود تكاليف غير مباشرة مرتفعة على البحوث والتطوير والإعلان، والإدارة والتي لا يمكن توزيعها على مبيعات معينة أو حتى على سلع محددة (ومن ثم لا تعتبر جزءاً من التكاليف الحدية) ولكنها محددة بشكل ما يجعلها جزءاً من دالة تحديد الأسعار).

ونجد أحياناً أن مالكي الشركة أو الذين يحصلون على أرباحها لا يستطيعون السيطرة على قرارات الإدارة، وأن المديرين قد يكونون مهتمين أحياناً بنمو المنشأة أكثر من اهتمامهم ببرحية المنشأة. ويكون معظم هذا النوع من الشركات أكثر اهتماماً «بصورته» لدى الرأي العام (القومي أو في الأقاليم التي يعملون فيها) أو لدى العمال الذين يعملون فيها، أو لدى الحكومة. ويحاولون أن يظهروا أنفسهم على أنهم في جانب التطور والتقدم التكنولوجي، وأنهم يتحملون المسؤولية - وأنهم أكثر إنسانية وأنهم مهتمون «بالمصالح العامة». وبدلاً من أن تكون أسعار ومستويات انتاج هذه المنشآت محددة «بواسطة السوق» نجد أنها محددة «إدارياً» طبقاً للسياسات والمبادئ والأشكال التي يضعها مديرو هذه المنشآت. ويمكن أن يتم تحديد هذه الأسعار (وهذا ما يحدث فعلاً) بشكل مرتفع (وفي بعض الأحيان بشكل منخفض). على الأقل يتم تحديدها بدون الارتباط بحالة الطلب على منتجاتها أو بحالة الطلب الكلي في الاقتصاد. وعلى الرغم من أنه ليس ضرورياً أن تؤدي هذه الصيغ الإدارية في تحديد الأسعار إلى اتجاه الأسعار ناحية الارتفاع، إلا أنها تشير مانتتهى إلى هذه النتيجة، وبصورة خاصة عندما تتجه التكاليف ناحية

الفكرة الأساسية - في جزء منها - ألا توسيعاً منطقياً لآراء كينز حول وجود وأهمية وتأثير جمود الأجور. فإذا كان في قدرة الأسعار والأجور مقاومة التخفيض السريع وغير المحدود في حالة وجود بطالة وطاقات إنتاجية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي لا تؤدي إلى تحقيق التوازن في أسواقها، إلا يمكن عندئذ استخدام نفس العوامل التي تشرح هذه الظاهرة لتفسير كيف يمكن للأجور والأسعار أن ترتفع في مثل هذه الظروف؟

وبالتأكيد فإن بعض العناصر الهامة في جمود الأجور - مثل عامل اللامبالاة البحث بسبب الاستيعاب البطيء أو عدم القدرة على القيام برد فعل، أو وجود الاتفاقات التعاقدية، أو وجود تكاليف لحدوث أي تغيير يمكن أن تفسر لنا لماذا لا تنخفض الأجور بسرعة في حالة وجود فائض عرض، إلا أنها مع ذلك لا يمكن أن تفسر لنا لماذا يجب أن ترتفع الأجور في مثل هذه الظروف. ومع ذلك فإن «القوة السوقية» التي يمكن أن تسمح لنقابات العمال بأن تقاوم تخفيض الأجور، وبالتفاعل مع وجود موقف مساند أو يؤيد حق العمال في التمتع بمستوى معيشي «عادل» أو «مقبول اجتماعياً» ليس فقط من جانب العمال أنفسهم وإنما من جانب قوى سياسة هامة أيضاً أو حتى من جانب أصحاب العمل أنفسهم. وما يمكن أن تفسر لنا لماذا - ترتفع الأجور، كما يمكن أيضاً أن تفسر جمود الأجور في اتجاه

الانخفاض. وتعتبر معدلات الأجور المحددة بواسطة قاعدة أو أخرى، والتي ترتفع (ولكنها لا تنخفض عادة) مع التغير في مستوى تكاليف المعيشة، مثلاً على الأسعار التي لا تؤدي إلى تحقيق التوازن في أسواقها، وعلى نفس الشكل نجد أيضاً الأجور التي ترتفع بصورة روتينية مع كل ارتفاع مفروض أو حتى مقاس (في الانتاجية. وسواء ارتفعت الأجور نتيجة لوجود تعاقد تم توقيعه قبل سنة أو سنتين يتطلب رفعها أو سواء ارتفعت الأجور نتيجة لان أصحاب العمل قادرين على دفع أجور أعلى لاسعاد عمالهم أو نتيجة لارتفاع الحد الأدنى للأجور فالنتيجة واحدة. وأيضاً سواء ارتفعت الأجور من أجل المحافظة على موقفها مع الأجور الأخرى أو على موقفها من أنواع العمل الأخرى في نفس الفئة أو مع الأجور التي ترتفع ببساطة نتيجة لوجود عمال منظمين يستطيعون - عن طريق الإضراب أو التهديد بالإضراب أن يرغموا أصحاب العمل على أن يدفعوا أجوراً أعلى - تؤدي أيضاً إلى - نفس النتيجة - والاختلاف الجوهرى بين هذا التضخم والتضخم الناجم عن الطلب هو أن ارتفاع الأجور هنا لا يتحدد فقط بالمواقف التي يعاني فيها السوق فعلاً من ندرة في العمل -

الارتفاع - ربما نتيجة لاتباع نفس أسلوب التسعير من قبل الشركات التي تمدّها بالمواد الأولية أو ربما نتيجة لاتجاه الأجور ناحية الارتفاع بمعدل أكبر من زيادة الانتاجية .

والواقع فانه اذا كان لدى بعض مجموعات من العمال أو من المنشآت أو من الصناعات « القوة السوقية » اللازمة لرفع أجورهم أو أسعارهم ، فأن استخدامهم لهذه القوة - حتى عندما تكون هناك موارد عاطلة - لتحقيق ذلك لا يعتبر عملاً « غير رشيد » من جانبهم ، حتى ولو أدى عملهم المشترك هذا الى رفع الاسعار التي يدفعونها . ويرجع ذلك الى ما يمكن أن يحدث في الاسعار التي يدفعها العمال أو المنشآت أو اصحاب هذه المشتريات مقابل ما يشترونه كان لابد أن يحدث سواء قاموا هم برفع أجورهم أو أسعارهم أم لا . وبطبيعة الحال سنجد أنه اذا كان الطلب على خدماتهم أو على منتجاتهم مرتناً فأن رفع الأجور أو الاسعار قد يؤدي الى تخفيض الدخل الحقيقي . ومع ذلك فإنه من الصعب جداً على العمال أو حتى على المنشآت أن تعرف مرونة الطلب في أسواقهم . وبالإضافة الى ذلك فأن رفع الأجور أو الاسعار يؤثر في نفس الوقت تقريباً على أسعار السلع أو الخدمات المنافسة وفي نفس الاتجاه ، مما يقلل كثيراً من احتمال الخسارة في التوظيف أو في المبيعات . وحتى اذا أدى رفع الأجور أو الاسعار الى تخفيض مستوى التوظيف أو تخفيض حجم المبيعات ، فأن معظم العبا سيقع على عاتق العمال غير الاعضاء في النقابة أو على المؤسسات الضعيفة في الصناعة

ويتم احياناً التفرقة بين الاستخدام « الهجومي » للقوة السوقية محاولة لزيادة نصيب مجموعة معينة من الدخل القومي ، وبين الاستخدام « الدفاعي » لهذه القوة لحماية الانصبة القائمة من الخطر الناتج عن ارتفاع التكاليف ربما فيها ارتفاع تكاليف المعيشة . ولكن عادة ماتكون هذه التفرقة لامعنى لها خاصة اذا كان مجموع الانصبة المنوى المحافظة عليها أكبر من مائة بالمائة من الدخل القومي . (لانجد بطبيعة الحال اي مجموعة من الافراد تحاول ان تضع هدفها الداخلي في شكل نصيبها من الدخل القومي ولكن عندما تجري المقارنة مع أجور أخرى أو مع الأرباح ، فانه عادة ما يتم ترجمة الاهداف الداخلية في شكل انصبة من الدخل القومي) . ويمكن أن ترتفع وتنمو كل الدخول المطلقة في نفس الوقت في اقتصاد تام ، أو حتى يمكن أن ينمو معدل الدخل الفردي ، ولكن اذا كان مجموع الانصبة هو أكبر من مائة بالمائة من الدخل القومي ، فأن النتيجة الوحيدة لمحاولة كل المجموعات للمحافظة على انصبتهم « المعادلة » في الدخل القومي هي ظهور التضخم .

وبطبيعة الحال ليس لدى كل قطاعات المجتمع قوة سوقية . ويستطيع البعض الذي لا يملك هذه القوة - مع ذلك - المحافظة على انصبتهم من الدخل - على الأقل الى درجة معينة - باستخدام الوسائل (السياسية) مثل « الدخول المتساوية » Parity Incomes (أو الأسوأ منها الاسعار المتساوية (7) Parity prices) للمزارعين أو ربط الحد الأدنى للأجور أو اقساط الضمان الاجتماعي بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة أو ربط أجور العاملين في القطاع العام « بالأجور السائدة » .

وليس من الضروري أن يكون لدى كل قطاعات المجتمع القوة السوقية أو القوة السياسية لكي تستطيع أن ترفع من الاسعار التي تحدد دخولها . فاذا كانت دخول بعض المجموعات تتحدد « بوساطة السوق » بشكل واضح فأن الطلب على خدماتها أو على منتجاتها سيزداد (في شكل تقدي) مع زيادة الدخول النقدية الناتجة عن التضخم ، ومع زيادة أسعار الخدمات أو السلع المنافسة في باقي الاقتصاد . وقد لا يكون لهذه المجموعات أية قوة في خلق التضخم المتصاعد ، الا أنه على ذلك لا يتم الضغط على انصبتهم من الدخل بدون حدود في نطاق عمليات التضخم .

وتبقى - مع ذلك - مشكلة خطيرة مع هذا التفسير البسيط لتضخم التكاليف مع عدم وجود نائض طلب ، وهي عدم قدرة هذا التفسير على شرح اسباب عدم ظهور التضخم بشكل مستمر ، ولذا يكون التضخم بالمعدل الذي هو عليه أو لماذا يتغير هذا المعدل - الا اذا افترضنا وجود تقلبات تلقائية في مدى القوة السوقية ، وهو افتراض لا يبدو مقنعاً . ومع ذلك وكما سنرى بعد قليل ، فأن اخذ ظاهرة منحني Phillips في الاعتبار يمكن أن يمدنا باجابة بسيطة على هذه المشكلة .

منحني Phillips البسيط : THE SIMPLE "PHILLIPS CURVE"

ولقد كان العنصر الثاني الذي ساهم كثيراً في ظهور النظرة الجديدة في التضخم هو اكتشاف وجود نوع من الانتظام التجريبي . ففي سنة 1958 نشر الاقتصادي البريطاني الاستاذ A.W. Phillips دراسة للتغيرات السنوية في معدلات الأجور في بريطانيا خلال فترة يبلغ طولها مائة سنة تقريباً (8) . ولقد ظهر من هذه

(7) اسراً لان تصاعد الانتاجية في الزراعة بشكل اسرع في الزراعة منها في الاقتصاد عموماً حامية بذلك اسعار التبادل يعني ضمان حصة متزايدة من الدخل .

* "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957," *Economica*, XXV (1958) 283-300; reprinted in J. Lin-lauer, ed., *Macroeconomic Readings* (The Free Press, 1968), pp. 107-19.

السابقة (لنفس الفترة الزمنية أي لعدد 52 عاماً وتنتهي في عام 1913 وهذه المعادلة هي (10))

$$\dot{W} = -0.44 + 0.023U^{-1} + 12.52U^{-2}$$

ولقد سمحت طريقة Lipsey بحساب مقياس « سلامة أو جودة التقدير » Coefficient of goodness of fit الذي بلغ 0.64 (وهذا يعني أن 64 بالمائة من التغيرات التي حدثت في معدل الاجر يمكن « شرحها » باستخدام مستوى البطالة اما الباقي والذي يبلغ 36 بالمائة فهو يبقى بدون تفسير) . وقام Lipsey باستخدام بعض المتغيرات الاضافية (التي قام Phillips بتجربتها في شكل غير رياضي) من أجل التوصل الى تفسير أفضل التحركات في معدل الاجور خلال نفس الفترة الزمنية . وكان نتيجة ذلك المعادلة الآتية ،

$$\dot{W}' = -1.21 + 6.45U^{-1} + 2.26U^{-2} - 0.019\dot{U} + 0.21\dot{P}$$

حيث (U) هي نسبة التغير في معدل البطالة من سنة الى اخرى (P) هي نسبة التغير في اسعار المستهلك . وتعني الإشارة السالبة في الحد الرابع الخاص بالتغير (U) هي أن أي زيادة في مستوى البطالة بنسبة واحد بالمائة تميل الى تخفيض معدل الاجر بنسبة 0.02 بالمائة عند أي مستوى من مستويات البطالة . وكذلك تعني الإشارة الموجبة الخاصة بالتغير (P) أن أي زيادة في مستوى اسعار المستهلك بنسبة واحد بالمائة تميل الى زيادة معدل الاجر بنسبة 2 بالمائة تقريباً بصرف النظر عن مستوى ومعدل التغير في البطالة وبإضافة هذه المتغيرات يرتفع معامل التحديد الى 0.72 مما يعني أنه عندما نأخذ في الاعتبار ليس فقط مستوى وانما أيضاً معدل البطالة (U) بجانب التغير في اسعار المستهلك فإن ذلك يسمح للمعادلة بأن تفسر 72 بالمائة من التغيرات المشاهدة في زيادة معدل الاجر .

(10) ويمكن كتابة هذه المعادلة كما يأتي ايضاً

$$\dot{W}' = -0.44 + 0.023\frac{1}{U} + 12.52\frac{1}{U^2}$$

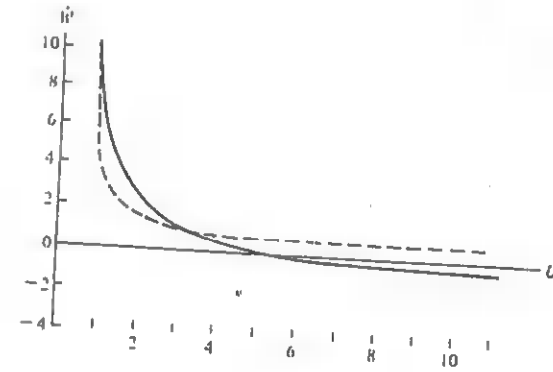
وعلى الرغم من اختلاف الشكل الجبري لمعادلة Lipsey عن الشكل الجبري لمعادلة Phillips إلا أنه عندما يتم رسمها فيكون من الصعب التفرقة بينهما ، انظر R. G. Lipsey, "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1862-1957: A Further Analysis," *Economica*, XXVII (February 1960); reprinted in R. A. Gordon and L. R. Klein, eds., *Readings in Business Cycles* (R. D. Irwin, 1965), pp. 456-87.

الدراسة ، وخلال فترة طويلة تبلغ 96 عاماً (وتنتهي في 1931) ، وجود علاقة عكسية ثابتة تقريباً بين معدل التغير السنوي في المستوى المتوسط للاجور في أية سنة وبين مستوى متوسط البطالة . ولقد قام Phillips باستخدام (طرق غير رياضية) لتحديد معادلة هذه العلاقة في الشكل الآتي ،

$$\dot{W} = -0.9 + 9.638U^{-1.394}$$

حيث W تمثل نسبة التغير في معدل الاجر في اية سنة ، U- نسبة البطالة في هذه السنة .

وتظهر هذه المعادلة في المنحني المستمر في الشكل رقم (2 - 13) الآتي ، (9)



الشكل رقم 2-13

وعلى الرغم من أن القيم الحقيقية لنسبة التغير في معدل الاجر (W-dot) كانت في بعض السنوات بعيدة جداً عن القيم المقدرة باستخدام هذه المعادلة إلا أن الانطباع الذي يظهر من رؤية رسم كل هذه القيم الفردية هو أنه توجد علاقة قوية فعلاً . ولقد قام الاستاذ R. Lipsey فيما بعد بوضع معادلة باستخدام أساليب الانحدار الاحصائي لنفس المجموعة من البيانات ، وحصل على المعادلة الآتية المشابهة تماماً للمعادلة

(9) ويمكن النظر الى هذه المعادلة بسهولة على انها

$$\dot{W} = -0.9 + 9.638\frac{1}{U^{1.394}}$$

$$\dot{W} = a_0 + a_1\frac{1}{U}$$

وعموماً فإن معادلة من الشكل

هي معادلة تمثل معادلة القطع المكافئ . ويقترب هذا المنحني من المحور الأفقي عند النقطة a_0 . ويمكن النظر الى الحد $1/U^{1.394}$ على أنه يؤدي الى تطويل منحني القطع المكافئ من جهة اليمين .

ولقد لاحظ Phillips ان العلاقة تبدأ لتصبح علاقة غير واضحة وربما تبدأ في تغير شكلها أيضاً في السنوات التالية لعام 1913، حتى بعد حذفه للبيانات الشاذة لسنوات الحرب وسنوات ما بعد الحرب مباشرة وكذلك سنوات الكساد الكبير، ولكنه لم يحاول أن يصف شكل هذه العلاقة رياضياً. ولقد قام Lipsey بعد حذف السنوات التي تظهر فيها قيماً متطرفة، بالحصول على المعادلة التالية بعد اختبارها احصائياً بواسطة تحليل الانحدار لبعض السنوات المختارة في الفترة من 1913 الى 1957

$$\dot{W} = 0.74 + 0.43U^{-1} + 11.18U^{-4} + 0.038U + 0.69\dot{P}$$

وإذا قمنا بتثبيت (U)، (P) (عند قيمها الوسطية) فإن منحنى هذه الدالة يظهر في الشكل رقم (13 - 2) بواسطة المنحنى المتقطع. وتؤدي هذه المعادلة الى أن يكون تأثير مستوى البطالة تأثيراً ضعيفاً على زيادة معدل الأجر خلال جزء كبير من المنحنى. ولكن سيجعل معدل الأجر يرتفع ارتفاعاً كبيراً عندما تصل البطالة الى حد أدنى معين. ولقد وصلت قيمة معامل التحديد (R^2) للمعادلة الأخيرة الى مستوى 0.91، مما يترك فقط 9 بالمائة من التغيرات غير مشروحة. ولكن نجد أن الجزء الأكبر من التفسير يقع على المتغير U (11) ونلاحظ أيضاً أن الثابت في المعادلة هو أكبر من الثابت في المعادلة السابقة. وكذلك أن إشارة U قد أصبحت موجبة.

ولم تكن فكرة وجود علاقة ما بين معدل البطالة ومعدل وسرعة التضخم فكرة جديدة تماماً بالنسبة الى Phillips (12) بطبيعة الحال، كان هناك اهتمام من جانب بعض الدارسين، الذين قاموا بأجراء دراسات مستقلة عن دراسة Phillips، بالبحث عن وجود ما بين البطالة ومعدل الاجور ومستوى الاسعار كما تعكسها مجموعات اخرى من البيانات الخاصة بنفس الفترة (13) ومع ذلك

(11) ان معامل التحديد الجزئي الخاص بالمتغير \dot{W} الى 0.76 مما يعني أن التغيرات في الاسعار فقط تشرح 76 بالمائة من التغير في معدل الاجر \dot{W} وأن (U) و (U) ما تشرحان فقط ما مقداره 0.76 - 0.91 = 15 بالمائة تقريباً.

(12) تم مؤخراً اكتشاف وجود مقالة كتبها الاستاذ I. Fisher بحوالي 32 سنة قبل ان يقوم Phillips بدراسته وهي تحت عنوان "A Statistical Relation Between Unemployment and Price Changes," *International Labour Review*, 13 (June 1926), 785-92. Reprinted in *Journal of Political Economy*, 81 (March/April 1973), 496-502.

(13) لمعرفة المراجع الخاصة بالدراسات الاحصائية لمنحنى Phillips في الولايات المتحدة، وكشال على هذه الدراسات انظر G.Ackley «macroeconomic theory (1961) pp. 443-444.

كان الكثير من الدارسين معجبين - في البداية - ليس بانتظام الظاهرة ولكن بعدم انتظامها وعدم وضوح العلاقة. ولقد استخدموا اساساً بيانات لسنوات أحدث من الفترة التي درسها Phillips. ونجد كذلك أن Phillips نفسه قد وجد علاقة غير واضحة ومختلفة للسنوات التي تلت عام 1913 في المملكة المتحدة. ولقد نظر Phillips الى النتائج التي حصل عليها اساساً على أنها مجموعة من الحقائق في محاولة للبحث عن تفسير. ولم يحاول Phillips نفسه تقديم مثل هذا التفسير. ولم يقدم أكثر من اشارات عامة وعابرة حول عوامل الطلب والعرض. ولقد حاول Lipsey، بالإضافة الى تحسين وتطوير معالجة Phillips التطبيقية، أن يطور نموذجاً رياضياً قد يشرح الظاهرة. ولقد سار بعض المنظرين - وبسرعة - على هذا الدرب - كما سنرى في الجزء الاتي من هذا الفصل - وسنلاحظ أولاً أن عمل Phillips قد أثار جهوداً مكثفة للتأكد من وجود منحنى Phillips في البيانات التطبيقية لبعض البلدان الاخرى. ومن الواضح أن هذه المنحنيات توجد خاصة اذا تم اختيار السنوات الصحيحة. ولقد تم مع أواخر الستينات بناء منحنيات Phillips لمعظم الدول الكبيرة بما فيها اقتصاد الولايات المتحدة. (14)

وكان من بين الاسباب التي أدت الى الاهتمام المفاجيء بالفكرة التي تقرر وجود علاقة منتظمة بدرجة كبيرة بين مستوى البطالة والتضخم هو أن البيانات الخاصة بالولايات المتحدة خلال الفترة التي تلت عام 1954 قد أظهرت وجود شكل منظم جداً لمنحنى Phillips، ونتيجة لذلك جذبت فكرة وجود «تبادل» ثابت trade-off بين التضخم ومستوى البطالة، انتباه واهتمام الاقتصاديين وكذلك انتباه واهتمام المسؤولين ورجال الصحافة وحتى الرأي العام (15) وسنرى في الفصل الرابع عشر أن استقرار وثبات منحنى Phillips قد استخدم لاثبات بعض الاوهام وأدى الاعتقاد في استقرار هذا المنحنى في الستينات، الى ظهور دراسات نظرية وتطبيقية متعددة استخدمها الاقتصاديون فيما بعد.

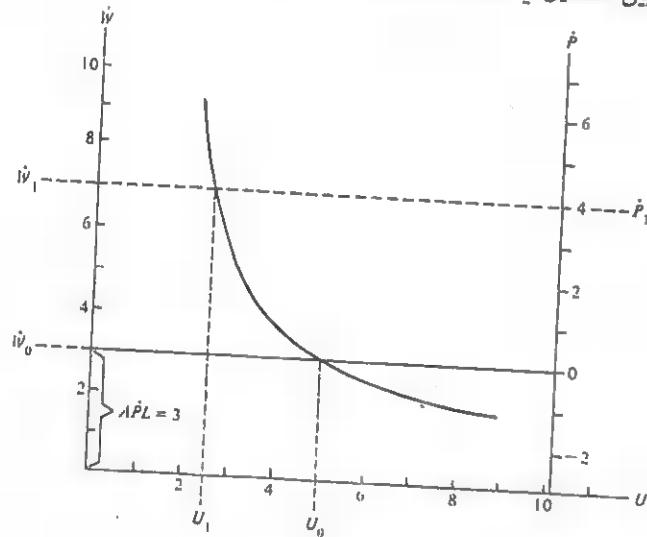
(14) من الدراسات المبكرة والتي تعتبر من افضلها أيضاً الدراسة التي قام بها Goerge perry للعلاقة بين الاجور والبطالة في الولايات المتحدة، التي كتبها رسالة دكتوراه أولاً، ثم نشرها في شكل مقالات واخيراً في كتاب تحت عنوان

Unemployment, money wage rates and inflation (MTTPRESS) (1966).

(15) ومع ذلك فإن فكرة وجود منحنى Phillips مستقر ويوضح وجود تبادل بين التضخم والبطالة لم تحصل على تأييد الاقتصاديين المسؤولين عن وضع وتحديد السياسات النقدية والمالية على الأقل في الولايات المتحدة. ويمتد الكاتب أن أية دراسة متأنية للتقارير السنوية لمجلس المستشارين الاقتصاديين في السنوات 1961 - 1968 لن تكشف عن وجود أية إشارة الى مثل هذا التبادل الثابت. (ومع ذلك فإن هذه الاشارة قد ظهرت في التقرير الخاص 1969 (انظر الشكل رقم 95)).

حيث (APL) تمثل الانتاجية المتوسطة للعمل (أو ناتج قسمة الناتج القومي الاجمالي على عدد ساعات العمل). وتمثل النقاط على كل رمز معدل التغير لكل فترة زمنية. وإذا طرحنا جانباً الأساس النظري المشكوك فيه لهذه العلاقة الكلية، فسوف يكون مجرد صفة أن تعبر هذه العلاقة عن نوع من الاستقرار العالي، على الأقل فيما يخص الولايات المتحدة. (17)

وعلى هذا، فإذا كان منحني Phillips يشرح التغيرات في الاجور بواسطة مستوى البطالة، فإنه يوجد منحني مماثل (ويسمى أيضاً بمنحني Phillips) يربط بين التغيرات في الاسعار وبين مستوى البطالة. ويمكن تمثيل العلاقة المفترضة بين المنحنيين في الشكل رقم (13 - 3)



الشكل رقم 13 - 3

ويظهر لدينا في الشكل، منحني Phillips، افتراضي واحد ولكن يوجد لدينا محوران عموديان، يمثل أحدهما معدل التغير في الاجور ويمثل الآخر معدل

(17) إذا قمنا بتعديل المعادلة بحيث نسمح للتغيرات في الاسعار الواردات، والضرائب غير المباشرة، وبعض العوامل الاخرى، وإذا قصرنا العلاقة على القطاع الخاص غير الزراعي، وإذا أدخلنا بعض فترات التباطؤ الزمني، فإن المعادلة تصبح أكثر استقراراً وثباتاً.

وشهدت فترة الستينات أيضاً نشوء الفكرة الخاصة بأن استخدام السياسات النقدية والمالية - خاصة إذا كان هذا الاستخدام استخداماً مرناً وهجومياً - يمكن أن يجعل - ويحافظ على - مستوى البطالة عند أي مستوى يرغب فيه المسؤولون عن وضع السياسات. وعلى هذا تستطيع السياسة (الاقتصادية) أن تعبر - من خلال العمليات السياسية - عن تفضيلاتها الخاصة بالتركيبات المختلفة البديلة من (U) مستويات البطالة، (P) معدلات التغير في الاسعار التي يظهرها منحني Phillips. ومن ثم تستطيع السياسة (الاقتصادية) الوصول الى تحقيق هذه التفضيلات (ويمكن النظر الى التركيب المفضل على أنه يمثل «الحل الوسط الصعب بين ما ينظر اليه كتكاليف اجتماعية واقتصادية للتضخم، وبين المزايا الاجتماعية والاقتصادية الواضحة لمستوى التوظيف المرتفع»). وقد استخدمنا هذا الحل الوسط في تعريف مفهوم «التوظيف الكامل» وبالتالي في تعريف «الناتج - الممكن» واللذين قدمناهما في الفصل الثالث ومن ثم تم استخدامهما في التحليل خلال هذا الكتاب وحتى هذا الفصل.

A Price-Phillips Curve

منحني Phillips السعري

كان منحني Phillips الاصلي يعبر عن وجود علاقة بين مستوى البطالة وبين معدل زيادة الاجر، وحيث أنه - منذ فترة طويلة ينظر الى زيادة الاجر على أنها المحدد الرئيس لمعدل زيادة الاسعار (أو العكس بالعكس)، فإنه يصبح من الممكن تحويل منحني Phillips ليصبح (أو ليغير) عن علاقة بين البطالة ومعدل تضخم الاسعار. وتقوم العلاقة وثيقة بين الاسعار ومعدلات الاجور (على مستوى الاقتصاد الكلي) على أساس النظرية الكلاسيكية للاسعار (وهي موضع تساؤل وشك بكل تأكيد) من ناحية وعلى الملاحظات التجريبية من ناحية أخرى. (16) فإذا عبرنا عن العلاقة بين الاجر والسعر والانتاجية (في اقتصاد يعيش حالة تطور تكنولوجي وتراكم رأسمالي) على شكل نسب، فإن العلاقة تصبح كما يأتي:

$$\dot{P} = W - APL$$

(16) قد يرغب القارئ في مراجعة النقاش حول العلاقة بين الاجور والاسعار في النظرية الكلاسيكية للنشأة وكذلك بعض المشاكل الخاصة بالتجميع في الاقتصاد ككل. ويجد القارئ هذا كله في الفصل الرابع.

ترتبط بالملاحظات الخاصة بمستوى البطالة. ويمثل المنحني رسماً مرسلًا يوضح ما يظهر أنه علاقة مستقرة.

الاساس النظري لمنحني Phillips : (نظرية التكاليف)

A cost-push theory of the phillips curve

كما لاحظنا فان علاقة منحني Phillips هي علاقة تعبر عن « ظاهرة تجريبية » empirical phenomenon ترى (أو يعتقد أنه يمكن رؤيتها) في تركيبات البيانات المختلفة. ولكن كيف يمكن تفسير وجود هذه الظاهرة؟ وما الذي يحدد موقعها وشكلها؟ لماذا لا يكون لدينا 99 بالمائة توظف وواحد بالمائة تضخم؟ ماذا يجب أن يتغير لجعل هذا التركيب ممكناً؟ من الواضح أننا نحتاج إلى نظرية لمنحني Phillips.

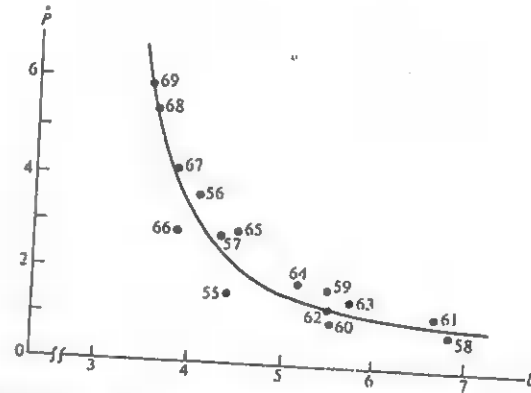
وكما ألمعنا سابقاً، فإنه يبدو سهلاً أن تفسر منحني Phillips من خلال العوامل المؤسسية، كظاهرة مدفوعة بالتكاليف مشابهة لظاهرة جمود الأجور في اتجاه الانخفاض (ومرتبطة بها أيضاً). آليس من المعقول أن نفترض أن القوة الشرائية - والتي تساعدنا في شرح جمود الأجور في اتجاه الانخفاض، حتى مع وجود مستوى مرتفع من البطالة - تزداد بشكل ملحوظ كلما أصبحت الأسواق أكثر تضيقاً كلما انخفضت البطالة؟ إلا نلاحظ أنه مع انخفاض عدد العاطلين إلى مستوى يقل عن حد أدنى معين يبدأ جمود الأجور يترجم نفسه في شكل ارتفاع الأجور إلى أعلى؟ وعلى هذا فأننا قد نجد أيضاً - من الناحية الثانية - أنه عندما تصل البطالة إلى مستوى 7 بالمائة مثلاً فإن ذلك سيميل إلى تحييد القوة السوقية لنقابات العمال بشكل يجعل الأجور ثابتة لا ترتفع على الإطلاق. وربما نجد أن مستوى بطالة يبلغ 5 بالمائة سيجعل الأجور لا تزيد بمعدل أسرع من معدل نمو الانتاجية مما يؤدي إلى استقرار التكاليف والأسعار. ومع ذلك فعندما تنخفض البطالة إلى مستوى أقل من 5 بالمائة تزداد القوة السوقية للعمل المنظم بدرجة كافية تسمح لظهور زيادة مستمرة وبمعدلات سريعة من تضخم الأجور. ويمكن أن يشرح هذا كله منحني Phillips الاجري، وإذا كانت الأسعار تعكس فقط التكاليف فإنه يمكن أن يشرح منحني Phillips السعري أيضاً.

وتقوم القوة السوقية لأصحاب العمل بدورها أيضاً، أما منفصلة أو - بالارتباط مع قوة تقابات العمال - في شرح التضخم السريع مع انخفاض البطالة. حيث أن

التغير في الأسعار. ومع ذلك فإن نقطة الصفر لكل من المحورين ليست واحدة. حيث نجد أن كل تغير بمقدار واحد بالمائة في معدل الأسعار يقابله تغير في مستوى لتغير الأجور أعلى بمقدار ثلاثة بالمائة. فمثلاً عند مستوى بطالة (75) (الذي يبلغ 5 بالمائة) نجد أن معدل ارتفاع الأجور (المحور اليسر) يصل إلى 3 بالمائة في حين أن معدل التغير في الأسعار (المحور اليمين) يساوي الصفر. والسبب في ذلك هو أننا نفترض أن انتاجية العمل المتوسطة تزداد بمعدل هو (APL) (وهو ثابت بالافتراض) يساوي 3 بالمائة وعند مستوى بطالة أقل من (Ue) (تساوي 2 1/2 بالمائة) مثلاً، نجد أن معدل التغير في الأجور (W1) (7 بالمائة) في حين أن معدل تغير الأسعار المقابل هو (P) وهو يساوي:

$$P_1 \text{ is } W_1 - APL = \%7 - \%3 = \%4$$

ويظهر في الشكل رقم (13 - 4) منحني Phillips سعري بسيط للولايات المتحدة، وهو يهمل كل التغيرات الأخرى ماعدا (P) و (U) كما يمكن أن نراه مثلاً في عام 1970 (وهو يقوم على أساس البيانات الخاصة بالسنوات 1955 - 1969).



الشكل رقم 13 - 4 معدل التغير في المستوى العام لأسعار المستهلك ومعدل البطالة في الولايات المتحدة الفترة 1955 - 1969.

ويمثل كل نقطة هنا زوجاً من الملاحظات، الأولى خاصة بمعدل البطالة المتوسط لكل العمال في سنة ما، والثانية خاصة بمعدل الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في نفس السنة والسنة التالية (بافتراض وجود فترة تباطؤ طولها ستة شهور). وتشير التواريخ التي ترتبط بكل نقطة على المنحني إلى السنوات التي

انخفاض البطالة يصاحبه عادة انخفاض في الطاقات الانتاجية (المصانع والالات) المعطلة . ولكن الا يمكن أن يكون هناك انحياز نحو التضخم في صيغة تحديد الاسعار ؟ انحياز يختفي فقط عندما تزداد الطاقة المعطلة ؟ وعلى العموم يمكن أن نلاحظ أنه عندما يزداد معدل استخدام الطاقة الانتاجية عن المعدل الذي يرتبط بمستوى بطالة يبلغ 5 بالمائة (مثلاً) ، فإن الاسعار تبدأ - في المتوسط في الارتفاع حتى مع استقرار تكاليف العمل . وعند معدلات مرتفعة ومتزايدة من استخدام الطاقة فإن الانحياز نحو التضخم في صيغة تحديد الاسعار يميل الى أن يتسبب في رفع الاسعار بالنسبة الى الاجور بدلاً من رفع الاسعار بالنسبة الى معدل استخدام الطاقة المرتبط باسعار ثابتة . وعموماً لن يستطيع رجال الاعمال تحقيق اهدافهم السعريّة مع وجود فائض كبير في الطاقة الانتاجية في صناعاتهم (تماماً مثل لاعب الجولف الذي يحصل على « متوسط » عدد اهدافه صفة) . ولكن عندما تقوى الاسواق فإنه يصبح في قدرتهم - وبدرجة متزايدة - تحقيق مستويات الاسعار التي حددها لانفسهم .

وبالاضافة الى ذلك فإن زيادة استخدام الطاقة تولد زيادة في الطلب على العمل . وحتى اذا كانت اسواق العمل اسواقاً تنافسية تماماً ، فإن زيادة طلب رجال الاعمال على العمل تميل الى سحب Pull الاجور الى أعلى مع زيادة التوظيف والاسعار . فاذا كانت اسواق العمل هي اسواق احتكارية ولو جزئياً ، فإن زيادة الطلب ، على الاسـاـر جنباً الى جنب مع زيادة القوة السوقية لنقابات العمل يميل الى دفع Push الاجور الى أعلى . وعلى هذا فعند مستوى بطالة منخفض نسبياً ، ترتفع التكاليف جانباً الى جنب مع زيادة الاسعار . ويرجع ذلك الى رغبة العمال في الحصول على تعويض مقابل ارتفاع تكاليف المعيشة ولأن معظم صنغ تحديد الاسعار تميل الى أن تجعل الاسعار تعكس استخدام الطاقة ، بحيث تؤدي الى ارتفاع الاجور بمعدل اسرع من معدل نمو الانتاجية و / أو تزيد من الجهود المبذولة كرفع الاسعار بالنسبة الى التكاليف ، لن تؤدي الى دفعه واحدة من الارتفاع في الاسعار وانما الى سلسلة متتالية (حلزونية) من زيادة الاجور التي تدفع الاسعار الى أعلى . والاسعار التي تدفع بدورها الاجور (وكذلك الاسعار الاخرى) الى أعلى . وتتوقف سرعة هذه التفاعلات الحلزونية على كثافة الطلب الكلي - كما تعكسها معدلات البطالة واستخدام الطاقة .

وسنجد - بطبيعة الحال وبالتأكيد - أن ارتفاع مستوى الاسعار يؤدي الى تخفيض الطلب الحقيقي ومستوى التوظيف من خلال القنوات التي اشرنا اليها سابقاً - الا اذا تم « تدعيم » هذا الارتفاع في الاسعار عن طريق زيادة مستمرة في

عجز الميزانية / أو زيادة في المعروض من النقود . فاذا لم يتم حدوث مثل هذا « الدعم » فإن التضخم في نهاية الامر « سيحرق نفسه » مع زيادة البطالة وارتفاع الطاقة العاطلة . ولكن من المؤكد أن تحدث ضغوطاً قوية على واضعي السياسات النقدية والمالية لقبول درجة معينة من التضخم كمقابل للمحافظة على مستوى منخفض من البطالة . ومستوى اكبر من الناتج . وعلى هذا فإنه من المحتمل جداً أن تكون هناك درجة مامن « الدعم لارتفاع الاسعار » .

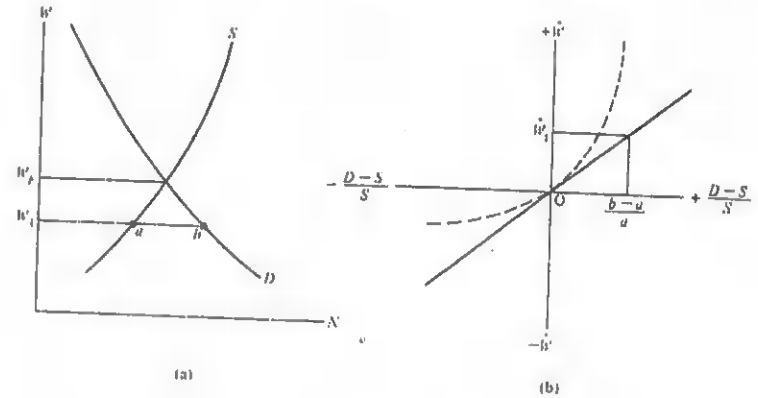
ويميل الكاتب الى الاعتقاد بوجود أساس صحيح وسليم في التصوير السابق لشرح وتفسير منحني Phillips باستخدام نظرية التكاليف . ويمكن للكاتب هنا ايضاً ان يقرر أن أفضل تفسير لعلاقة Phillips اذا قبلنا بمبدأ وجودها - هو ذلك التفسير الذي يتضمن عنصر التكاليف . ومع ذلك فمن السهل العثور على بعض الاخطاء الموجودة في مثل هذا التصوير لتفسير منحني Phillips القائم على اساس دفع - التكاليف مع وجود جمود في الاجور في اتجاه الانخفاض . وبالاضافة الى ذلك يميل الكثير من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاد الجزئي الى القول بأن القوة السوقية لنقابات العمال والمنشآت (فيما عدا بعض المحتكرين القلائل) هي في الواقع اكبر بكثير من حقيقتها وانها مضخمة بشكل واضح ، وأن ما يعتقد بأنه قوة سوقية لنقابات العمل تمكنها من رفع الاجور ما هو في واقع الامر الا كلمات يطلقها المسؤولون عن النقابات وحتى اذا كانت معظم الاجور تتحدد بواسطة عمليات المساومة الجماعية الا أن عوامل العرض والطلب - بما فيها المنافسة المباشرة وغير المباشرة للعمال غير المنظمين - هي التي تحدد ما اذا كانت الاجور سترتفع وبأي مقدار وكذلك على الرغم من أنه يظهر أن كثيراً من المنشآت تقوم بوضع اسعارها بطرق ادارية ، ألا أنه لا يجب أن نخدعنا هذه العمليات . والواقع أن عوامل الطلب والعرض - في ضوء المنافسة المباشرة وغير المباشرة من قبل المؤسسات الاخرى ، أو منافسة الذين يمكن أن يدخلوا الصناعة ، وامكانية الاحلال بين السلع المختلفة - هي التي تحدد ما اذا كانت الاسعار سترتفع وبأي مقدار .

ولقد أدت هذه الاعتبارات بكثير من الاقتصاديين الى الانتقال الى الجانب المقابل تماماً . ويبحثوا عن تفسير لظاهرة منحني Phillips في حالة الغياب الكامل لكل ولاي نوع من الابتعاد (سواء في سوق العمل أو في اسواق السلع) عن المنافسة الكاملة . وبالنتيجة نجد أن مثل هذا الشرح يحاول أن يفسر كل انواع التضخم كظاهرة فائض طلب . ونرجع الان لتناول مثل هذه الجهود بالتحليل .

التفسير التنافسي البحث Lipsey

A Purely Competitive Explanation: Lipsey

كان Lipsey . كما لاحظنا . من أول الذين قدموا نظرية لتفسير ظاهرة منحني Phillips ولم تشر هذه النظرية التي قدمها Lipsey إلى أي نوع من غياب المنافسة وتبدأ نظرية Lipsey من مفهوم « دالة - تعديل الأجور » wage adjustment function القائمة على وجود حالة عدم توازن في سوق العمل التنافس . وذلك كما يظهر في الشكل رقم (13 - 5)



الشكل رقم 13 - 5

ويوضح الجزء الأول من الشكل منحنيات الطلب على وعرض العمل ويكون السوق في حالة توازن عند مستوى الاجر W_E . ولكن نتيجة للتغيرات الأخيرة (مثلاً) في منحنى العرض (S) أو في منحنى الطلب (D) (أو لأي أسباب أخرى) فإن الاجر (W) يمكن أن يكون عند مستوى آخر غير W_E . لنفترض أنه عند المستوى (W_1) . وتظهر في هذه الحالة . فجوة بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة (سالبة أو موجبة) يتم قياسها بالنسبة إلى العرض . وإذا استخدمنا دالة تعديل الأجور التنافسية والتي تتمثل بالخط المتصل في الجزء الثاني من الشكل . فإن الفجوة التي مقدارها $(b-a)$. وتؤدي إلى تعديلات موجبة في معدل الأجور مساوية للمعدل (W_1) . أما إذا كانت دالة تعديل الأجور دالة لاتنافسية - وهي يمكن أن تكون كذلك فعلاً - فإننا نجد أن الفجوات السلبية تؤدي إلى ظهور انخفاض بطيء في الأجور . في حين نجد الفجوات الموجبة المساوية تؤدي إلى زيادة سريعة جداً في الأجور .

وإذا عدنا الآن إلى الجزء الأول من الشكل . نلاحظ أن ذلك يعني أن معدل الاجر « يتحرك خلال الزمن » من (W_1) في اتجاه الصعود إلى W_E . فإذا كانت منحنيات الطلب والعرض ثابتة ، فإن ذلك يؤدي إلى تناقص الفجوة بينها مع تزايد (W) ولكنها تظل موجبة مؤدية بذلك إلى تغيرات موجبة - ولكن ابطأ في الأجور مع اقتراب (W) من W_E .

ومع ذلك . فإنه لا يوجد سبب ما لأن نفترض أن منحنيات الطلب على وعرض العمل تبقى ثابتة . (بل نجد أننا في الواقع - وعلى مستوى الاقتصاد الكلي - نفترض أن أي زيادة في مستوى التوظيف على طول منحنى العرض . كلما زادت الأجور (W) سوف تؤدي إلى زيادة الناتج ثم إلى زيادة الطلب على العمل) . إلا أنه على الرغم من ذلك . فإذا كان اتجاه ومعدل المتغير في الأجور يتوقف فقط على حجم الفجوة بين الطلب على وعرض العمل . وإذا استطعنا إيجاد مقياس ما لحجم هذه الفجوة فإننا يمكن أن نفترض استقرار العلاقة حتى ولو كان كل من منحنى الطلب و / أو منحنى العرض بتغيرات باستمرار .

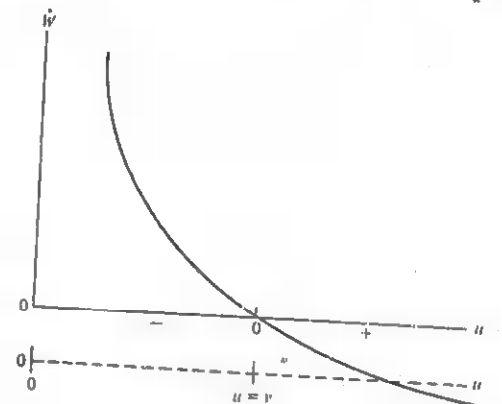
ومن الطبيعي جداً أن نعتبر مستوى البطالة مقياساً جيداً لحجم الفجوة بين الطلب على وعرض العمل . ولكن نظراً لأن البطالة ترتفع مع كل انخفاض في المقدار $(D-S)/S$ فإن ذلك يتطلب تبديل الاشارات الموجبة والسالبة على المحور الأفقي في الجزء الثاني من الشكل رقم (13 - 5) (الموجبة تصبح سالبة ، والسالب تصبح موجبة) . وإذا قمنا الآن بتحويل اتجاه منحنى دالة تعديل الأجور اللاتنافسية يظهر لدينا فجأة منحنى Phillips . وهذا ليس بالامر السهل - على أية حال - حيث أنه توجد لدينا بعض المشاكل وأولها أن نقطة الأصل (أي عندما يكون مستوى البطالة مساوياً للصفر) ليست هي النقطة التي وجد عندها Phillips أن معدل الأجور يبدأ في التزايد . بل - بدلاً من ذلك - يظهر أن هذه النقطة (للفترة من 1827 إلى 1913) تقع عند مستوى بطالة يتراوح بين 5 ، 6 بالمائة . والواقع فإننا نجد أنه عندما يكون مستوى البطالة مساوياً للصفر . فإن كل منحنيات Phillips تقرر أن معدل تضخم الأجور يجب أن يكون لانهاياً .

ولكن وكما يقرر Lipsey فإن التوازن بين الطلب على وعرض العمل لا يتم عندما تكون البطالة مساوية للصفر والآخرى هي أن التوازن بين الطلب على وعرض العمل يتضمن فقط وجود أماكن عمل شاغرة للعمال العاطلين . (وهو ما يمكن قياسه باستخدام الأعداد المطلقة أو كنسبة من قوة العمل) . وقد استخدم Lipsey العلاقات التالية ،

$$u = U/LF, v = V/LF,$$

حيث U عدد العمال العاطلين
 F عدد الوظائف الشاغرة
 LF قوة العمل

وبهذا فإنه يمكن وضع $W = 0$ عند النقطة $u = v$ كما يظهر على المحور الأفقي الأعلى في الشكل رقم (6 - 13) . ومع ذلك فإذا عرفنا قيمة (v) نجد أن المقدار $(u = v)$ يزداد مباشرة مع كل زيادة في (u) . وعلى هذا فمن الممكن أن نقوم باستخدام المحور الأفقي المتقطع والذي تقيس عليه مستوى (u) فقط . ونقطة



الشكل رقم 6 - 13

الصفر على هذا المنحني هي أيضاً نقطة الأصل ، ويمكن الآن وضع $W = 0$ عندما $u = v$. ومن هنا استمر Lipsey في تحليله آخناً في الاعتبار مشاكل تجميع أسواق العمل المحلية أو المتخصصة في سوق عمل كلي واحد . وقد توصل Lipsey إلى بعض النتائج الهامة ، إلا أننا لن نأخذ وقتاً في تلخيصها هنا .

وتبقى عملية اشتقاق منحني Phillips من دالة تعديل الاجور التي تعكس وجود فجوة بين الطلب والعرض تحافظ على علاقة قوية بين التضخم وبين فائض الطلب . ونجد هنا أن الاسعار ترتفع بسبب (فقط بسبب) أن الطلب يفوق العرض . وكل ما يتغير هنا هو أن تأثير الطلب على الاسعار قد أصبح الآن مسألة درجة . وسيؤدي أي طلب مرتفع إلى زيادة الاسعار . وستتوقف سرعة الزيادة في الاسعار على حجم فائض الطلب وتؤدي الفجوة التضخمية الصغيرة إلى زيادة الاسعار ببطء . في حين تؤدي الفجوة التضخمية الكبيرة إلى زيادة الاسعار بسرعة . ولدى التمعن يظهر أن ذلك لم يتم عرضه في نموذج Lipsey . وإنما يتضمنه أو

يفترضه النموذج فقط . حيث أن دالة تعديل الاجور المستخدمة في التحليل تتضمن هذه الفكرة فعلاً . ولكن لا يوجد أي تفسير لمثل هذه العلاقة . وعلى هذا - وبهذا المعنى - نجد أن نظرية Lipsey في تفسير ظاهرة منحني Phillips ليست افضل من نموذج Keynes - Wicksell أو من النماذج الديناميكية في الفجوة التضخمية التي ظهرت فيما بعد . حيث أن هذه النماذج . بدلاً من أن نفترض فقط أن معدل التضخم يتغير طردياً مع حجم الفجوة التضخمية . قامت باشتقاق هذه العلاقة من نظريات حول فترات التباطؤ و / أو ميول الانفاق الحدية التفاضلية على الاستهلاك لكل من العمال والرأسماليين في ظل وجود فترة تباطؤ في الاجور . (18) . ويجب أن يكون واضحاً - بالتمعن - أن دالة تعديل الاجور (أو دالة تعديل الاسعار) التي يفترضها Lipsey هي ليست ظاهرة لتوازن السوق . ولكن يمكن شرحها فقط - على مستوى الاقتصاد - على أنها نوع من رد الفعل (التكييفي) an adaptive response أو قاعدة عامة للسوق غير المتوازن a noncleared market .

وبالإضافة إلى هذا ، تشير نظرية Lipsey اسئلة كثيرة جداً حول تحديد مستوى البطالة الذي يتساوى عنده عرض العمل والطلب عليه . لماذا نقرر أن سوق العمل يكون في حالة توازن عند النقطة $(u = v)$ وبالتالي عندما يكون $(W = 0)$ معدل تغير الاجور مساوياً للصفر ؟ والأكثر أهمية من ذلك هو كيف نستطيع تفسير وجود كل من الاماكن الشاغرة ، والبطالة معاً وفي نفس الوقت ؟ حيث يمثل الاول طلباً على العمل والثاني عرضاً للعمل . وبالإضافة إلى ذلك ليس من الضروري أن تتغير (v) عندما تتغير (u) ؟ . مما يعني أن موقع المنحني في

(18)

قام الاقتصادي Bent Hansen في وقت سابق - في كتابه A Study in the Theory of Inflation بتطوير نموذج انيق للعمليات التضخمية في ظل وجود فائض طلب . باستخدام بعض العوامل الموجودة في نموذج Keynes - Wicksell . ونموذج Smithies . بالإضافة إلى عناصر جديدة اضافها بنفسه . وقد تناول نموذج Hansen سوقين كليين الاول للعمل . والاخر للسلع - وجعل معدل التغير في السعر في كل سوق يتوقف على حجم فائض الطلب في هذا السوق بالشكل الذي قدمه Lipsey . (وقد تم ربط السوقين بعضهما بعضاً بواسطة حقيقة أن عرض السلع يتضمن طلباً على العمل) . وعلى الرغم من أن نموذج Lipsey يتضمن منحني Phillips (أو يمكن أن يشرح هذا المنحني) . إلا أنه لم يتم إعطاء الاسباب الاساسية لوجود علاقة بين سرعة التضخم وحجم الفجوة التضخمين بصورة واضحة أبداً .

الشكل رقم (13 - 6) باستخدام مقياس آخر للمتغير (u) ينقل مع كل تغير في (u) (19) .

ويبدو أن هذه الاسئلة الاخيرة هي الاسئلة الهامة والرئيسية لاية نظرية في منحني Phillips . ماهو الشيء - بالتحديد - الذي يحدد لنا هذا المستوى من التوظيف ومن استخدام رأس المال الذي نجد بعده - أن أية زيادة في الطلب الكلي تبدأ في خلق اسعار متزايدة ؟ . والواضح أن هذه النقطة لاتتمثل عند مستوى توظيف كامل واستخدام شامل لرأس المال . ولكن هل هذه النقطة هي النقطة التي يتساوى عندها (v) مع (u) ، وإذا كان كذلك فلماذا ؟ . وما الذي يحدد النقطة التي تبدأ عندها الاسعار في الارتفاع او تبدأ في الارتفاع بمعدل يشير اهتمام الحكومة والرأي العام ؟ . ثم ماهي العوامل التي تقف وراء وتفسير اختيار معدل البطالة الذي عنده تقوم الحكومة او الاتفاق الاجتماعي بتعريف وجود مستوى « توظيف كامل » وتقوم بتحديد كهدف « للسياسات النقدية والمالية ؟ . هذه هي المشكلة التي اهلناها كلية خلال الاثني عشر فصلاً السابقة ، والتي نأمل الآن الاجابة عليها . ولكن يظهر ان Lipsey قد افترض الاجابة بدلاً من أن يشرحها ويعطيها ؛ ولعل أول من حاول أن يصارع هذه المشكلة بجدية هو الاستاذ E. S. Phelps .

البطالة البحثية : Phelps

Search Unemployment : Phelps

رأى الاستاذ Edmund S. Phelps أنه يجب تناول هذه المشكلة على مستوى الاقتصاد الجزئي (20) . - ولقد تم عرض نقاشة في صورة رياضية وشكلية جداً . ولكن مع ذلك يمكن التوصل الى جوهر هذا النقاش من الملخص - غير الكامل - الذي تقدمه هنا - وحتى نتأكد من أن العوامل غير التنافسية أو المؤسسية لا يمكن أن تؤثر على التفسير الذي يقدمه Phelps ، فانه يفترض عدم وجود مثل هذه العوامل

(19) توجد اجابات على بعض هذه الاسئلة بشكل جزئي (او على الاقل بشكل ضمني) في نموذج رياضي ملخص جداً (ولكنه غير مشروح) في ملاحظة هامشية للاستاذ Lipsey . ويسبق هذا النموذج - الى درجة ما - نموذج Phelps الذي سنعرضه في الجزء الآتي .

²⁰ "Money Wage Dynamics and Labor Market Equilibrium," in E. S. Phelps, ed., *Micro-economic Foundations of Employment and Inflation Theory* (W. W. Norton, 1970), pp. 124-66, and elsewhere.

على الاطلاق . وعلى هذا يقوم رجال الاعمال بتعظيم ارباحهم دائماً من خلال قراراتهم الخاصة بالتوظيف ، والانتاج والاجور وكذلك يقوم العمال بتعظيم منافعهم الصافية يحصلون عليها من الاجور ، مطروحاً منها التعب الناتج عن العمل ، وان عدد المنشآت في كل صناعات هو عدد كبير وحجم المنشآت متساو . وتقوم المنشآت بعرض فرص التوظيف في اسواق العمل التي لا يتمتع فيها أي فرد بقوة احتكارية منفردة ولا توجد تقابات عمال ولا يوجد قانون يحدد الحد الأدنى للاجور ، ولا توجد تفضيلات « غير رشيدة » نحو الحصول على أجور نقدية أو اسعار أعلى أو ضد الأجور النقدية او الاسعار المنخفضة .

ونفترض أيضاً ان العمال يختلفون من حيث الكفاءة والنوعية وأن الاعمال المختلفة تتطلب كفاءات ونوعيات عمل مختلفة . ولكن يوجد عدد كبير من اصحاب العمل المتنافسين الذين يستطيعون توظيف كل نوع من انواع العمل . وبالإضافة الى ذلك نفترض أيضاً نسبة استخدام العمل ورأس المال هي نسبة مرنة بدرجة كافية بحيث تسمح - عند مستوى أجر موجب - لكل العمال من كل نوع والذين يرغبون في العمل عند هذا المستوى من الأجر أن يجدوا عملاً . وتقوم الاسعار بتصفية الاسواق (أي تحقيق التوازن في السوق) يومياً . ويتم - كذلك - استخدام العمال في سوق للعمل نجد فيه أن معدلات الاجور تتغير بحرية ارتفاعاً أو انخفاضاً الى النقطة التي تحقق التوازن (تصفي السوق) في سوق كل نوع من انواع العمل يومياً . ومع ذلك نجد ان المنشآت الفردية لاتقوم بتعديل أجورها كل يوم ولكنها تقوم بذلك بشكل دوري نظراً لوجود تكاليف مرتفعة مرتبطة بتعديل الاجور اليومية . (ومع هذا فانهم يستطيعون وبحرية تخفيض أو زيادة عدد عمالهم كل يوم ، وكذلك يستطيع العمال التوقف عن العمل في أي وقت يشاؤون ويمكن أن نفترض أنه يتم ترتيب مواعيد تحديد الاجور بشكل متداخل . بحيث يوجد دائماً عينة ممثلة للمنشآت التي تحدد أجوراً جديدة (أو تؤكد وتثبت الاجور السابقة) ومن ثم يستطيع - كل عامل يدخل سوق العمل - أو يفقد عمله ، أو يتوقف عن العمل - أن يجد عملاً في نفس الوقت وذلك عن طريق جعل نفسه جزءاً من عرض العمل بالنسبة للمنشأة او اكثر من المنشآت التي تحدد الاجر في هذا اليوم . ويحاول كل صاحب عمل أن يقدم أقل معدل أجر ممكن الذي يجعل من السهل عليه الحصول - خلال الفترة - التي يحدد لها هذا المعدل من الاجر - على عدد العمال الذين يحتاج اليهم لانتاج ذلك المستوى من الناتج الذي يحقق له - عند مستوى الاسعار المتوقعة - اعظم ربح ممكن .

ويمكن للمرء أن يفترض تحت هذه الظروف أنه :
(١) سيتم دفع معدل أجر متساو تقريباً من قبل كل اصحاب الاعمال لكل نوع من

انواع العمل .
(٢) أنه لن تكون هناك بطالة اختيارية بمعنى أن كل الاشخاص الذين يجدون
ان المنفعة الحدية للاجر السائد أكبر من الضرر الحدي للعمل سيجدون
عملًا .

(٣) أنه لن توجد اماكن شاغرة لدى اصحاب العمل . بمعنى أنه مع ثبات معدل
أجر المنشأة السائد لكل نوع من انواع العمل . فان المنشأة قادرة على استخدام
عدد العمال الذي ترغب في استخدامهم .

ومع هذا يوجد عامل وحيد وعامل وحيد فقط يمنع هذه الشروط الثلاثة من
التحقق بالكامل . وهذا العامل هو عدم وجود المعرفة الكاملة من جانب العمال بكل
اماكن العمل الشاغرة . وبمعدلات الاجور المرتبطة بها . وعدم وجود معرفة كاملة
من جانب اصحاب العمل بحجم عرض العمل لكل نوع من انواع العمل وعدم معرفة
معدلات الاجور التي تعرضها المنشآت الاخرى . ويعني غياب المعرفة الكاملة هنا
غياب المعرفة المتاحة بدون تكاليف . ويمكن للعمال الحصول على المعلومات من
اصحاب العمل حول معدلات الاجور والاماكن الشاغرة بدون تكاليف . ويمكن
لاصحاب العمل الحصول على معلومات عن طريق طلبات العمل التي تقدم اليهم .
ولكن ذلك يتطلب نفقات اعلان وتوظيف من أجل الحصول على معلومات أكثر عن
توافر العمل وعن الاجور . ويمكن الحصول على معلومات أكثر أو اشملاً أو أكثر
تفصيلاً أو في اماكن أبعد أو بمعدل أكثر . سواء من قبل العمال أو اصحاب العمل
، لكن مقابل تكاليف متزايدة .

ونظراً لأن معلومات سوق العمل هي معلومات غير كاملة (بمعنى أنها مكلفة)
لكل وحدة عل جانبي السوق ، فان معدلات الاجور لن تكون موحدة تماماً لكل
العمال الذين تجمعهم نوعية عمل واحدة . ونظراً لأن - معدلات الاجور ليست
موحدة ، فان العمال الذين يعتقدون أو يشكون في انهم يستحقون أجراً أعلى ، قد
يتمتعون - وهذا سلوك رشيد - عن قبول الوظيفة المتاحة التي يقابلونها في أول يوم
يدخلون فيه سوق العمل ، أو يتركون فيه العمل - حتى ولو كان الأجر السائد
يفوق مشقه العمل لديهم وذلك بغرض البحث عن عمل يكون فيه هذا الفائض أكبر .
وهذا يعني أنه ستوجد دائماً بعض البطالة ، والتي يمكن أن نسميها " البطالة
النحبية " Search unemployment . ولنفس السبب يمكن ان يفشل اصحاب

العمل في ملء بعض الاماكن الشاغرة لديهم ، نظراً لان العمال الذين ظهروا اثناء
بحثهم على عمل قد لا يكون كافياً بالنسبة الى عدد العمال الذين يرغبون في
توظيفهم عند مستوى الأجر الذي قاموا بتحديدده والذي يعتقدون بأنه من الممكن
دفعه . وهذا يعني وجود بعض الاماكن الشاغرة . وتظهر بعض التكاليف المرتبطة
بالاعلان " واعدة التوظيف " ملء هذه الاماكن الشاغرة .

وبطبيعة الحال . فاذا كانت كل هذه الشروط شروطاً ساكنة ، على كل من
المستوى الكلي والمستوى الجزئي بالنسبة لكل عامل أو منشأة ، فان عملية البحث
عن وظائف من جانب العمال والبحث عن عمال من جانب المنشآت ستسمح في
النهاية بالوصول الى التوازن . ونجد عند هذا التوازن ان كل عامل يحصل على أفضل
وظيفة . بمعنى أن فرص الحصول على وظيفة أفضل من هذه الوظيفة هي من الصالة
بحيث لاتبرر أي انفاق آخر في البحث عن وظيفة والنتيجة هي أنه لن توجد
بطالة . وان معدل الاجر لكل نوع من انواع العمل سيكون موحداً تماماً . ومن
ناحية أخرى لن تكون هناك اماكن شاغرة واعدة توظيف لدى رجال الاعمال -
وذلك لأن فرص الحصول على عامل من نوعية أفضل بنفس أجر العمل . أو على
عامل من نفس النوعية بأجر أقل ، ضئيلة بحيث لاتبرر الانفاق على الاعلان واعدة
التوظيف .

ومع ذلك . توجد دائماً تغيرات في اذواق المستهلكين مما يؤثر على الطلب على
بعض السلع المعينة . ثم على الطلب على العمل اللازم لانتاج هذه السلع . كما يوجد
دائماً دوران العمل حتى ولو كان حجم قوة العمل ثابتاً . حيث يتقاعد العمال أو
يموتون وحيث يدخل دائماً عمال جدد الى سوق العمل . كما قد يكون هناك تغير
تكنولوجي لا يؤثر بدرجة متساوية في كل المنشآت . واذا أخذنا في الاعتبار وجود
معلومات غير كاملة . فان هذه التغيرات تعني جميعها ان معدل الاجر لن يكون
موحداً . مما يبرر وجود عملية بحث عن عمل أفضل من قبل العمال أو من قبل
اصحاب الاعمال . ويمكن ان نقرر ، أنه اذا بقيت كافة هذه التغيرات المستمرة التي
تؤثر في الهيكل الداخلي للطلب على وعرض العمل ثابتة خلال الزمن او كانت
تتغير ببطء ، فقط نتيجة لظهور متغيرات تلقائية . أن عدد العمال العاطلين وعدد
الاماكن الشاغرة يمكن ان يكون ثابتاً عند أي مستوى من مستويات الطلب
الكلي . وكذلك نجد أنه من الممكن ان يكون عدد العمال العاطلين وعدد الاماكن
الشاغرة وحجم النشاط البحثي كبيراً لدرجة واضحة .

ونحن الآن مستعدون لأن نسأل ، ماذا يمكن ان يحدث في هذه الحالة اذا حدث تغير في الطلب الكلي ؟ ماذا سيحدث لمعدل البطالة (u) ومعدل الاماكن الشاغرة (v) ، ومستوى الاسعار (p) ومستوى الاجر (W) ؟ ويمكن ان نفترض هنا ان الاقتصاد في حالة توازن ، خاصة مع وجود مستوى معين من البطالة ومستوى معين من الاماكن الشاغرة مع وجود عملية بحث مستمرة من جانب العمال او من جانب اصحاب الاعمال . ويمكن ان نفترض أكثر من ذلك أن هذا التوازن يتضمن مستوى مستقر من الاسعار (p) والاجور (W) . (على الرغم من ان ذلك يمكن ان يكون حالة خاصة كما سنرى بعد قليل) .

لنفترض الآن ان زيادة قد حدثت في الطلب الكلي . ويمكن ان تحدث هذه الزيادة نتيجة لزيادة تلقائية في الميل الحدي للاستهلاك او الميل الحدي للاستثمار او الانتقال نحو سياسة مالية او نقدية توسعية . ولنفترض للتبسيط ان زيادة الطلب الكلي قد حدثت نتيجة للتغير في السياسة بهدف تخفيض معدل البطالة من خلال زيادة الطلب على العمل . ولنفترض أيضاً أنه في امكان واضعي السياسة - والذين يهدفون الى الوصول الى هدف " محدد " هو معدل " منخفض " من البطالة - وانهم مستعدون لادخال التعديلات اللازمة على ادوات السياسة باستمرار والى أي مدى يتطلبه الوصول الى المعدل المنخفض من البطالة والمحافظة عليه .

ومع هذه الزيادة في الطلب الكلي ، يشهد بعض او كل رجال الاعمال طلباً متزايداً على منتجاتهم . وعندما يحاول رجال الاعمال استخدام عدد أكبر من العمال عند الاجر السائد ، تزداد عدد الاماكن الشاغرة لديهم . نظراً لانخفاض عدد العمال من مهارات معينة - الذين يبحثون عن عمل . ومن ثم يزداد رجال الاعمال من عمليات بحثهم عن العمال عن طريق زيادة الانفاق على الاعلان واعادة التوظيف . وتنتج عمليات البحث - الاضافية في جذب بعض العمال العاطلين الذين لم يستطيعوا نتيجة بحثهم الخاص (بالاضافة الى بحث رجال الاعمال السابق) الالتقاء برجال الاعمال الذين كانوا يحتاجون اليهم من قبل . كما تؤدي هذه العملية ايضاً الى سحب بعض العمال الذين يعملون فعلاً ، ولكنهم يبحثون عن فرص عمل باجور اعلى من الاجور التي يحصلون عليها فعلاً . وانتقال هؤلاء العمال من مكان عمل الى مكان عمل آخر سيزيل احد الاماكن الشاغرة . ولكنه سيؤدي الى ظهور مكان آخر شاغر جديد . . وهكذا تستمر عملية التوظيف في تشغيل بعض العمال العاطلين ، على الرغم من انها قد تخلق اماكن شاغرة جديدة . وبصورة عامة يظل عدد الاماكن الشاغرة اعلى من قبل . ولكن ينخفض مستوى البطالة ويزداد

الانتاج . على الرغم من هذا ، فان تكاليف عمليات البحث المستمرة يمكن ان تؤدي الى زيادة ولمرة واحدة في الاسعار ، مع أننا لم نعرف حتى الآن كيف يمكن ان يؤدي ذلك الى ارتفاع الاجور .

ويصبح ذلك واضحاً فقط عندما نبدأ في اختيار نتائج العرض الهام الخاص بأنه يمكن الحصول على المعلومات الخاصة بسوق العمل تحت شرط زيادة تكاليف الوحدة . فعندما تبدأ تكاليف وحدة عمليات البحث في التزايد مع تزايد عمليات البحث نفسها (نعرف تكاليف وحدة عمليات البحث هنا على انها التكاليف اللازمة لتوظيف عامل واحد جديد) فقد يكون من المفيد لبعض رجال الاعمال الذين يحددون أجوراً جديدة كل يوم ان يعيدوا النظر بالبحث عن بديل جديد للحصول على عدد أكبر من العمال . ويظهر هذا البديل في شكل اجور جديدة اعلى من الاجور السابقة . وسوف يختار رجال الاعمال هذا البديل طالما كان يعتبر في نظرهم طريقاً اقل تكاليف من الاعلان وعمليات البحث . (ويمكن ان نفترض انهم يستخدمون الاثنين معاً اي يزدون من الاجور ويستمرن في عمليات البحث) .

ومع رفهم للاجور التي يدفعونها يستطيعون أن يجذبوا عدداً أكبر من العمال سواء من الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة او من العاطلين الذين لم تساعدهم عمليات البحث الخاصة بهم من قبل في الحصول على عمل . ومع ذلك فان جزءاً من (وربما يكون اغلب) العمال الذين تم جذبهم بواسطة الاجور المرتفعة هم عمالاً قد تم سحبهم من مؤسسات او منشآت أخرى . ويؤدي ذلك بالضرورة الى خلق اماكن عمل شاغرة لدى هذه المنشآت . مما يدفعها الى زيادة عمليات البحث الخاصة بها وربما الى رفع معدلات الاجور التي يدفعونها عندما يحين موعد تحديد الاجور الجديدة الخاصة بهم . وسوف تجذب هذه التعديلات التي يقومون بها عدداً من العاطلين . ولكنها سوف تجبر بعض المنشآت الاخرى على زيادة معدلات أجورها (وزيادة العمليات البحثية الخاصة بها) مما يؤدي الى التأثير على منشآت اخرى . وهكذا .

وعندما تأخذ هذه التغيرات طريقها الى الاقتصاد . يتم الوصول الى مستوى توازني آخر جديد . ويتضمن هذا المستوى التوازني الجديد مستوى أقل من البطالة . عدداً اكبر من الاماكن الشاغرة ومستوى أعلى من العمليات البحثية الخاصة بالتوظيف . ويمكن المحافظة على هذا التوازن فقط بواسطة زيادة مستمرة في

معدلات الاجور، وهو ما يتطلب بالضرورة وجود زيادة مستمرة في الاسعار. (21) واذا حدثت - فيما بعد - زيادة جديدة في مستوى الطلب الكلي، فان ذلك قد يبرر وجود اتفاق أكثر على عمليات التوظيف، مع اعتماد أكبر على رفع الاجور في سبيل سحب عدد أكبر من العمال من اصحاب الاعمال الآخرين، وكمجهود اضافي للمحافظة على العمال الذين يعملون لديهم فعلاً. ويتضمن هذا زيادة اسرع في معدلات الاجور وتضخم الاسعار. بجانب تخفيض آخر في مستوى البطالة البحثية. وهذا هو سبب العلاقة العكسية بين مستوى البطالة ومعدل التضخم.

ويوجد بطبيعة الحال مستوى ما منخفض من الطلب الكلي، يرتبط به مستوى منخفض من نشاط التوظيف - مما يؤدي الى انخفاض تكاليف وحدة البحث للحصول على معلومات - الذي لا يؤدي الى أي ارتفاع في مستوى المعدل المتوسط للاجور. ولكن، يتضمن، ذلك، أيضاً مستوى مرتفع من البطالة. وعند مستويات أقل من الطلب الكلي ومستويات اعلى من البطالة، من الممكن ان يجد رجال الاعمال - حتى ولو كان مستوى نشاط التوظيف قد بلغ الصفر - أنه مازال هناك عمال يبحثون عن عمل أكبر مما يرغبون في تشغيلهم، مما يؤدي الى انخفاض معدلات الاجور. وهذه هي علاقة منحني Phillips بطبيعة الحال. (22)

ولكن لماذا تكون هذه العلاقة علاقة غير خطية؟ (بمعنى لماذا يتقعر منحني Phillips الى أعلى؟). يرتبط السبب بطبيعة تبادل المعلومات فعندما يزداد الطلب الكلي، ينخفض مستوى البطالة، ويرتفع عدد الأماكن الشاغرة بالضرورة. لأن النشاط البحثي والتوظيفي (المرتبط بزيادة عدد الأماكن الشاغرة) هو الذي يضيف معلومات جديدة خاصة بسوق العمال وبالتالي يخفض من البطالة البحثية. ولكن تؤدي هذه العمليات نفسها الى تخفيض كفاءة النشاط البحثي التوظيفي الاضافي. وتتوقف كفاءة النشاط البحثي التوظيفي على قدرته على توفير التقاء جديد واطافي بين المؤسسات التي لديها وظائف شاغرة وبين العمال الذين يبحثون عن عمل.

(21) وهذا يعني - بطبيعة الحال - انه اذا كان واضعوا السياسة مصرين على المحافظة على هذا المستوى المرتفع من الطلب الكلي، فليهم أن يزدادوا باستمرار من العامل التجميعي لازالة الآثار السلبية لارتفاع الاسعار على مستوى الطلب الكلي.

(22) يعني انخفاض المستوى العام للاسعار - بطبيعة الحال - انه حتى يتطوّر واضعوا السياسة المحافظة على نفس المعدل المرتفع من البطالة في مواجهة انخفاض الاسعار، فانه من الضروري وجود سياسة نقدية أكثر متشددة.

ويمكن النظر الى النشاط البحثي من قبل رجال الاعمال على اساس انه يشابه عمليات عشوائية لاطلاق اسهم محملة بالمعلومات في كل الاتجاهات. كما يمكن ان ننظر الى البطالة البحثية من جانب العمال على انهم يمثلون اهدافاً عشوائية. بدرجة او بأخرى. لبحث رجال الاعمال. وعندما يكون عدد الاماكن الشاغرة قليلاً، وعدد العمال عاطلين كبيراً، فان نسبة كبيرة من عدد الاسهم القليلة التي يطلقها رجال الاعمال سوف تصيب واحداً من الاهداف الكثيرة. ويكون النشاط البحثي التوظيفي لرجال الاعمال نتيجة لذلك مرتفع الكفاءة، وأقل تكلفة (على الرغم من أن البحث عن عمل يعتبر في نفس الوقت أقل كفاءة وأكثر تكلفة).

ولكن مع انخفاض مستوى البطالة، وزيادة الأماكن الشاغرة ينخفض عدد الاهداف أكثر فأكثر، ويرتفع عدد الاسهم أكثر فأكثر ثم تنخفض فعالية عملية اطلاق الاسهم (وتزداد فعالية البحث عن عمل). وعلى الرغم من أن عدداً أكبر من العمال قد يتوقف عن العمل مع انخفاض مستوى البطالة، إلا أن الوقت اللازم لكي يجد كل عامل عاطل عملاً جديداً ينخفض بمعدل اسرع من معدل التوقف عن العمل، مما يسمح بانخفاض البطالة. ويشجع هذا النشاط البحثي التوظيفي متزايد التكاليف عدداً كبيراً من رجال الاعمال على القيام بأعادة النظر في معدلات اجورهم بدرجة أكبر او القيام بزيادة هذه الاجور عندما يحين موعد اعادة النظر فيها. وهذا يعني التضخم. (23)

ويستطيع المرء تماماً ان يفترض ان البطالة الناشئة عن البحث search unemployment، والتي هي البطالة الوحيدة في نموذج Phelps، هي في الحقيقة بطالة اختيارية؛ وبالتالي فان من الممكن اعتبار الظاهرة التي يصفها ذات تأثير على حجم قوة العمل، أكثر من ان تكون ذات تأثير على تواجد او حجم البطالة. ومن المؤكد، ان البطالة الناشئة عن البحث التي يصفها هي بطالة مخططة وعقلانية واختيارية. ولكنها ليست بطالة اختيارية بمعنى ان العاطلين عن العمل هم عازفون عنه، اي انهم غير راغبين بالحصول على مهنة بالاجر الحقيقي المتاح لهم؛ وانما فقط أنهم يريدون، ويعتقدون انهم يستطيعون الحصول، لا بل ان اكثرهم يحصلون في النهاية، على مهنة افضل من خلال البحث. وفي الممارسات التجارية في الولايات المتحدة يعتبر مثل هؤلاء الاشخاص كمعطلين، ويمكن للاقتصادي ان يدعو مثل هذه البطالة «احتكاكية».

وهكذا كلما انخفضت البطالة الناشئة عن البحث، تحسن الرفاه الاقتصادي الكلي اذ سيصبح كل من الانتاج والدخل الكليان اكبر، وسيحسن كل من الكفاءة والعدالة الاجتماعية من خلال التماثل الاكبر بين اجور العمال ذوي المؤهلات المتطابقة. وهكذا كان Phelps نفسه مستعداً تماماً لـ «مقايضة» البطالة الناشئة عن البحث مقابل مقدار معين من التضخم.

نظريات بديلة لتفسير منحني Phillips البسيط

Alternative Theories of The Simple Phillips Curve

وليس هناك الا شك قليل حول امكانية اعتبار عدد كبير من العمال عاطلين بالاختيار عند قيامهم بالبحث عن وظائف. ولكن يمكن أن نشك كثيراً في أن كل بحث عن وظيفة يظهر في الاقتصاد الحقيقي يتكون فقط من النوع الرشيد الذي وصفه Phelps. كما يمكن ان نشك أيضاً في أن البطالة البحثية تشكل جزءاً كبيراً من البطالة الكلية في مثل هذا الاقتصاد (هناك عدد كبير من العمال الذين يغيرون عملهم باختبارهم بدون أحداث اي اضطراب في مستوى التوظيف). (24)

حتى لو افترضنا وجود نوع ما من علاقات منحنيات Phillips في الاقتصادات الواقعية إلا أنه يحق للمرء أن يشك في أن التغيرات في البطالة البحثية تشرح الجزء الاكبر من التغير الكلي في البطالة. وليس من الواضح تماماً ماذا كانت البطالة البحثية تنخفض عندما تنخفض البطالة الكلية. وهكذا فإن التكاليف المتزايدة للمعلومات عن سوق العمل لن توفر تفسيراً لظاهرة منحني Phillips التي يعتقد ظهورها في الاقتصاد.

ومن ناحية أخرى نجد أنه ليس صعباً العثور على تفسيرات أخرى ممكنة لتفسير منحني Phillips لا تتطلب (مثل تفسير Phelps) وجود قوة سوقية او سلوكاً غير رشيد من جانب العمال. فتوجد نظريات أخرى مثلاً - غير نظرية البطالة المرتبطة بعدم كمال المعلومات في سوق العمل - تركز على عدم اكتمال القدرة

(24) قام Martin Feldstein بتوضيح أن جزءاً كبيراً من البطالة يتكون من العمال "المفصولين مؤقتاً" - وهم العمال الذين ينتظرون العودة الى عمل محدد، وبعضهم لم يتوقف عن البحث عن عمل والبعض الآخر يبحث عن عمل آخر مؤقت خلال فترة الانتظار. انظر مقالته تحت عنوان

"The Importance of Temporary Layoffs: An Empirical Analysis," *Brookings Papers on Economic Activity*, 3:1975, pp. 725-44.

على الانتقال، سواء جغرافياً، او وظيفياً او بين اماكن العمل، وعلى عدم القدرة على الاستفادة من المعلومات المتوافرة عن سوق العمل، والتكاليف المتزايدة للتغلب على عدم اكتمال القدرة على الانتقال. وتصبح المشكلة هنا ليست في أن العمال لا يعرفون الفرص المتاحة للتوظيف أو أن اصحاب الاعمال لا يعرفون اماكن تجمع العمال العاطلين، وانما تظهر المشكلة في التكاليف المتزايدة للاستفادة من هذه المعلومات. وتسير المناقشة بعد ذلك على نفس النهج الذي قدمه Phelps بعد احلال تزايد تكاليف الانتقال، بدلاً من تزايد تكاليف المعلومات. ونحتاج، مرة أخرى، الى "اضطرابات عشوائية" للابقاء على تجديد الحاجة الى الانتقال، وربما نحتاج أيضاً الى نوع من الجمود في الاجور نحو الانخفاض.

ومن الصعب علينا ان نرى لماذا أصر الكثير من الاقتصاديين لفترة طويلة جداً على افتراض عدم وجود جمود في الأجور في اتجاه الانخفاض، وحتى لو صرفنا النظر عن وجود النقابات فإن وجود تشريعات بخصوص الحد الأدنى للاجور والتأمين ضد البطالة ووجود المزايا التي يحصل عليها العمال ضد البطالة سواء من جهات خاصة او من جهات حكومية، وهي كلها ظواهر معروفة تماماً في كل اقتصاد حديث. وبالإضافة الى ذلك فإن بعض الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاد الجزئي، قد اوضحوا ان جمود الاجور يعكس سلوكاً رشيداً كرد فعل العمال تجاه الظروف غير المؤكد منها او كموقف تجاه التكاليف المتزايدة للاستخدام وإعادة التدريب، او بعض التغيرات العشوائية او الدورية الأخرى في الطلب على السلع.

والواقع يظهر أن جمود الاجور في اتجاه الانخفاض - لاي سبب كان بالإضافة الى «التغيرات العشوائية» مناسبة تماماً لتفسير علاقة منحني Phillips بدون حاجة واضحة الى اللجوء الى التكاليف المتزايدة للحصول على المعلومات او للانتقال. ويكفي فقط ان نفترض وجود عدم الكمال، نتيجة لعنصر الزمن أو وجود فترات تباطؤ، في المعلومات / أو في الانتقال. فإذا افترضنا ان النمط الاستهلاكي او الاستثماري او نمط الاتفاق الحكومي بين الصناعات او المؤسسات او المناطق الجغرافية يتقلب بصورة مستمرة عند أي مستوى محدد للطلب الكلي الحقيقي. وهذا يعني أنه توجد مجموعة عشوائية من المنشآت، او الصناعات، او المناطق المحلية تخسر زبائنهن باستمرار، في حين توجد مجموعة عشوائية أخرى من المنشآت، الصناعات او المناطق المحلية تكسب باستمرار زبائن جدد. وعلى هذا يقوم بعض اصحاب الاعمال بتسريح عمالهم، بينما يقوم الآخرون بالبحث عن عمال (يفشلون جزئياً في ذلك) أكثر ويفشل اصحاب الاعمال هؤلاء في زيادة انتاجهم

مع زيادة الطلب على منتجاتهم نتيجة لفشلهم الجزئي في الحصول على عمال جدد (بسبب وجود عدم الاكتمال في المعلومات او في الانتقال) . ومن ثم ترتفع اسعار منتجاتهم كما ترتفع معدلات الاجور التي يرغبون ويكونون مستعدين لدفعها . ويحدث هذا تحت القروض الخاصة بالمنافسة الكاملة . اي لا احتكار . لا نقابات . ويمكن ان تنخفض اسعار المجموعة التي انخفض الطلب على انتاجها . ولكن اذا فشلت الاجور في الانخفاض فقد لاتنخفض الاسعار بدرجة كبيرة . والنتيجة هي انخفاض انتاج ومستوى توظيف هذه المجموعة . في حين يرتفع الناتج ومستوى التوظيف في المجموعة التي زاد الطلب على انتاجها - ويتطلب التغير في هيكل المستوى الثابت للطلب الكلي حدوث تغيرات في الاسعار النسبية . ولكن اذا لم تستطيع بعض الاسعار الانخفاض الى المستوى المطلوب . فان ذلك يتطلب ايضاً زيادة في المستوى العام للأسعار . (اما اذا كانت الاجور والاسعار مرنة مرونة كاملة في اتجاه الانخفاض بالنسبة الى القطاعات التي يظهر فيها فائض عمل . فمن الممكن ان لا يكون من الضروري حدوث تغير في متوسط الاجور والاسعار . وأنه ليس من الضروري أن تؤدي إعادة توزيع العمل - على الرغم من أنه قد لا يكون أنياً - الى رفع الاجور والاسعار المتوسطة) .

وستعمل التغيرات في الاسعار والاجور النسبية (ومع مرور الزمن) الى التوصل الى ردود فعل جديدة في الانتاج نتيجة للتغيرات في هيكل الطلب الكلي . حيث يتم انتقال موارد أكبر من القطاعات التي انخفض انتاجها الى القطاعات التي تأخذ في التوسع وزيادة الانتاج . ويؤدي ذلك الى الحد من ارتفاع الاسعار نتيجة للتغير الاول الذي حدث في هيكل الطلب . بل ربما يؤدي ذلك الى تغيير اتجاه الاسعار . ومع ذلك فان الاسعار التي ارتفعت لن تنخفض الى مستواها الاصلي وذلك بسبب جمود الاجور في اتجاه الانخفاض . ان ما يؤدي الى تمويل هذه الزيادة - ولمرة واحدة - في الاسعار والاجور المتوسطة (كرد فعل لحدوث تغيرات في هيكل الطلب الكلي) الى زيادة مستمرة في الاسعار هو حقيقة استمرار حدوث التغيرات العشوائية - التي تؤدي دائماً الى خلق عجز في ناحية وفائض في ناحية اخرى في سوق العمل . وأن العجز يؤدي دائماً الى زيادة مستمرة في الاسعار والاجور اكثر مما يؤدي وجود الفائض الى تخفيفها . (25)

(25) تم تقديم تفسير للتضخم في الولايات المتحدة باستخدام هذه الطريقة خلال الفترة 1956 - 1957 بواسطة الاستاذ Shultz في : Recent Inflation in The United States المدة مع الدراسة الخاصة بالتوظيف والنمو ومستويات الاسعار بواسطة اللجنة الاقتصادية المشتركة للكونجرس الأمريكي .

وحتى يمكن تحويل ذلك الى تفسير لمنحنى Phillips فاننا نحتاج فقط الى أن نلاحظ أنه كلما كان الاقتصاد قريباً من الاستخدام الكامل (بدرجة مائة بالمائة) لرأس المال وقوة العمل - اي كلما كان مستوى الطلب الكلي اكثر ارتفاعاً - كلما تكرر حدوث وظهور العجز المؤقت او المحلي نتيجة للاضطرابات العشوائية . وكلما انخفض ظهور الفائض في قطاعات اخرى . ونتيجة لذلك ترتفع الاسعار اكثر فأكثر من أجل تصفية الاسواق الخاصة بالسلع . وبالتالي نجد معدلاً اعلى واعلى من التضخم نتيجة لحدوث تغيرات في هيكل الطلب الكلي المستمرة . اما اذا كان هناك طلب كلي منخفض في كل القطاعات . فان ذلك يؤدي الى ظهور عجز مؤقت أقل . وظهور الفوائض في كل مكان تقريباً . وقد تؤدي هذه الفوائض الى ظهور بعض الضغوط على الاجور للانخفاض - او أن يكون هناك نمو متزايد في الانتاجية - مما يحافظ على الاسعار المتوسطة مستقرة عند مستوى أعلى من البطالة حتى مع وجود تغيرات مستمرة في هيكل الطلب المنخفض . وربما قد يؤدي هذا الى توليد انكماش بطيء في سقوط الاسعار عند مستوى من البطالة مازال مرتفعاً .

ويمكننا هنا - بطبيعة الحال - أن نكون احراراً في تفسير منحنى Phillips في الواقع الفعلي . فنحن قد نختار ونستعمل واحداً او كل العناصر . أو أي عناصر أخرى لم تذكر هنا . (بما فيها القوة السوقية التي تمتع بها المؤسسات او نقابات العمال وهي القوة التي تزداد كلما زاد الطلب على العمل والانتاج) في تفسير العلاقة العكسية التي تظهر بين مستوى البطالة ومعدل التضخم مع التركيز على العامل الذي يظهر اكثر ارتباطاً واتصالاً بخبرتنا وملاحظتنا⁽²⁶⁾ والواقع فانه من المسائل الغريبة والمحيرة . ان يجد الاقتصاديون كل هذه التفسيرات البسيطة لمنحنى Phillips في الوقت الذي يظهر فيه أن هذا المنحنى قد اختفى .

وسنراجع في الفصل التالي . بعد أن نوثق .. اختفاء .. منحنى Phillips البسيط . الابحاث الاخيرة في جوانب جديدة (وإعادة الحياة الى جوانب قديمة) في التضخم . والتي اجريت كمجهودات لاعطاء تفسيرات أفضل لعصر التضخم Age of inflation الذي نعيش فيه الان كما يعتقد بعضهم .

(26) كمثال على الاستخدام الحر لهذه العناصر في التفسير انظر .

James Tobin: Inflation and Unemployment A.E.R.

LXII (march 1972) 1- 18.

وبالاحص الجزئين الرابع والخامس .

١ - ان معظم نظريات الاقتصاد الكلي . قبل - كينز . قد رأت ان المصدر الاساسي للتضخم يرتبط بمعدل توسع أكبر من اللازم في الرصيد النقدي . أما نظرية كينز فقد رأت أن مصدر التضخم يرتبط بوجود فائض في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل . والذي يمكن ان ينشأ من زيادة تلقائية في الانفاق الاستشاري او الانفاق الاستهلاكي او من وجود سياسة مالية او سياسة نقدية توسعية . ولا تنفي النظرية الحالية للتضخم أي من هذين المصدرين . ولكنها مع ذلك قد وجدت مصادر أخرى محتملة لزيادة مستوى الاسعار .

أجب عن الاسئلة الآتية بالارتباط مع ماسبق :

أ - لماذا استبعدت النظرية الاقتصادية ما قبل كينز أي زيادة . "تلقائية" في أي من الطلب الاستثماري او الاستهلاكي كمصدر للتضخم (الا اذا صاحب ذلك زيادة في المعروض من النقود) ؟

ب - ماهو وجه الاختلاف في النظرية الكينزية التي لا "تستبعد" وجود زيادات تلقائية في الطلب الخاص كمصدر للضغط التضخمي ؟

ج - ان نظرية كينز لم تكن نظرية في معدل التضخم . بل - وبندقة - كانت نظرية في الشروط الضرورية التي يجب ان تتوفر حتى يظهر التضخم اشرح .

د - على الرغم من ان النظرية الحالية للتضخم تسمح للزيادات التلقائية في الطلب الخاص او زيادة الانفاق الحكومي ان تكون مصدراً من مصادر التضخم . الا

انه يتم النظر الى "فائض" الطلب الكلي الآن على أنه مسألة "درجة" أكثر مما كان ينظر اليه في النظرية الكينزية أو حتى في النظريات السابقة

لنظرية كينز . اشرح .

(2) : ان منحني Phillips الاصلي لم يكن سوى مجموعة من الحقائق تنتظر نظرية " . اشرح . ماهي هذه الحقائق ؟

(3) استعرض الفروض النظرية التي على أساسها قدم Lipsey تفسيره الخاص لمنحني Phillips . ماهي نقاط الضعف في تحليل Lipsey .

(4) (أ) استعرض تفسير منحني Phillips القائم على أساس " دفع التكاليف " .

(ب) استعرض " نظرية البحث " التي اقترحها Phelps كأساس لمنحني Phillips في الاجل القصير .

(ج) اشرح كيف يمكن ان نشق منحني Phillips من الافتراض الخاص بجمود الاجور في اتجاه الانخفاض والانقراض الخاص بأن الطلب الكلي يتغير بصورة عشوائية بين رجال الاعمال .

(5) يقوم منحني Phillips يربط التغيرات في معدلات الاجور بمستوى البطالة . الا انه يستخدم لتفسير تضخم الاسعار . ماهي العلاقة بين الاثنين ؟

مراجع مختارة :

- A Smithies, "The Behavior of Money National Income Under Inflationary Conditions," *Quarterly Journal of Economics*, 57 (November 1942), 113-128, reprinted in A. Smithies and K. Butters (eds.), *Readings in Fiscal Policy* (R. D. Irwin, 1955), pp. 124-136.
(A pioneering study of the dynamics of demand inflation.)
- A. P. Lerner, "Inflationary Depression and the Regulation of Administered Prices," and G. Ackley, "A Third Approach to the Analysis and Control of Inflation," both in *The Relationship of Prices to Economic Stability and Growth*, Compendium of Papers Submitted by Panelists Appearing before the Joint Economic Committee, March 31, 1958. U.S. Government Printing Office, pp. 257-268 and 619-636. The Lerner paper is reprinted in M. H. Mueller (ed.), *Readings in Macroeconomics* (Holt, Rinehart, and Winston, 2nd ed., 1971), pp. 361-371; and the Ackley paper in N. H. Keiser (ed.), *Readings in Macroeconomics* (Prentice-Hall, 1970), pp. 495-523.
(Relatively early statements of the "cost-push" inflation thesis.)
- M. Friedman, "What Price Guideposts?" in G. P. Schultz and R. Z. Aliber (eds.), *Guidelines: Informal Controls and the Market Place* (University of Chicago Press, 1966), pp. 17-39.
(An attack on the "cost-push" inflation thesis.)
- C. L. Schultze, *Recent Inflation in the United States*. Study Paper No. 1, *Study of Employment, Growth and Price Levels*. Joint Economic Committee, 86th Congress, 1st session, 1959; summary chapter is reprinted in E. Shapiro (ed.), *Macroeconomics: Selected Readings* (Harcourt, Brace, and World, 1970), pp. 368-383.
(An influential analysis of the inflation experience of the 1950s.)
- A. W. Phillips, "The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957," *Economica*, 25 (1958), 283-300, reprinted in J. Lindauer (ed.), *Macroeconomic Readings* (The Free Press, 1968), pp. 107-119.
(One of the best-known empirical studies in macroeconomics.)
- I. Fisher, "A Statistical Relation Between Unemployment and Price Changes,"

التطورات الحديثة في نظرية التضخم

Recent Developments in Inflation Theory

شهد الاقتصاد منذ عام 1970 - ليس فقط اقتصاد الولايات المتحدة وإنما في كل دول العالم تقريباً - معدلاً متزايداً ومرتفعاً من التضخم ليس له مثيل في فترات السلم على الإطلاق. وأصبح التضخم في كثير من المجتمعات قضية سياسية هامة. وعلى ما يظهر فقد بدأ الرأي العام والقادة السياسيون يرون أن التفسيرات السابقة التي قدمها الاقتصاديون للتضخم لم تعد مرضية وكان هذا أيضاً هو موقف كثير من الاقتصاديين. وقد كان أكثر من أخرج أو حار من الاقتصاديين هم أولئك الذين قبلوا وبحماس شديد في فترة الستينات فرضية وجود "تبادل" ثابت في منحنى Phillips وقاموا بتطوير ووضع نظريات وتفسيرات بسيطة للظاهرة. ويرجع ذلك إلى الحقيقة الواضحة تماماً حول التضخم الجديد والمخيف في فترة السبعينات وهي أن علاقة هذا التضخم بمعدل البطالة تبدو علاقة ضعيفة جداً.

ولقد ظهرت، بصورة أساسية، ثلاثة اتجاهات هامة من النظر والمتمعن في تجربة التضخم في فترة السبعينات ومن إعادة النظر في التفسيرات السابقة للتضخم. وأول هذه الاتجاهات هو الاتجاه الذي حاول أن يجد توسيعاً أو تطويراً مقبولاً لتحليل منحنى Phillips عن طريق ادخال متغيرات جديدة اضافية / أو هيكل أكثر تعقيداً من فترات الابطأ، في حين يبقى على ويحتفظ بفكرة وجود علاقة هيكلية قوية بين معدل التغير في الاسعار ودرجة ضغط الطلب الكلي على الاقتصاد والتي يعكسها معدل البطالة (أو معدل البطالة "المعدل").

والاتجاه الثاني كان اتجاه النقوديين (الذين لم يكونوا أبداً متحمسين لمنحنى Phillips. والذين وجدوا في تجربة السبعينات تدسيماً وتأكيداً لنظرية

International Labor Review, 13 (June 1926), 785-792, reprinted in *Journal of Political Economy*, 81 (March/April 1973), 496-502.

(A recently discovered early study on the subject that precedes Phillips' work by 32 years.)

R. G. Lipsey, "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1862-1957: A Further Analysis," *Economica*, 27 (February 1960), reprinted in R. A. Gordon and L. R. Klein (eds.), *Readings in Business Cycles* (R. D. Irwin, 1965), pp. 456-487.

(The first attempt to explain theoretically the Phillips curve phenomenon.)

G. L. Perry, *Unemployment, Money Wage Rates, and Inflation* (M.I.T. Press, 1966).

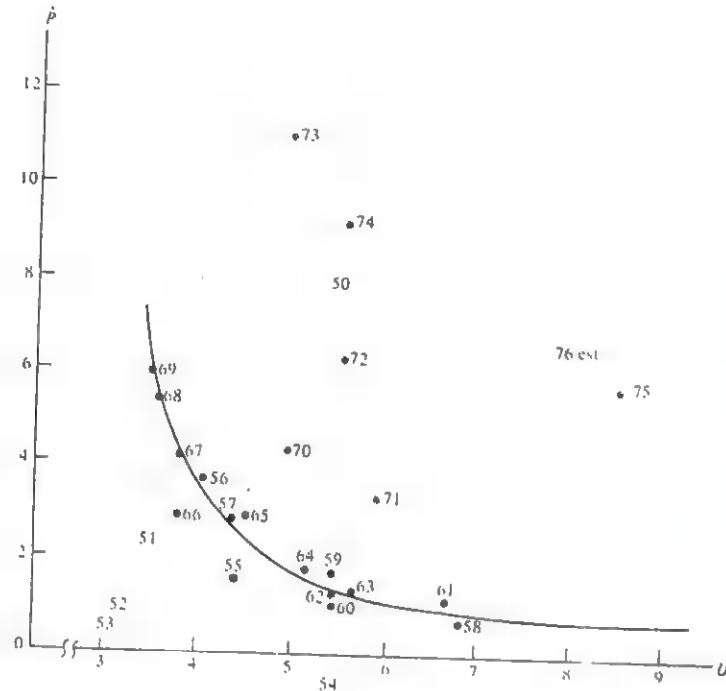
(An early empirical study of the Phillips' type of wage-employment relationship for the United States.)

E. S. Phelps, "Money Wage Dynamics and Labor Market Equilibrium," in E. S. Phelps (ed.), *Microeconomic Foundations of Employment and Inflation Theory* (W. W. Norton, 1970), pp. 124-166.

(A thorough, technical presentation of a possible microeconomic basis for the Phillips curve.)

J. Tobin, "Inflation and Unemployment," *American Economic Review*, 62 (March 1972), 1-18, reprinted in W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed. 1974), pp. 147-160.

(Tobin's Presidential Address to the American Economic Association, offering an eclectic but antimonetarist approach to the explanation of inflation.)



الشكل رقم 14 - 1 التغيرات في المستوى العام لأسعار المستهلكين ومعدلات البطالة في الولايات المتحدة 1950 - 1975.

1970 - 1975 والموضحة بالنقاط الرمادية الفاتحة). وكذلك البيانات الخاصة بالفترة 1950 - 1954 (الموضحة بالرمادي الاسود). وفي حين نلاحظ أن النقاط الخاصة لسنوات الفترة 1955 - 1964 تقع قريبة من المنحني المرسل لمنحني Phillips، إلا أنه يبدو واضحاً أن النقاط الخاصة بالفترة السابقة على هذه الفترة وتلك الخاصة بالفترة اللاحقة عليها تنتمي جميعها إلى عالم آخر تماماً. ومن الممكن - في الواقع أن تكون الفترة الوسطية 1955 - 1969 هي الفترة الغربية. وبالتأكيد، لم تظهر بيانات Phillips الأصلية الخاصة بالمملكة المتحدة للفترة التي تلت عام 1913 سوى علاقة ضعيفة جداً بالبيانات الخاصة بالفترة السابقة التي تمتد من 1861 إلى 1913 والتي انتجت لنا شكل منحني Phillips المعروف لنا الآن.

ويمكن أن نقول هنا - بطبيعة الحال - بأن منحني Phillips لم يخف. ولكن موقعه ليس ثابتاً كما كان يبدو لفترة الخمس عشرة سنة من 1955 إلى

Friedman القائلة بأن التضخم هو، دائماً وفي كل مكان، ظاهرة نقدية بحتة... إلا أنهم قدموا، مع ذلك، إطاراً جديداً لحجبتهم في صورة المفاهيم الجديدة التي قدموها والتي تتمثل في مفهوم "معدل البطالة الطبيعي" "natural rate of unemployment" ومنحني Phillips العمودي طويل الاجل "vertical long-run Phillips curve" ومبدأ "التعجيلين" "accelerationist principle".

ويفسر الاتجاه الثالث الاتجاهات المتزايدة نحو التضخم بارجاع التضخم إلى قوى مؤسسية أو اجتماعية - سياسية. وقاموا بطرق مختلفة بتطوير وتحسين - الأفكار التي ارتبطت بتفسير التضخم "المدفوع بالتكاليف" وتم في كثير من الأحيان ربط الاتجاه الأول بالثاني، أو الأول بالثالث ولكن لم يتم أبداً ربط الاتجاه الثاني بالثالث.

ويصعب في حدود هذا الفصل، القيام بأكثر من إعطاء بعض الأمثلة القليلة على الانفجار الذي حدث مؤخراً في تحليل التضخم (1). ولا مفر من أن يعكس العرض الآتي - بشكل غير مبالغ فيه كما نأمل - ميول واهتمامات الكاتب.

تطوير منحني Phillips

THE ELABORATION OF THE PHILLIPS CURVE

إننا في حاجة - ونحن في بداية التحليل إلى تسجيل «اختفاء» ظاهرة منحني Phillips البسيط. ويمكن تصوير ذلك باستخدام الشكل رقم (14 - 1). والذي يوضح البيانات (الخاصة بمعدل البطالة ومعدل التغير في أسعار المستهلك) في الولايات المتحدة للفترة من 1950 إلى 1975.

ويشبه هذا الشكل رقم (13 - 4) الذي أوردناه سابقاً. فيما عدا أن الشكل السابق يتضمن فقط البيانات الخاصة بالفترة 1955 - 1969). (والموضحة هنا بالنقاط السوداء). أما الآن، في هذا الشكل، فقد تم إضافة البيانات الخاصة بالفترة

(1) انظر للمحصول على مراجعت جيدة (ولكنها صعبة) للمبررات الحديثة في التضخم.

D. Ialder and M. Parkin;

Inflation: A survey Economic Journal 85 (Dec. 1975) 741-809, and :

Gordon, "Recent Developments in the Theory of Inflation and Unemployment," Journal of Monetary Economics, 2 (April 1976), 185-219.

العلاقة امكانية وجود تفاعل بين الاجور والاسعار غير التفاعل الذي يتضمنه الاقتراح الخاص بأن تكلفة وحدة العمل (معدل الاجر المعدل بعد احتساب زيادة الانتاجية) تحدد الاسعار .

وكما اشرنا الآن . فقد اقترح Phillips نفسه بأن التغيرات في اسعار المستهلك - بجانب التغيرات في معدل البطالة - يمكن أن تساعد في تفسير التغيرات المشاهدة على معدلات الاجور في المملكة المتحدة . ولقد اضاف Lipsey هذه التغيرات الاضافية في تحليله باستخدام الانحدار الاحصائي ، ووجد أن هذه التغيرات ترفع من (صحة التقدير) لعلاقة منحني Phillips في المملكة المتحدة . وكما ذكرنا من قبل . فإن معامل المتغير الذي يتمثل في التغير في اسعار المستهلك للفترة السابقة لعام 1913 كان 0.21 . ويعني هذا أن كل تغير في اسعار المستهلك بمقدار واحد بالمائة يؤدي الى تغير مقداره 0.21 بالمائة في معدل الاجور . اما بالنسبة للفترة التي تلت 1913 فقد وجد Lipsey أن معامل التغير في الاسعار قد وصل الى 0.69 وأن متغير التغير في الاسعار " قد شرح " الجزء الاكبر من التغيرات في معدلات الاجور .

وقد كان من الطبيعي أن نفكر في هذه العلاقة التي تحول تغيرات الاسعار الى تغيرات في الاجور على أنها تعكس أثر " تكاليف المعيشة " على زيادة الاجور ، التي لها تاريخ طويل في تحديد الاجور سواء تم تحديد الاجور بواسطة التفاوض مع النقابات أو تم تحديدها من قبل اصحاب الاعمال بمفردهم . ونلاحظ أنه يتم تثبيت ضرورة اجراء تعديلات تلقائية في معدلات الاجور بالارتباط مع التغيرات في تكاليف المعيشة في كثير من العقود مع النقابات ، بل ربما في نظام الاجور ككل (كما هو الحال في ايطاليا مثلاً) .

ويعتقد الكثير من الاقتصاديين (ومن بينهم الكاتب) ، في الواقع ، بأنه توجد علاقة سببية هامة - في كل مكان تقريباً - تربط بين التغيرات في تكاليف المعيشة وبين التغيرات في معدل الاجر .

ومع هذا فإنه يجب أن نكون حذرين تماماً حتى لانخلط بين هذه العلاقة السببية التي تبدأ من التغير في الاسعار (تكاليف المعيشة) الى الاجور ، وبين العلاقة السببية العكسية التي تبدأ من التغير في الاجور (كجزء هام من تكاليف الانتاج) الى الاسعار . ويظهر ذلك واضحاً عندما نقوم بتحويل منحني Phillips من منحني يشرح معدلات الاجور الى منحني في الاسعار . في هذه الحالة نجد أن معدل

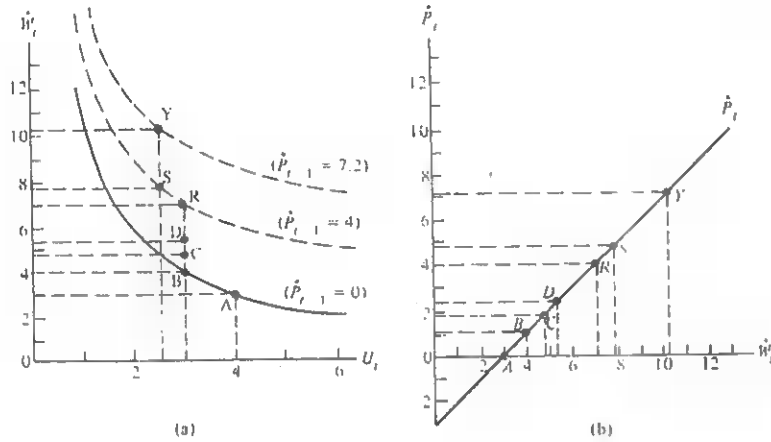
1964 . ويمكن أن نتخيل أن منحني Phillips (والذي يتحدد شكله بدقة بواسطة البيانات الخاصة بالفترة 1955 - 1969 كان يغير من موقعه باستمرار قبل سنة 1955 ، وأنه قد غير موقعه مرة أخرى بعد عام 1964 . بحيث نجد أن موقع المنحني في السنوات السابقة أو في السنوات اللاحقة يمكن أن يتحدد بحيث تقع النقاط الخاصة بكل فترة على المنحني تماماً . ويمكن . مثلاً ارجاع هذه التقلبات في موقع لمنحني الى عوامل عشوائية وغير اقتصادية تماماً تكون قد أثرت (بالاضافة الى معدل البطالة) في معدل التضخم . أو يمكن - من ناحية أخرى - ارجاع هذه التقلبات في موقع المنحني الى التأثير المنتظم لعوامل اقتصادية أخرى بالاضافة الى البطالة . بحيث نجد أن هذه العوامل قد أثرت أيضاً على الاجور والاسعار . ولكن - ولبعض الاسباب - لم تتغير هذه العوامل الاقتصادية نفسها خلال الفترة 1955 - 1964 أو أنها قد تغيرت خلال الفترة بحيث كان الاثر النهائي لهذا التغير معدوماً تماماً في كل سنة خلال هذه الفترة . وكل ما نحتاج اليه . في هذه الحالة ، هو اكتشاف وتحديد هذه العوامل الاقتصادية الاخرى ، وقياس أثر كل منها ، ومن ثم يكون لدينا تفسير كامل ودقيق لكل التغيرات التي حدثت في معدلات الاسعار والاجور خلال الفترة 1950 - 1975 ويمكن لنا - باستخدام هذا التفسير - التنبؤ بمعدلات التضخم في السنوات التالية وبصورة دقيقة ، وذلك اذا - حصلنا على القيم الجارية أو المتوقعة لكل هذه العوامل التفسيرية .

ولقد بدأ البحث - في الواقع عن تأثيرات لعوامل اقتصادية أخرى - غير معدل البطالة وحده - مع مولد منحني Phillips . وقد حاول Phillips نفسه في بداية الأمر ، ومن بعده ، وبعد فترة قصيرة ، حاول Lipsey أيضاً - قياس تأثير التغير في معدل البطالة (E) والتغيرات في الاسعار (تكاليف المعيشة (P) . وسنبداً هنا بتحليل اقتراح Phillips - Lipsey بأن التغيرات في مستوى تكاليف المعيشة تؤثر أيضاً في التغيرات في معدلات الاجور .

تأثيرات تكاليف المعيشة على معدلات الاجور Cost-of-Living Influences on Wage Rates

يمكن التعبير عن نماذج منحني Phillips البسيط والتي ناقشناها في الفصل السابق أما على أنها نظريات في زيادة معدل الاجور أو على أنها نظريات في زيادة معدل الاسعار . ويمثل الفرق بين هذين المعدلين نمو الانتاجية . وتتجاهل هذه

ويمكن تصوير المعادلتين (1) ، (2) في الشكل رقم (14 - 2) ويتم في الجزء الاول من الشكل رسم المعادلة رقم (1) ويتم في الجزء الثاني منه رسم المعادلة رقم



الشكل رقم 14 - 2

(2) . وقد تم رسمها هنا على اساس افتراض أن

$$a_0 = 0, a_1 = 12, a_2 = 0.75, X = 3.$$

أي أن ،

$$\dot{W}_t = \frac{12}{U_t} + 0.75\dot{P}_{t-1} \quad (1a)$$

$$\dot{P}_t = \dot{W}_t - 3 \quad (2a)$$

ويمكن - تحت هذه الفروض - أن نحصل على معادلة مقابلة للمعادلة رقم (3) وهي :

$$\dot{W}_t = \frac{12}{U_t} + 0.75\dot{W}_{t-1} - 2.25 \quad (3a)$$

والتي سنستخدمها بعد قليل . وكذلك يمكن أن نحصل على معادلة مقابلة للمعادلة رقم (4) وهي :

$$\dot{P}_t = \frac{12}{U_t} + 0.75\dot{P}_{t-1} - 3 \quad (4a)$$

التغير في الاسعار يتحدد بمستوى البطالة وبمعدل التغير في الاسعار . ومن الصعب أن نفرق احصائياً بين هذه الاتجاهات المنفصلة للسببية الا اذا افترضنا وجود فترات تباطؤ بين التغير في الاسعار (كتكاليف المعيشة) وبين التغير في الاجور و / أو فترات تباطؤ بين التغيرات في الاجور (كجزء من تكاليف الانتاج) وبين تغيرات الاسعار . وسنجد أيضاً - حتى في هذه الحالة - انه من الصعب تحديد كل تأثير على حدة - وخاصة اذا كانت فترات التباطؤ فترات توزيعية . وسنوضح طبيعة التداخل بين هذه المتغيرات مفترضين - للتبسيط - وجود فترة تباطؤ في واحدة فقط من هذه العلاقات وليس فيها معاً (على الرغم من اننا سنجد أن كل من العلاقتين تتضمن في « الواقع العملي » فترة تباطؤ) .

لنفترض أن التغير في معدل الاجور في أي فترة زمنية يتوقف على معدل البطالة الجاري وعلى معدل التغير في الاسعار (كتكاليف معيشة) في الفترة السابقة . ولنأخذ العلاقة التالية مثلاً :

$$\dot{W}_t = a_0 + a_1 \frac{1}{U_t} + a_2 \dot{P}_{t-1} \quad (a_0 \geq 0; a_1, a_2 > 0) \quad (1)$$

حيث P تمثل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة .

وسنفترض أيضاً أن معدل التغير الجاري في (P) أي (\dot{P}) يتوقف - للتبسيط - على معدل التغير الجاري في الاجور (\dot{W}) . وعلى متغير ثابت آخر هو (X) . حيث (X) تمثل زيادة الانتاجية كما يلي :

$$\dot{P}_t = \dot{W}_t - X \quad (2)$$

وبالاحلال يمكن أن نشق المعادلة التالية :

$$\dot{W}_t = a_0 + a_1 \frac{1}{U_t} + a_2 \dot{W}_{t-1} - a_2 X \quad (3)$$

والتي تجعل معدل التغير الجاري في الاجور يتوقف (جزئياً) على معدل التغير السابق فيها . كما يمكن أن نكتب المعادلة في شكل آخر أيضاً . وهو

$$\dot{P}_t = a_0 + a_1 \frac{1}{U_t} + a_2 \dot{P}_{t-1} - X \quad (4)$$

والتي تجعل معدل التغير الجاري في الاسعار يتوقف (جزئياً) على معدل التغير السابق فيها .

الجدول رقم (1.14)

الفترة الزمنية	U_t	\dot{P}_{t-1}	$\dot{W}_t \left(= \frac{12}{U} + 0.75\dot{P}_{t-1} \right)$	$\dot{P}_t (= W_t - 3)$	النقطة المقابلة في الشكل رقم
0	4	0	3	0	النقطة A
1	4	0	3	0	
2	3	0	4	1	النقطة B
3	3	1	4.75	1.75	النقطة C
4	3	1.75	5.312	2.312	
5	3	2.312	5.734	2.734	النقطة D
.	
.	
n	3	4	7	4	النقطة R
n + 1	2.5	4	7.8	4.8	النقطة
n + 2	2.5	4.8	8.4	5.4	
n + 3	2.5	5.4	8.85	5.85	
n + 4	2.5	5.84	9.187	6.187	
n + n	2.5	7.2	10.2	7.2	النقطة Y

وطالما بقي معدل البطالة ثابتاً عند مستوى ثلاثة بالمائة ، تزداد الاجور بمعدل ثلاثة بالمائة وهي معدل زيادة الانتاجية مما يسمح بثبات الاسعار . (أما اذا بدأنا بمعدل تغير في الأسعار في الفترة السابقة لايساوي الصفر . فان (\dot{P}) ستصل الى الصفر بعد عدة فترات ، طالما بقيت (U) ثابتة عند مستوى اربعة بالمائة ولكن هذا الموقف هو موقف وحيد مرتبط فقط - بمستوى بطالة يساوي اربعة بالمائة - ولا يمكن تطبيقه عند أي مستوى آخر من البطالة .

وحيث أن التغير في الأجر في الفترة \dot{W}_t لا يتوقف فقط على معدل البطالة في نفس الفترة U_t ، وانما يتوقف أيضاً على معدل التغير السابقة في الاسعار (\dot{P}_{t-1}) ، فاننا نلاحظ وجود مجموعة كاملة من المنحنيات المتوازية المرسومة في الجزء الاول من الشكل ، يمثل كل منحنى منها مستوى معيناً من (\dot{P}_{t-1}) . وقد قمنا برسم ثلاثة منحنيات فقط من هذه المنحنيات العديدة ، الاول اذا كانت $\dot{P}_{t-1} = 0$ والثاني اذا كانت $\dot{P}_{t-1} = 4$ والثالث اذا كانت $\dot{P}_{t-1} = 7.2$. ويقع المنحنى الثاني فوق المنحنى الاول بمسافة 3 % لان ،

$$0.75\dot{P}_{t-1} = 0.75(4) = 3$$

ويقع المنحنى الثالث فوق المنحنى الثاني بمسافة 5.4 % لان ،

$$0.75\dot{P}_{t-1} = 0.75(7.2) = 5.4.$$

فاذا كنا مهتمين فقط بدراسة أثر مستوى البطالة على معدل التغير في الاجور (أي مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها) فانه في استطاعتنا أن نأخذ أي منحنى من منحنيات Phillips هذه عند أي مستوى من مستويات التغير في الاسعار . ومع ذلك فليس في امكاننا التوقف هناك لأنه مهما كان معدل التغير في الاجور الذي نحدده (اذا عرفنا U_t) فسوف يؤثر هو نفسه - بعد وقت قصير- على معدل التغير في الاسعار وبالتالي يؤثر من جديد على معدل التغير في الاجور في المستقبل .

ويوضح الجدول رقم (1 - 14) بعض السلاسل الزمنية الممكنة (على اساس الفروض السابقة) التي تعكس هذه العلاقة المزدوجة لكل من (\dot{P}) ، (\dot{W}) . وقد تم احتساب كل الارقام على اساس المعادلات التي استخدمت في رسم الشكل رقم (14 - 2) .

وتوضح في الفترتين (0) ، (1) النتائج المرتبطة بمستوى بطالة يساوي 4 بالمائة . واذا كان معدل التغير السابق في مستوى الاسعار يساوي الصفر . وضمن هذه الشروط يكون معدل زيادة الاجور مساوياً لمقدار 3 بالمائة ويبقى معدل التغير في الاسعار مساوياً للصفر . ويتم تمثيل هذه التركيبة بالنقطة (A) في الجزأين الاول والثاني من الشكل رقم (2 - 14) .

$$\dot{W}_E = \frac{12}{U} + 0.75 \dot{W}_E - 2.25$$

$$0.25 \dot{W}_E = \frac{12}{U} - 2.25$$

وبالحل هذا التعريف في المعادلة رقم (3a) يمكن أن نحصل على معدل زيادة الاجور والاسعار لاي مستوى من مستويات البطالة (U). كما يأتي:

$$\dot{W}_E = \frac{48}{U} - 9 \quad (5a)$$

ومن المعادلة رقم (2a) نحصل على:

$$\dot{P}_E = \dot{W}_E - 3 \quad (6a)$$

حيث \dot{P}_E تمثل المعدل التوازني للتغير في الاسعار ونجد أنه في حالة التوازن الاصلية عندما تكون:

$$\begin{aligned} \dot{W}_E &= 12 - 9 = 3; \\ \dot{P}_E &= 3 - 3 = 0 \end{aligned}$$

وفي حالة التوازن الجديدة أي عندما تكون $U = 3$ نجد أن

$$\dot{W}_E = 16 - 9 = 7; \quad \dot{P}_E = 7 - 3 = 4$$

فاذا تم تخفيض معدل البطالة الان الى مستوى 2.5 بالمائة فان ذلك يؤدي الى الاخلال بالمستوى التوازني لمعدل زيادة الاسعار ($\dot{P} = 4$) حيث يرتفع معدل تضخم الاجور (بعد فترة واحدة) الى مستوى 7.8 بالمائة ومعدل تضخم الاسعار الى مستوى 4.8 (وهذا ماثله النقطة (S) في الشكل). ومع ثبات مستوى البطالة عند المستوى التوازني الجديد وهو 2.5 بالمائة، تزداد كل من (\dot{W})، (\dot{P}) أكثر، ولكن بمعدل متناقص. ويصلان في النهاية الى مستوى توازني جديد لمعدل تضخم الاسعار يصل الى 7.2. والمعدل تضخم الاجور يبلغ 10.2 بالمائة. (وهو ماثله النقطة (Y)، والذي يمكن الحصول عليه من حل المعادلة (5a) ومن ثم المعادلة (6a) باستخدام مستوى البطالة 2.5 ويؤدي تخفيض مستوى البطالة بنسبة 0.5 بالمائة الى ارتفاع مقداره 3.5 بالمائة في معدل تضخم الاسعار.

وعلى هذا فاننا نفترض - أنه في الفترة الثانية (2) - أن السياسة العامة باستخدام الحوافز المالية او النقدية لزيادة الطلب الكلي، قد استطاعت تخفيض مستوى البطالة الى مستوى ثلاثة بالمائة. وتحافظ عليه عند هذا المستوى في الفترات اللاحقة. وقد كان لهذه السياسة التأثير قصير الأجل في شكل رفع \dot{W}_E بنسبة 4 بالمائة (على الرغم من أن معدل التغير السابق في الاجور مازال يساوي الصفر) وكذلك رفع معدل التغير الجاري في الاسعار \dot{P} بنسبة واحد بالمائة. (ويتم توضيح هذا الاثر المركب قصير الاجل بالنقطة (B) في الشكل رقم (2 - 14)) وقد يبدو هنا أن تخفيض معدل البطالة بنسبة 25 بالمائة في مقابل واحد بالمائة تضخم هو تبادل مقبول - وقد يسر كل من مخططي السياسة وجمهورهم بهذه النتائج. الا أن الفرح قد يكون سابقاً لأوانه. ويرجع ذلك الى أنه طالما أن الاسعار ترتفع الان بمعدل واحد بالمائة فان تكاليف المعيشة سترتفع أيضاً، مما يؤدي الى زيادة جديدة في الاجور في الفترة رقم (3) بمقدار 0.75 من الزيادة في الاسعار في الفترة السابقة اي ترتفع الى مستوى 4.75 وهذا يؤدي بدوره الى رفع (p) الى مستوى 1.75 ويتم توضيح ذلك بوساطة النقطة (C) في الشكل رقم (2 - 14). ولكن ليست هذه هي النهاية. حيث يستمر «لولب الاجور - الاسعار» في الارتفاع بمعدلات متزايدة باستمرار (عند مستوى للبطالة يساوي ثلاثة بالمائة) ويصل معدل زيادة الاجور في النهاية - وبعد وقت طويل (بعد فترات زمنية عددها n) ومع بقاء البطالة عند مستوى ثلاثة بالمائة مستوى مستقر يبلغ 4 بالمائة. ويصل معدل زيادة الاسعار في النهاية أيضاً الى مستوى مستقر يبلغ 4 بالمائة (وهو ماثله النقطة (R) في الشكل) وقد لا يكون مخططو السياسة وجمهورهم راضين تماماً عن نتيجة المبادلة النهائية هذه، حيث أنه قد تم تخفيض معدل البطالة وتمت المحافظة على مستوى مستقر من التضخم.

والسؤال هو كيف يمكن ايجاد «المعدل التوازني للتضخم» equilibrium rate of inflation الذي يرتبط، بمستوى بطالة يبلغ ثلاثة بالمائة او اي مستوى آخر للبطالة؟. يتم ذلك ببساطة عن طريق حل النموذج الحركي باستخدام الحالة الخاصة عندما تكون

$$\dot{W}_E \equiv \dot{W}_t = \dot{W}_{t-1}$$

أي حالة استقرار معدل تزايد الاجور. ويمكن أن نعرف «المعدل التوازني لزيادة الاجور» equilibrium rate of wage increase كما يلي:

$$\dot{P}_t = \dot{W}_t - 3$$

وأن

وبواسطة الاحلال نجد (3a) :

$$\dot{W}_t = \frac{12}{U} + \dot{W}_{t-1} - 3 \quad (3a')$$

ونجد أنه في حالة التوازن فإن

$$\dot{W}_t = \dot{W}_{t-1} \equiv \dot{W}_E$$

وبالاحلال نجد أن \dot{W}_E تختفي تاركة لنا :

$$\frac{12}{U_E} = 3$$

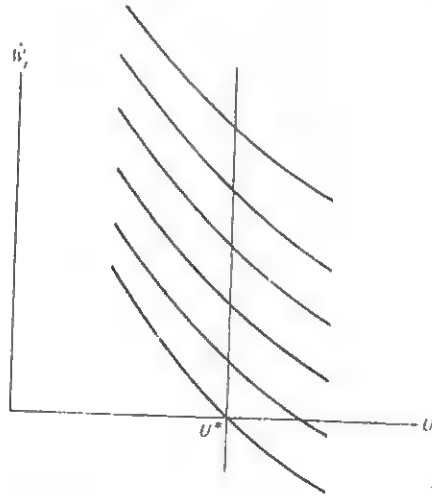
فقط . أي أن

$$U_E = 4$$

ومن المعادلة رقم (6a) نجد أن :

$$\dot{W}_E = 3 + \dot{P}_E$$

ولكن هذا المعدل لا يتحدد بواسطة معدل للتضخم . وتصبح مجموعة المنحنيات قصيرة الاجل التي تظهر في الشكل رقم (2 - 14) في الجزء الاول مثلها مثل تلك التي تظهر في الشكل رقم (3 - 14) . ويصبح منحنى Phillips طويل الأجل في هذه الحالة عمودياً عند مستوى معين من مستوى البطالة (في مثالنا هنا عند مستوى 4 بالمائة)



الشكل رقم 13 - 14

منحنى Phillips طويل الاجل A Long-Run Phillips Curve

عندما أهملنا (أية تأثيرات راجعة) لتكاليف المعيشة على زيادة الاجور فاننا بذلك قد حصلنا على "منحنى Phillips قصير الاجل" - a short run - Phillips curve وهو ما يشابه أي منحنى من المنحنيات المرسومة بالخط الاسود في الشكل رقم (2 - 14) . اما اذا اخذنا في الاعتبار هذا التأثير الراجع لتكاليف المعيشة فاننا نحصل بذلك على مجموعة كاملة من هذه المنحنيات قصيرة الاجل . يرتبط كل منها بمعدل سابق في تغير الاسعار . ويمكن أن نتتبع خلال هذه المنحنيات منحنى آخر جديد هو ما يسمى "بمنحنى Phillips طويل الاجل Long-term . وهو المنحنى الذي يأخذ اللون الرمادي في الشكل رقم (2 - 14) ويتكون من النقاط Y, B, A والتي تمثل كل منها معدلاً توازانياً في تضخم الاجور يرتبط بمستوى ثابت (في الاجل الطويل) من البطالة ويمكن الحصول على نقاط أخرى على هذا المنحنى طويل الاجل . من معادلة المنحنى طويل الاجل وهي المعادلة رقم (5a) باستخدام أي مستوى آخر من مستويات البطالة . مثلاً اذا كانت $U = 6$ فان $\dot{W}_E = 8 - 9 = -1$ ومن المعادلة رقم (6a) نحصل على

$$\dot{P}_E = -1 - 3 = -4.$$

والنتيجة هي أنه اذا قبلنا بوجود تأثيرات وتأثيرات راجعة بين الاجور والاسعار . فاننا نجد منحنين لمنحنيات Phillips وليس منحنى واحداً . ويكون احد المنحنين وهو المنحنى طويل الاجل دائماً أكثر انحداراً من المنحنى قصير الاجل . وتوجد - بطبيعة الحال - حالة استثنائية وهي الحالة التي تظهر عندما يقترب معامل "الاسعار المتباطئة" Laged prices في معادلة الاجور من الصفر . ونجد في هذه الحالة . أنه بدلاً من أن يكون لدينا مجموعة كاملة من منحنيات Phillips قصيرة الأجل . يوجد لدينا منحنى واحد فقط . وهو أيضاً منحنى Phillips طويل الأجل .

ومن الضروري أن نلاحظ أنه اذا كان معامل الاسعار المتباطئة في دالة الاجور يساوي الواحد الصحيح فستوجد مجموعة كاملة من منحنيات Phillips قصيرة الاجل الا أنه لن يكون هناك معدلاً وحيداً توازانياً للتضخم . ولانبات ذلك نفترض أن :

$$\dot{W}_t = \frac{12}{U} + 1\dot{P}_{t-1}$$

كلما انخفض مستوى البطالة أكثر (حاول المثال عندما تكون $\dot{W}_{t-1} = 7, \dot{P}_{t-1} = 4, U = 2$

ومن ناحية أخرى نجد أنه عندما يكون مستوى البطالة أعلى من مستوى 4 بالمائة (مثلاً إذا كان يساوي 6 بالمائة) . وإذا كان $\dot{P}_{t-1} = 4, \dot{W}_{t-1} = 7$ فاننا نجد أن

$$\begin{aligned} \dot{W}_t &= 2 + 7 - 3 = 6 & \dot{P}_t &= 6 - 3 = 3 \\ \dot{W}_{t+1} &= 2 + 6 - 3 = 5 & \dot{P}_{t+1} &= 5 - 3 = 2 \\ \dot{W}_{t+2} &= 2 + 5 - 3 = 4 & \dot{P}_{t+2} &= 4 - 3 = 1 \\ &\vdots & & \\ \dot{W}_{t+6} &= 2 + 1 - 3 = 0 & \dot{P}_{t+6} &= 0 - 3 = -3 \\ \dot{W}_{t+7} &= 2 + 0 - 3 = -1 & \dot{P}_{t+7} &= -1 - 3 = -4 \\ \dot{W}_{t+8} &= 2 + -1 - 3 = -2 & \dot{P}_{t+8} &= -2 - 3 = -5 \end{aligned}$$

وباختصار سنجد أنه إذا كانت $U > U^+$ فسينتج عن ذلك معدل متناقص من التضخم (ثم بعد فترة معدل متسارع من الانكماش) وأنه كلما كان مستوى البطالة أكثر ارتفاعاً من (U^*) كان معدل الانكماش أسرع (مثلاً إذا كانت $U = 12$ $\dot{W}_{t-1} = 7$)⁽²⁾ . $\dot{P}_{t-1} = 4$.

النماذج التوقعية Friedman , Phelps

Expectational Models: Friedman, Phelps

يمثل الأثر الراجع من الاسعار للاجور (ومن ثم من الاجور الى الاسعار) نوعاً واحداً فقط من انواع كثيرة من التأثيرات الراجعة التي يمكن أن تساهم في ظهور التضخم واستمراره - خصوصاً في العلاقة « طويلة الاجل » بين معدل البطالة ومعدل التضخم . والتي تختلف اختلافاً كبيراً عن العلاقة « قصيرة الاجل » . ويتناول هذا الجزء نوعاً آخر من هذه الانواع المختلفة من التأثيرات الراجعة ، وهو نوع ارتبط باسم M. Friedman (ولو أن Phelps قد طور نموذجاً بطرح نفس الفكرة ولكن مستقلاً عن M. Friedman) .

(2) من المتقد والمفتع أن يكون معامل \dot{P}_{t-1} (على الأقل) في المعادلة رقم (1a) اكبر من الواحد الصحيح ومع أنه ينتج عن ذلك نظاماً حركياً أكثر انفجاراً من الحالة التي يساوي فيها هذا العامل الواحد الصحيح . إلا أنه لن يكون للنحون التوازن أي معنى اقتصادياً (أي أن التوازن غير مستقر ولن يمكن الوصول اليه من خلال العمليات الحركية) .

وما تقرره هذه الحالة هنا هو أنه إذا ثبت مستوى البطالة (U) عند مستوى معيناً وليكن (U^*) (4 بالمائة في مثالنا) . فإن المعدل التوازني للتضخم يمكن أن يأخذ اية قيمة تقع بين (زائد مالانهاية الى ناقص مالانهاية) . ويكون معدل تضخم الاسعار التوازني أقل بمقدار 3 بالمائة من هذا المعدل لتضخم الاجور . أو بعبارة أخرى أنه طالما أستم مستوى البطالة عند مستوى 4 بالمائة (مثلاً) . فإن أي معدل للتضخم - إذا وجد - سيستمر بدون أي تغير . فمثلاً إذا كانت (U) عند مستوى 4 بالمائة وإذا كانت $\dot{W}_{t-1} = 10$ فاننا يمكن أن تحل هذه في المعادلة رقم (3a') لنحصل على :

$$\dot{W}_t = \frac{12}{4} + 10 - 3 = 10$$

ومن المعادلة رقم (2a) نحصل على

$$\dot{P}_t = 10 - 3 = 7$$

أما إذا كانت $\dot{W}_{t-1} = -5$ If

$$\dot{W}_t = \frac{12}{4} - 5 - 3 = -5$$

فان

$$\dot{P}_t = -5 - 3 = -8$$

وتصبح P_t كما يلي :

أي أنه إذا تم الوصول الى أي معدل من التضخم أو الانكماش فانه سيتم المحافظة عليه الى الابد .

ولا يعني هذا أن يكون المنحني طويل الاجل عمودياً عند مستوى 4 بالمائة من البطالة فقط بطبيعة الحال وحيث توجد مستويات بطالة أخرى اكبر من أو أقل من هذا السنوي . لنفترض أن $U = 3$ وأن $\dot{P}_{t-1} = 4$ وأن $\dot{W}_{t-1} = 7$. وباستخدام المعادلتين رقم (3a') والمعادلة (2a) نحصل على :

$$\dot{W}_t = 4 + 7 - 3 = 8; \quad \dot{P}_t = 8 - 3 = 5$$

وفي الفترات الآتية نجد أن

$$\dot{W}_{t+1} = 4 + 8 - 3 = 9 \quad \dot{P}_{t+1} = 9 - 3 = 6$$

$$\dot{W}_{t+2} = 4 + 9 - 3 = 10 \quad \dot{P}_{t+2} = 10 - 3 = 7$$

$$\dot{W}_{t+3} = 4 + 10 - 3 = 11 \quad \dot{P}_{t+3} = 11 - 3 = 8$$

وباختصار سنجد أن معدل التضخم يتزايد باستمرار بدون حد عند أي مستوى (U^*) (تساوي 4 بالمائة في مثالنا) وستظهر التجربة أيضاً أن التزايد سيكون أسرع

ولقد لاحظنا أنه من الممكن أن يكون منحني Phillips في الأجل الطويل منحني عمودياً. إذا كان هناك تأثير راجع يساوي الواحد الصحيح من تكاليف المعيشة الجارية إلى التغيرات المستقبلية في الأجور (ومن ثم إلى التغيرات المستقبلية في الاسعار). أو بعبارة أخرى إذا - أرتفع معدل تغير الاسعار الآن بمعدل واحد بالمائة يؤدي إلى ارتفاع تغير الأجور في المستقبل بما يساوي واحد بالمائة (ومن ثم في معدل تغير الاسعار). ويقرر Friedman أنه من الممكن أن تكون التأثيرات الراجعة من التغير في الاسعار الجارية إلى التغير في الاسعار في المستقبل أقل من الوحدة في الأجل القصير. وبالتالي ينتج عنها منحنيات مماثلة لمنحنيات Phillips في الأجل القصير. إلا أنه يضيف أيضاً أن التأثيرات الراجعة في الأجل الطويل يجب أن تساوي الوحدة.

ونلاحظ هنا أن القنوات التي تمر فيها التأثيرات الراجعة كما يتصورها Friedman تختلف تماماً عن تلك التي شرحناها من قبل. فبدلاً من أن تمر هذه التأثيرات الراجعة من تكاليف المعيشة إلى الأجور ومن ثم إلى الاسعار يرى Friedman على أنها تأثيرات راجعة من الاسعار الحالية إلى الاسعار المستقبلية مباشرة. وتعمل بصورة أساسية من خلال التوقعات. وعلى الرغم من اختلاف آلية التأثيرات الراجعة في نظرية Friedman إلا أن الخاصية التي تتمتع بها وهي كونها تأثيرات تكاملية Unitary تؤدي إلى ظهور منحني Phillips العمودي طويل الأجل والذي له كل الخصائص التي تم اشتقاقها سابقاً. ويكون المنحني عمودياً عند مستوى من البطالة يسميه Friedman «المستوى الطبيعي للبطالة» ويرمز له بالرمز (U^*) natural rate of unemployment ونحتاج الآن إلى أن نطور هذه الأفكار بالتفصيل. وحتى نبقى على بساطة العرض سنفترض أن معدل نمو الانتاجية يساوي الصفر ومن ثم فإن:

$$\dot{P} = 0$$

يرتبط التأثير الراجع لتكاليف المعيشة الذي ناقشناه سابقاً بعوامل مؤسسية. حيث تؤثر التغيرات الأخيرة في تكاليف المعيشة - ولكن بعد مرور فترة تباطؤ زمنية معينة - على معدل الاجر في المستقبل المحدد سواء بواسطة المساومة أو بأي شكل آخر. وينظر أيضاً - وبشكل عام - إلى أثر زيادة الأجور على الاسعار على أنه عامل مؤسس إداري أيضاً - أي على أساس «إضافة» كل زيادة في التكاليف على الاسعار. وأن الاسعار ترتفع مباشرة لأن التكاليف قد زادت (وليس من خلال أن التكاليف قد زادت مما أدى إلى انخفاض الكميات المعروضة حتى تتوازن اسواق السلع عند اسعار جديدة أعلى). وعلى العكس من ذلك يقوم تأثير Friedman الراجع بتأدية

دوره في اسواق تنافسية كاملة سواء للسلع أو للعمل. مع وجود اسعار تتغير دائماً وأتياً لتحقيق التوازن في الاسواق. وهي تعكس بذلك التعديلات التلقائية واللاذاتية التي تحدث في الكميات المطلوبة والكميات المعروضة. وعندما يقوم كل من البائعين أو المشترين بتحديد الكميات التي يعرضونها أو يطلبونها. فانهم يأخذون في الاعتبار توقعاتهم الخاصة بالاسعار المستقبلية عندما يقومون بالبيع أو الشراء اليوم - وبصورة أساسية إذا توقع العمال (أو من يبيعون خدمات عناصر الانتاج الاخرى) أن اسعار السلع التي سيشترونها غداً سوف ترتفع إلى مستوى أعلى مما هي عليه اليوم. فان ذلك سيؤثر على المنفعة الحدية للاجر النقدي السائد اليوم. وبالتالي على مقدار العمل الذي يعرضونه اليوم (أو على الرغبة في عرض خدمات عناصر الانتاج الاخرى اليوم). ويستمر عرض الوحدات الحدية من عنصر الانتاج فقط اذا كان الاجر (أو الدخل الناتج عن خدمات عناصر الانتاج الاخرى) المدفوع اليوم يتزايد بمعدل يساوي معدل الزيادة المتوقعة في اسعار السلع التي يجب شراؤها غداً. ويوافق هؤلاء الذين يشترون خدمات عناصر الانتاج اليوم على دفع هذه المستويات المرتفعة من الأجور (والدخول) اذا كانوا يتوقعون بان اسعار المنتجات التي يبيعونها سترتفع بمعدل اسرع من معدل ارتفاع اسعار اليوم. فاذا كانت التوقعات هي بأن اسعار الغد يمكن أن تتزايد بسرعة أكثر من اسعار اليوم. فان ذلك يؤدي إلى أن يقوم العمال الحاديون (والخدمات الحدية لعناصر الانتاج الاخرى) بسحب ما يعرضونه. في حين يقوم اصحاب الاعمال الذين يطلبون أو يشترون خدمات العمل وعناصر الانتاج الاخرى بزيادة طلبهم. أو بعبارة أخرى ان زيادة الاسعار اليوم تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في اسعار الغد المتوقعة. أما اذا كانت التوقعات هي أن اسعار اليوم تتزايد بمعدل اكبر من تزايد اسعار الغد المتوقعة فان الافراد الذين يعرضون خدمات العمل وعناصر الانتاج الاخرى سيزيدون من عرضهم. ويخفض اصحاب الاعمال من طلبهم الجاري. مما يؤدي إلى ان ينخفض معدل زيادة اسعار اليوم في اتجاه معدل زيادة اسعار الغد المتوقع.

وبعبارة أخرى يمكن القول. ان معدل التضخم اليوم يتوقف على (وفي حالة التوازن يتساوى مع) المعدل الذي تم توقعه بالامس ليسود اليوم والذي يرمز له بالرمز (P_t^e) . وإذا لم يكن الامر كذلك فان هذا معناه أن التوقعات كانت خاطئة وهو ما يتعارض بالتأكيد مع مفهوم التوازن. ولكن ماذا يحدد معدل التضخم المتوقع؟ ان الشيء الذي يحدد معدل التضخم المتوقع هو معدل التضخم الجاري. فاذا كانت الاسعار مستقرة أي أن $(P_t = P_{t-1})$ فاننا نتوقع أن تكون مستقرة أيضاً أي $(P_t^e = P_{t-1})$ اما اذا كانت الاسعار ترتفع بمعدل 10 بالمائة أو تنخفض

بمعدل 5 بالمائة. فانا نتوقع أن تبقى كذلك أيضاً. إلى أن يسلك كل من البائعين والمشتريين السلوك الذي يؤكد هذه التوقعات في المستقبل. إلا أنه سيتم تأكيد هذه التوقعات فقط إذا كان الاقتصاد عند معدل البطالة الطبيعي.

ويتطابق معدل البطالة الطبيعي عند Friedman تماماً مع ما وصفه الاقتصاديون الكلاسيكيون بأنه مستوى التوظيف الكامل. حيث يحصل أي فرد يطلب أي نوع أو أي مقدار من العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد على ما يطلبه. ولا يعني ذلك - بالتأكيد - أن يعتبر بعض الذين لا يعملون أنفسهم على أنهم عاطلين (أو أنهم يعملون بعض الوقت اضطرارياً). فعلى الرغم من أن الأجر الحقيقي الذي يفرض عليهم لأي عمل يمكن أن يجده هو أقل من ذلك الأجر الذي يحفزهم على العمل. إلا أنهم يعتقدون أنه يجب أن يكون هناك عمل متاح لهم عند أجر أعلى من الأجر الذي يعرض عليهم. ومن ثم فإنهم لا يقبلون هذا الأجر الحقيقي المعروض. ويتطلعون إلى الأجر الأعلى. ولا يقوم الكثير من هؤلاء باطلاق لقب "عاطلين" على أنفسهم فقط، وإنما يقوم المجتمع باعتبارهم كذلك أيضاً. ويسمح لهم بالتسجيل في مكاتب العمل كباحثين عن وظائف (ليس لديهم المؤهلات الخاصة بها)، ويتم حسابهم في المسح الشهري للقوى العاملة (جزء من القوى العاملة) يبحثون عن عمل وليس لديهم عمل. ويمكن أن يحصل الكثير منهم على تأمينات البطالة أو على مخصصات الرفاهية نظراً لأنهم "غير قادرين على الحصول على عمل". ومن الناحية الرسمية توجد بطالة - بمقدار يسمى عادة "معدل البطالة الطبيعي" (والذي قد لا يكون ثابتاً). ويعتقد Friedman أن هذه حالة طبيعية للأمور - أو أنها يجب أن تكون كذلك، حتى إذا لم تكن كذلك بالنسبة للسياسيين سواء بالمعنى الجيد أو بالمعنى السيء -

لنفترض الآن أن الاقتصاد يكون عند هذا المعدل "الطبيعي". حيث أنه لم يتم تخفيض الأجر النقدي إلى أسفل بواسطة هؤلاء الذين يبحثون عن عمل، وكذلك لم يرتفع الأجر النقدي بسبب تنافس رجال الأعمال، والذين يمكنهم الحصول على أي عدد من العمال يرغبونه عند مستوى الأجر السائد - وتكون الأسعار مستقرة - وقد كانت كذلك، ويتوقع لها أن تبقى مستقرة - ويتطلب ذلك - طبعاً - أن تكون كمية النقود أيضاً مستقرة أي $M_t = M$ حيث M هي معدل التغير في كمية النقود.

وعندما يرى السياسيون وجود "بطالة" فإنهم يتصورون أن الاقتصاد بحاجة إلى "حافز". ومن ثم يشجعون المصرف المركزي (إذا لم يكونوا يقومون بإدارته بأنفسهم) على زيادة المعروض من النقود (أو أن يقوم بشراء السندات التي تصدر

لتغطية عجز الميزانية) ويؤدي هذا إلى زيادة الطلب على السلع وزيادة الطلب على العمل الذي يقوم بانتاج هذه السلع. وتبدأ معدلات الأجور في الارتفاع. وتبدأ البطالة في الانخفاض. نظراً لأن بعض الأفراد "العاطلين" الذين يتوقعون بقاء الأسعار ثابتة ينظرون إلى زيادة الأجر النقدي كزيادة في الأجر الحقيقي أيضاً ومن ثم يقبلون الأعمال التي تعرض عليهم.

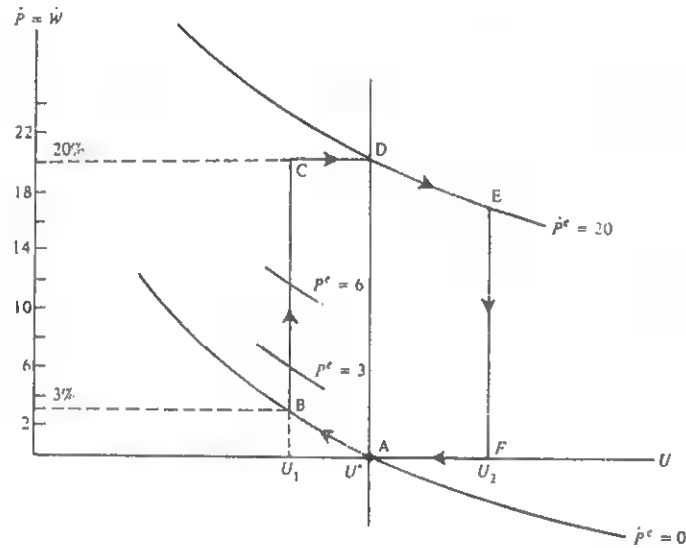
ولكن - وبعد مرور فترة التباطؤ - تبدأ زيادة التكاليف والأسعار مما يؤدي إلى الاخلال بتوقعات العمال باستقرار الأسعار وسيبقى العمال العاطلون سابقاً في أعمالهم الجديدة فقط إذا كان الأجر النقدي يتزايد بمعدلات أكبر. وهذا ما يأخذ الجزء الأكبر من زيادة المعروض النقدي. ويؤدي ذلك إلى ضرورة زيادة "المشجع"، وذلك حتى نحافظ على مستوى البطالة ثابتاً. ولكن يؤدي ذلك فقط إلى زيادة أسرع في الأسعار.

وباختصار يمكن المحافظة على مستوى توظيف أعلى من مستوى التوظيف الكامل ($U < U^*$) فقط عن طريق وجود تضخم متزايد. يتم تغذيته بواسطة زيادة مستمرة في المعروض من النقود (M). ويظهر لدينا هنا منحنيات مماثلة لمنحنيات Phillips في الأجل القصير عند (U^*) والتي يميل إلى أعلى إلى اليسار. تقوم على أساس أن توقعات الأمر بالنسبة لأسعار اليوم هي ($P_t^e = 0$)، ولكن - وكما هو الحال بالنسبة للنموذج السابق - تتحرك هذه المنحنيات قصيرة الأجل إلى مستوى أعلى كلما أخذ التضخم في الظهور وكلما أصبح هذا التضخم جزءاً من توقعات العمال وأصحاب العمل. ولكن في هذه الحالة، نجد أن التضخم يبدأ في الارتفاع بمعدلات متزايدة ولا يصل إلى أي معدل توازني وهذا ما يسمى "بالمبدأ التعميلي" Accelerationist principle ويكون منحنى Phillips طويل الأجل عمودياً عند (U^*) (3)

(3) تبدو القصة هنا غامضة بعض الشيء، وغير متسقة في بعض الحالات فلماذا يقوم رجال الأعمال باستخدام العمال (وغير المؤهلين) عند مستوى مرتفع من الأجور عندما لا تكون الأسعار مرتفعة؟ هل تم غشهم هنا وإذا كان كذلك فكيف؟ وترى صيغة Friedman أن رجال الأعمال (وليس العمال) يتوقعون زيادة مماثلة في الأسعار التي ستظهر نتيجة لارتفاع الأجور ومعدل النمو السريع في المعروض النقدي ولكن، وعلى أساس الفروض الكلاسيكية - كان من الضروري أن يتوقع رجال الأعمال انخفاضاً في الأجر الحقيقي حتى يشجعوا في زيادة لطلب على العمل. وعلى هذا - وكما يحكي الآخرون - فإن القصة تنقلب حيث تتسبب زيادة النقود المبدئية في زيادة أسعار السلع (أو أن يتوقع رجال الأعمال زيادتها). وبعد ثبات الأجر النقدي، فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض الأجر الحقيقي. مما يجعل رجال الأعمال يشجعون على استخدام العمال (غير المؤهلين). ويتصور رجال الأعمال أنه من المفيد لهم استخدام عمال أكثر عند هذا المستوى المنخفض من الأجر الحقيقي، غير مدركين إلى أن تنافسهم هنا

السلطات النقدية تستطيع استعادة المستوى (M) السابق ومساواته بالصر، مؤدية بذلك الى انخفاض مستوى البطالة (U) الى (U^*) ويمكن أن يعيش الجميع الآن في سعادة عندما تتساوى ($U=U^*$) ($M=0$) وكذلك ($p=0$) . (ويأمل Friedman في حدوث الافضل ، ولكن نظراً لانه يعرف السياسيين فهو متخوف من أن يحدث ماحدث من قبل وقبل مرور وقت طويل) .

ويمكن أن نكمل وننتهي قصتنا هذه بالشكل رقم (4 - 14) بالتالي ،



الشكل رقم 4 - 14

ويتم تعكير الصفاء والسعادة التي يعيشها المجتمع عند النقطة A أي عندما تكون $U=U^*$ $P_{t+1}=0$ وبواسطة الشيطانة التي تغري وتوعد بأن تجعل الاقتصاد يتحرك على منحنى Phillips في الاجل القصير حتى النقطة B. وذلك باستخدام سياسة نقدية مناسبة تؤدي الى زيادة العرض النقدي بمعدل 3 بالمائة ، وهو ما يؤدي الى خلق تضخم بمعدل 3 بالمائة ولكنه يؤدي في نفس الوقت الى تخفيض مستوى البطالة الى (U_1) . ولكن للأسف ، اذا بدأ العمال المخدوعين (أو رجال الاعمال المخدوعين ؟) في نقل توقعاتهم الى حدوث تضخم بمعدل 3 بالمائة فان هذا التضخم يبدأ في التزايد ويتم تغذيته بمعدل مستمر من التزايد في العرض النقدي . وبدأ بطلنا في التعرف على خطائه وعلى فعلته الشنيعة فقط عندما يصل معدل زيادة

واخبراً يعود المسؤولون عن السياسة النقدية الى رشدهم (أو يشور الجمهور) . فعندما يصل معدل التضخم مثلاً الى عشرين بالمائة سنوياً (مثلاً) ويتوقع له أن يرتفع أكثر فاكثر ، فانهم يحاولون أن يحافظوا على مستوى البطالة (U) عند مستوى أقل من (U^*) . ولكن حتى يمكن عندئذ المحافظة على $U=U^*$ فان ذلك لن يتطلب فقط أن تكون $M=0$ وانما تتطلب أيضاً أن تكون $M=20$ ويرجع هذا الى أن توقعات اليوم لما ستكون عليه اسعار الغد هي ($P_{t+1}^e=20$) . ولن يعرض العمال حجم العمل الذي يتوافق مع مستوى التوظيف الكامل الا اذا - أستمروا بمعدل تزايد الاجور يرتفع بمعدل 20 بالمائة سنوياً . في حين يتوقع رجال الاعمال أن يكون مستوى تزايد الاسعار في الغد ($P_{t+1}^e=20$) وهم مستعدون من ثم ان يقوموا باستخدام حجم العمل الذي يتناسب مع مستوى التوظيف الكامل ويستمررون في زيادة الاجور بمعدل 20 بالمائة . (وعندما يكون معدل تزايد الاجور اقل من 20 بالمائة فسيكونوا مستعدين الى تشغيل عمل اكثر ولكن لن يكون هناك عرض عمل ، ومن ثم فان W_t ستزيد بمعدل 20 بالمائة وبصورة مستمرة) .

ويمكن ، بطبيعة الحال ، خفض معدل التضخم ، ولكن فقط مع ظهور بطالة حقيقية وما ينتج عن ذلك من خسارة . فاذا كانت (M) معدل تزايد النقود اقل من 20 (عندما يكون معدل تزايد الاسعار يساوي 20 بالمائة) فان الطلب على العمل سيكون اقل من عرض العمل ومن ثم ستخف (W) . ويتحرك الاقتصاد في اتجاه الجنوب الشرقي على منحنى Phillips في الاجل القصير الذي يقوم على توقعات الامس بالنسبة لاسعار اليوم ($P_{t+1}^e=20$) . ويتم اعادة النظر في التضخم - ومن ثم التوقعات التضخمية - في اتجاه التخفيض . وحتى يتم المحافظة على مستوى التوظيف الذي يفوق مستوى التوظيف الكامل فان ذلك يتطلب تخفيض معدل تزايد المعروض من النقود (M) بصورة تدريجية (بحيث تبقى دائماً اقل من 20) وعندما يصل معدل التضخم ومن ثم التوقعات التضخمية الى الصفر (مع كون $M < 0$ الآن) ، فان

سيؤدي الى رفع الاجر النقدي عاجلاً . ولكن هنا ما يحدث فعلاً . والان ستقوم السلطات النقدية بتوليد تضخماً مستمراً حتى تشجع رجال الاعمال على الاستمرار في توظيف هؤلاء العمال ، وعلى هذا يستمر رجال الاعمال في القصور بأن الامر ما زال في مصلحتهم في أن يستمروا في توظيف هؤلاء العمال الذين تنخفض انتاجيتهم عن الاجر الحقيقي . ولكن هذه الصيغة تتضمن أنه كان يوجد بطالة حقيقية في الاقتصاد بمعنى وجود عمال عاطلين يرغبون في العمل عند الاجر الحقيقي السائد . فهذا ما لم تفترضه صيغة Friedman وعلى كل فان القصة تتضمن أن شخصاً ما - العمال - أو رجال الاعمال (ولكن من الصعب ان يكونها ماً) قد تم غشه . وذلك عن طريق الاستمرار في توقع استمرار معدل التضخم السائد اليوم (للسلع التي يشترونها سواء كان ذلك العمل أو السلع) . ولكن في الغد يكتشفون أن معدل التضخم الفعلي أعلى مما كانوا يتوقعون بالامس .

الاسعار (p) والاجور (\bar{W}) الى النقطة ($C=20$) ويجب هنا الاستمرار في زيادة العروض النقدي بمعدل بالمائة للمحافظة على مستوى البطالة (U) تساوي (U^*)، واخيراً تتوقف الامور عن ان تسوء اكثر فاكثراً. ولا تعود هناك حاجة للبقاء على $M=P=20$ حتى نحافظ على $U=U^*$ حيث ان اعادة النظر في التضخم ستقودنا مرة أخرى الى الوضع الاول عند النقطة A. ولكن ذلك سيؤدي الى وجود بطالة (حقيقة في هذه الحالة لبعض الوقت. ويصبح طريقنا الى النقطة A من خلال النقطتين E , F

التوقعات ونموذج : Friedman

Expectations and the Friedman Model

ومن الواضح . الان ، أنه لا يوجد لدينا أي شك في أن التوقعات المرتبطة باسعار الغد - سواء كانت التوقعات بخصوص استقرار مستوى الاسعار العام ، أو كانت بخصوص تغيرات مستوى الاسعار العام وسرعة هذه التغيرات - تقوم بتأثير هام على القرارات التي تؤثر على مستوى الاجور والاسعار اليوم (ومن ثم في الغد ايضا) . وعموماً فاننا لن نستطيع أن نتجاهل التوقعات في أي نظرية مرضية وسليمة للتضخم ، ويعود الفضل الى Friedman (ومن تبعوه من النقوديين) لاعادة التوقعات مرة أخرى الى تحليل التضخم (4) .

ومع ذلك فانه توجد بعض الجوانب الاساسية في طريقة استخدام Friedman للتوقعات التي يمكن . بل ويجب ، معارضتها والوقوف ضدها من المؤكد ان توقعات الاسعار في المستقبل تؤثر على القرارات التي تحدد التغيرات في أسعار اليوم وعلى التغيرات في أجور اليوم . ولكن Friedman يؤيد النظرة التي تقرر أن هذه القرارات تؤثر فقط على الكميات (كميات خدمات العمل ، كميات السلع وهكذا) المطلوبة والمعرضة ، مع افتراض امكانية تغير الاسعار والاجور الانبي لتحقيق التوازن في الاسواق . ولكن حجم اسواق العمل التي يتحقق فيها التوازن من خلال تغيرات الاجور لا يمثل الاجزاء صغيراً جداً من حجم سوق العمل الكلي ، وكذلك فان حجم اسواق السلع التي يتحقق فيها التوازن من خلال تغيرات الاسعار لا يمثل الاجزاء

(١) نقول " لاعادة " نظراً لان I. Fisher (وآخرين) قد أشاروا الى هذه الاهمية قبل 75 سنة مضت . وبالإضافة الى ذلك فان المناقشات التي دارت حول " التضخم الجامح " hayper inflation قد اكدت دائماً على الاهمية الحيوية لتوقعات التضخم .

صغيراً من حجم السوق الكلي للسلع . (هذا على الرغم من أن الاسواق الاخرى ذات الاسعار المرنة قد تلعب دوراً رئيساً في عمليات التضخم) . وعلى هذا فانه من المحتمل جداً أن تكون الطرق الهامة التي تؤثر بها التوقعات على المعدل الجاري للتضخم مختلفة تماماً . فبدلاً من أن تؤثر على الكميات المطلوبة والكميات المعروضة ومن ثم تؤثر على الاسعار فانها قد تؤثر وبصورة اساسية على القرارات التي تتخذ اليوم بخصوص أجور واسعار الغد من قبل هؤلاء الذين يقومون بتحديد هذه النسبة الصغيرة من كل الاجور أو الاسعار التي ستحدد اليوم . ويقوم هذا التحديد على اساس الافتراض واحياناً كثيراً على اساس « الارتباط التعااقدي » بانها لن تتغير فترة طويلة مقبلة . وعندما يأتي دور اعادة النظر في بقية الاجور والاسعار فان ذلك سيعكس معدل التضخم أو الاستقرار الذي يكون سائداً في ذلك الوقت . (ويمكن لتوقعات التضخم من ناحية ولعدم اليقين من ناحية أخرى أن تؤثر - خلال الفترة الزمنية الطويلة - على بعض الترتيبات المؤسسية الخاصة بتحديد الاجور والاسعار مثلاً تؤثر على طول الفترة العادية للتعاقد أو استخدام معدل للتزايد ... وهكذا) .

ومن المؤكد أن تقوم توقعات الاسعار بالتأثير في الكميات وفي التوقيت الخاص بقرارات انفاق المستهلكين على الكميات التي ستشتري أو التي يصدر اوامر بشرائها . او التي يتم تخطيط شرائها - (خاصة على السلع المعمرة وعلى قرارات انفاق رجال الاعمال) الخاصة بالزيادة في المخزون أو الاضافة الى أو احلال المصانع والمعدات) . ويكون للآثر الكلي الناتج عن هذه القرارات الخاصة بالانفاق على مستوى التوظيف والناتج - ومن ثم على مستوى البطالة - تأثيرات اخرى كلية لاحقة على قرارات الاسعار والاجور وكيفية تحديدها ، وكذلك على العدد القليل المتبقي من الاسعار التي تحدد من خلال العرض والطلب في السوق الخاص بها . وسوف نشير الى بعض من هذه التأثيرات في نقطة لاحقة .

والنقطة الثانية الهامة (في افتراض Friedman) التي يجب معارضتها هي أنه يتم تحديد التوقعات الخاصة بتحريك الاسعار في المستقبل اساساً باستخدام عملية تأقلمية التي تقوم فقط باسقاط معدل التضخم السابق والجاري على المستقبل .

ومن الواضح أن القيم الجارية والسابقة تعطينا أساساً هاماً تقوم عليه التوقعات بالمستقبل . ولكنه يتم تفسير واعادة تقييم هذه الخبرة بوساطة الافراد الذين لاحظوا من قبل أن مجرد الاسقاط البسيط يمكن أن يؤدي الى توقعات خاطئة جداً

بخصوص التضخم (أو الاستقرار) في المستقبل. ويكون هذه النوع من التوقعات (و غالباً ما كانت) مكلفة جداً إذا (أو عندما) يكون أساساً للقرارات الاقتصادية.

ويمكن أن يكون هؤلاء الأفراد - ومن ثم - قد تعلموا أن لا يعتمدوا على أي نوع من أنواع الاسقاط البسيط أو على أي توقعات تأقلمية *adaptive expectations*. بل بدلاً من ذلك تعلموا أن يطوروا بانفسهم افكار، أو نظريات، - بسيطة أو معقدة، صحيحة أو خاطئة (ولم يقترب أحد ابداً من الصواب) حول العوامل التي ستحدد الاسعار في المستقبل. وتقوم مثل هذه النظريات على الملاحظة والتعلم والمنطق، - وتأخذ في الاعتبار التطورات الاخيرة والجارية ولا تعطينا ابداً - أو غالباً نفس التنبؤات التي نحصل عليها بواسطة الاسقاط البسيط.

والواقع أن أحد التوسعات الغربية لنظرية Friedman الخاصة بكون منحني Phillips عمودياً. وهي الصيغة الخاصة «بالتوقعات الرشيدة» *rational expectations*. وتقرر هذه الصيغة أن الأفراد الرشيدون قد لاحظوا (أو ربما تعلموا من Friedman نفسه) أن التغيرات الماضية في الاسعار (وفي معدل التغير في الاسعار) قد صاحبها دائماً - أو قد سبقتها بوقت قصير - تغيرات نسبية متساوية في كمية النقود (M) (وفي كمية النقود فقط). وينتج عن هذا، أنه إذا قام كل الأفراد بالتصرف على أساس هذه المعرفة - أن يصبح منحني Phillips العمودي لا يعبر عن اتجاه طويل الاجل. وانما يعبر عن شيء يحدث أنياً وباستمرار تقريباً.

وتوجد مشاكل عديدة مع هذه الصيغة، التي لا يوجد لدينا وقت لتناولها بالتفصيل. ونلاحظ هنا فقط أنه ليس من الضروري - في هذه الصيغة - أن تؤدي الزيادة في كمية النقود (M) الى زيادة فعلية في الطلب الحقيقي على العمل وعلى السلع، ومن ثم تخفض (U) الى مستوى أقل من (U^*). مما يؤدي ومن ثم الى وجود فائض طلب يؤدي الى رفع الاجور والاسعار. بل الواقع "أن كل شيء يتم فعله بواسطة المرايا". إذا اردنا أن نستخدم عبارة Galbraith أو الوصف الآخر الذي وصف Galbraith به التضخم على أنه "التضخم الناتج عن الحمل الطاهر" *inflation by immaculate conception* أن التضخم في هذه الحالة هو تضخم فائض الطلب بدون اي وجود لفائض طلب فعلي.

ويتضمن هذا التقرير كذلك أننا لن نلاحظ ابداً عدم تساوي بين (U) و (U^*). لأن عدم التساوي ذلك سيؤدي اما الى تضخم جامح او الى انكماش جامح. او بعبارة أخرى عندما تتغير (U) فإن ذلك يعني فعلاً أن (U^*) هي التي تغيرت فعلاً.

ويظهر مستوى مرتفع من البطالة في حالة الكساد لان العمال قد خفضوا من عرضهم للعمل، ولأن عدداً أقل من الافراد يرغب في العمل.

وتتناقض النظرة الخاصة بالتوقعات الرشيدة أيضاً مع ما يثيره النقوديون انفسهم دائماً من شكاوي حول السياسيين يعملون دائماً على ارضاء الجمهور - من خلال اصرارهم الدائم على اتباع سياسات نقدية خاطئة بغرض زيادة مستوى التوظيف بواسطة الزيادة التضخمية في المعروض من النقود. والسؤال هو أين يكون هؤلاء الافراد الراشدون عند حدوث ذلك؟ أم أن الأمر لا يعدو أن كل القرارات الاقتصادية يضم اتخاذها بواسطة مجموعة قليلة من تادة رجال الاعمال والاغنياء الراشدين. ولكن الانتخاب يتم بواسطة الجماهير غير الرشيدة؟ ولكن من المفروض أن تؤخذ سلوك كل عامل ويمثل في قرارات التوظيف التي يقوم عليها التحليل.

ومهما كان حكمنا ونظرنا الى نظرية Friedman الاصلية في اسقاط توقعات الاسعار، أو نظرية "التوقعات الرشيدة" المعدلة الا أنه يجب على المرء أن لا يكون لديه أي شك في أهمية الدور الذي تلعبه التوقعات التضخمية في خلق التضخم ولكن يجب ملاحظة أن هذه التوقعات لا تتوقف فقط على معدلات التضخم السابقة، ولا على ملاحظة التغير في حجم النقود فقط. ويمكن تصوير ذلك بشكل واضح جداً بما حدث في الولايات المتحدة بعد تموز 1950 عندما قامت قوات كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية. وبعد دخول قوات الولايات المتحدة أولاً ومن ثم قوات جمهورية الصين الشعبية، الحرب. لقد توقع الجميع في ذلك الوقت وفي كل مكان قيام الحرب العالمية الثالثة، الولايات المتحدة وحلفاؤها في جانب والصين والاتحاد السوفيتي (الذي كان حليفاً لها في ذلك الوقت) في جانب آخر. ونظراً لان ذكريات الحرب العالمية الثانية كانت مازالت حية في اذهان الجمهور فلقد عنت هذه الاحداث شيئاً واحداً بالنسبة لمستوى الاسعار وهو، التضخم السريع نتيجة للرقابة المباشرة.

ولقد كان الاقتصاد في ذلك الوقت خارجاً لتوه من الكساد الذي - انخفض خلاله مستوى اسعار المستهلك (وكان ذلك يحدث لآخر مرة) ومع ذلك فإن توقعات حدوث التضخم (وظهور العجز في السلع واشكال الرقابة المختلفة) أدت الى انفجار في الاسعار والاجور، والشراء الناتج عن الخوف. وقد قام كل من البائعين والمشتريين، في الاسواق التي يتم وضع الاسعار فيها باستخدام طرقاً ادارية، للسلع والخدمات، والمشتريين والبائعين لخدمات العمل، وبمحاولة زيادة الاسعار بسرعة

تأثير تحليل Friedman على الرفاهية :

Welfare Implications of the Friedman Analysis

يقوم Friedman باشتقاق نظريته الاساسية الخاصة بحجم وطبيعة البطالة التي تتحقق عند « المعدل الطبيعي » للبطالة ، مباشرة من فرضه الخاص بوجود سلوك متشابه في كل من الاجور والاسعار التي تحقق التوازن في الاسواق . الا أننا اذا رفضنا الفرضية الخاصة بوجود اسعار واجور توازنية في كل الاسواق ، فاننا بذلك نهدم كل اساس لمضامين الرفاهية بين تحليل Friedman . ويتضمن تحليل Friedman ليس فقط ان التضخم ليس ضرورياً وانما هو ايضاً شر - يؤدي الى أن يقوم الافراد بتصرفات ليس في مصلحتهم القيام بها ، حيث يقبل العمال المخدوعون التوظيف في حين انهم يفضلون الراحة فعلاً عند مستوى الاجر الحقيقي الذي يمكن (وهم بالفعل) أن يحصلوا عليه . أو أن يقوم رجال الاعمال المخدوعون بزيادة استثمارهم في الاجور (وربما ايضاً في المصانع والمعدات) لانتاج سلع يقيمها المجتمع بأقل من تكاليف انتاجها الحقيقية . فاذا كنا نعتقد في وجود منحنى Phillips في الاجل الطويل (وأنه مستقر بدرجة كبيرة حتى نجعل المفهوم مفيداً) فإنه يجب ان يكون عمودياً ، وأنه سواء كان عمودياً ام لا - سيقطع المحور الافقي عند مستوى موجب من البطالة .. ويكون هذا المستوى من البطالة بالافتراض - اقل مستوى يمكن أن يحافظ على استقرار الاسعار . ولكن اذا كان Friedman مخطئاً في تحديد طبيعة (U^*) « المعدل الطبيعي للبطالة » ، فاننا نجد أن التكاليف الحقيقية للتضخم (التي سنتناولها بالتحليل في الفصل الخامس عشر) ستصبح اقل بكثير من التكاليف الحقيقية لوجود بطالة عند النقطة $U = U^*$

ويمكن أن نفترض وجود فترة زمنية افتراضية مثل الفترة 1973 - 1974 يمكن ان يعتبرها Friedman فترة يشهد فيها الاقتصاد مستوى من البطالة اقل من المعدل الطبيعي للبطالة . ولم يكن معدل التضخم اكبر من الصفر فقط ، وانما كان معدلاً متزايداً من معدل سنوي وصل الى 8.2 من الرقم القياسي لاسعار المستهلك في النصف الاول من عام 1973 الى 12.5 بالمائة في النصف الاول من عام 1974 . وقد ظل معدل البطالة ثابتاً طول الفترة المذكورة - فيما عدا شهر واحد - عند مستوى يتراوح بين 4.8 و 5 بالمائة والتي بلغت ثمانية عشر شهراً من كانون الثاني 1973 الى حزيران 1974 .

كبيرة بغرض التخلص من الرقابة المتوقعة (عندما تذكروا انها قد بدأت في الحرب العالمية الثانية بتجميد الاجور والاسعار السائدة) . وقد أدى وجود مشتريات ناتجة عن الخوف من احتمال ظهور عجز في السلع الى ظهور زيادة كبيرة في الطلب الكلي والانتاج . وانفجار حاد في الاسعار المرنة (بصورة اساسية في اسعار الجملة للمواد الأولية) . ومن الواضح هنا أن التضخم المتوقع قام بخلق التضخم الفعلي الجاري . ولكن التضخم المتوقع لم يكن قائماً او مرتبطاً بتضخم سابق ، ولم يكن مجرد اسقاط للتضخم في الماضي . . حيث كانت الاسعار مستقرة او تتناقص قبل الحرب الكورية - وكذلك لم يكن التضخم قائماً على اساس ملاحظة زيادة متناسبة في عرض النقود فالواقع أن التوقعات قد عكست ذكريات الجمهور عن الاحداث التي جرت في الماضي وتفسيرهم للاثار الاقتصادية للاحداث الجارية .

ونلاحظ كذلك أن التضخم الفعلي لم يؤد الى ظهور توقعات لاتقاوم بوجود تضخم جديد في المستقبل ، والتي كانت من الضروري أن تؤدي الى استمرار التضخم . فبعد فترة قصيرة من الرقابة (الشديدة) على الاجور والاسعار - والتي تم ازلتها جميعها قبل او عند نهاية عام 1952 شاهد اقتصاد الولايات المتحدة فترة ثبات في الاسعار استمرت ثلاثة سنوات ، على الرغم من وجود معدل بطالة عند اقل مستوى تاريخي له . (ماعدا ذلك المعدل الذي تحقق في قمة الحرب العالمية الثانية عندما وصل معدل البطالة الى اقل مستوى تم تسجيله او تقديره في تاريخ الولايات المتحدة) .

لقد لعب توقعات الاسعار دوراً هاماً في الفترة 1950 - 1954 ولكن هذه التوقعات لم تكن مجرد اسقاط الماضي على المستقبل . وكذلك لم يكن أي جانب من جوانب هذه الحادثة متناسقاً مع أية صيغة بسيطة (ولا حتى مع أية صيغة متطورة كما يعتقد الكاتب هنا) . من صيغ منحنى Phillips (انظر النقاط الخاصة بالسنوات 1950 ، 1951 ، 1952 ، 1953 ، 1954 في الشكل رقم (14 - 1) . وعلى الرغم من وجود بعض المحاولات التي استهدفت ايجاد اثبات مباشر ليدعم القول بأن توقعات الاسعار كانت اسقاطاً للماضي على المستقبل ، وأنها كانت توقعات رشيدة الا أن هذا الكاتب ينظر الى هذه المحاولات في احسن الحالات على أنها غير حاسمة . ويمكن أن تؤدي الدراسات التالية والموسعة الى فهم أعمق لكيفية تكوين التوقعات . ولكن كل مايمكن أن نستنتجه الان هو أن التوقعات مهمة جداً في تحليل التضخم . ولكن مصدرها غير مفهوم تماماً حتى الان .

ولكن هل يمكن للمرء أن يعتقد حقاً بأن كل (أو حتى بعض) عامل من العمال العاطلين الذين وصل عددهم إلى 4 1/2 مليون عامل في النصف الأول من عام 1974 كان فعلاً عاطلاً اختياريًا لأن المنفعة الحدية للاجر الحقيقي المتاح له كانت أقل من عدم المنفعة الحدية للعمل المتاح أمامه؟ هل يمكن أن يناقش المرء بجدية بأن 4.5 بالمائة من حجم العمال الذين يسجلون عادة بانهم «عمالاً عاطلون طول الوقت» يمكن أن يعكس كلياً أو جزئياً بطالة اختيارية فقط؟ أو هل يمكن أن يناقش المرء بجدية أن 2.3 بالمائة من «الرجال المتزوجين» (الذين يعيشون مع زوجاتهم) لا يحتاجون فعلاً إلى العمل؟ لقد كان معدل الاجر الحقيقي السائد في هذه الفترة أعلى من الاجر الحقيقي الذي كان سائداً قبل سنة أو سنتين أو خمس أو عشر سنوات هل يمكن أن يتأسف هؤلاء الأفراد الذين كانوا في العمل لانهم لم يصروا على أجر حقيقي أعلى حتى يجعلوا الامر اكثر فائدة لهم؟

التأثيرات الراجعة المتعددة : Multiple Feedbacks

ولقد قام عدد من الاقتصاديين ، في الواقع ، بمحاولة لوضع شكل انحدار احصائي يتلأم مع البيانات الربع سنوية الخاصة بالولايات المتحدة (تبدأ عادة مع الربع الاول لسنة 1955) في الشكل التالي ،

$$\dot{P}_t = a_0 + a_1 \frac{1}{U_t} + a_2 \dot{P}_t^e$$

حيث نعتبر P_t^e مساوية للسعر في الفترة السابقة P_{t-1} وعلى الرغم من أنه قد تم الحصول من الانحدارات التي جرت للفترات حتى اوائل السبعينات ، على قيمة للمعامل (a_2) أقل من الواحد الصحيح الا أن قيمة المعامل في الدراسات التي تتضمن بيانات السبعينات كانت قريبة من أو مساوية للواحد الصحيح . وقد تم تفسير هذه النتيجة الأخيرة ليس فقط من قبل النقوديين - على انها تدعيم للرأي القائل بوجود توقعات كاملة Unitary Expectations للأسعار وبالتالي على وجود منحني Phillips طويل الاجل العمودي . وتتضمن هذه النتيجة بالتأكيد وجود المنحني العمودي . ولكن استخدام هذه النتيجة لاثبات أن فرض التوقعات التكاملية هو أمر غير دقيق . ويرجع ذلك إلى وجود قنوات أخرى يظهر من خلالها تأثير التغيرات السابقة للأسعار على التغيرات اللاحقة في الأسعار . واحد التفسيرات المقبولة هو وجود «التأثير التكاملي» لتكاليف مستوى المعيشة عند المساومة في تحديد الاجور - حيث يتطلب الامر ان تؤدي كل زيادة بمقدار واحد بالمائة في الأسعار إلى زيادة مماثلة

بمقدار واحد بالمائة في معدل الاجور وهذا هو ما يعرف عادة بالعلاقة «الحلزونية بين الأسعار والاجر» wage-price spiral.

وتوجد نظريات أخرى في التأثيرات الراجعة تتضمن وجود تأثيرات للتغيرات في معدل الاجر الجاري للمجموعات التي يتحدد أجرها اليوم على التغيرات المستقبلية في معدل الاجر لمجموعات أخرى وهو ما يعرف عادة بالعلاقة «الحلزونية بين الاجر والاجر» wage-wage spiral. كما توجد نظريات أخرى عن كيفية تأثير التغير في الأسعار الجارية - مع تحديد الاجور مسبقاً - على حجم ارباح رجال الاعمال ، والتي بدورها تؤثر على الاهداف المستقبلية التي تحددها نقابات العمال عند المساومة على معدل الاجر في المستقبل . ويمكن أن نتصور أن ينتج عن كل نظرية من هذه النظريات معامل يساوي الواحد الصحيح للتغير السابق في الأسعار . والنقطة الأكثر اهمية هي أنه لا يجب النظر إلى هذه القنوات (أو أية قنوات أخرى) على أن كل واحدة منها تنفي وجود الأخرى . حيث انه من الممكن أن تظهر التأثيرات الراجعة من معدل الاجر الحالي إلى الأسعار في المستقبل من خلال كل هذه القنوات في نفس الوقت : أي من خلال التوقعات ، تكاليف المعيشة ، تقييد الاجور ، الارباح ، أو غيرها . وعلى هذا فمن الممكن ان تعكس القيمة المقدرة للمعامل في معادلة تغيير الأسعار الحركية في شكلها المختزل reduced form الذي استخدم في هذا الكتاب من قبل . حاصل جمع المشتقات الجزئية التي تمثل معاملات يرتبط كل واحد منها بواحدة القنوات المتعددة هذه التأثيرات الراجعة . ومع ذلك وكما سنوضح فيما بعد - قد يكون من المفيد اعتبار أحد هذه المعاملات متغيراً . بل أكثر من هذا اعتبره متغيراً غير مستقر أيضاً .

التضخم كعملية مستمرة ذاتياً :

INFLATION AS A SELF-MAINTAINING PROCESS

استمر الاقتصاديون في وضع معظم نظريات التضخم بالشكل الذي لخصناه سابقاً ، كتطوير أو توسيع لنظرية منحني Phillips . ويتم حالياً ربط التضخم بشكل أو بآخر .

(أ) عكسياً بمعدل البطالة (أو أي قياس آخر معدل للبطالة) وغالباً ما يكون المعدل الجاري للبطالة ، ولكن أحياناً أيضاً بكل من المعدل الجاري والمعدل السابق للبطالة . وكذلك

(ب) طردياً بالتغيرات المتباطئة للأسعار .

ولكن . حيث أن تأثير الأسعار المتباطئة هو تأثير ضخم ويمكن أن يبلغ الواحد الصحيح ، وحيث أن الأسعار تتحدد أساساً بوساطة الاجور فإن المرء يمكنه أن يصف النظريات على أنها نظريات في التضخم كعملية مستمرة ذاتياً أو حلزونية . ونجد في هذه العملية أن معدل التغير الجاري في الأسعار أو الاجور يتوقف على معدلات التغير السابقة في الأسعار . ولكن بعد تعديل سرعتها الجارية بالاخذ في الاعتبار معدل البطالة الجاري (أو السابق) (٦)

والواقع ... وكما يبدو لهذا الكاتب - فإنه من المفيد جداً أن ننظر الى نظريات التضخم الحالية على هذا النحو :
على أنها نظرية حول « عملية تضخمية لها حياتها الخاصة »

as a theory of inflationary process with a life of its own

وهي عملية اذا ما بدأت ، فانها تستمر بالضرورة لبعض الوقت - ولن يكون معدل هذه العملية مستقلاً عن حالة ومستوى الطلب الكلي او عن العوامل الخارجية ، بطبيعة الحال . ولكن من الواضح أن مستوى الطلب الكلي الجاري هو أحد المحددات - وربما يكون أقلها أهمية - التي تحدد المعدل الجاري للتضخم ، وأنه من الممكن تواجد مجموعة مختلفة من المعدلات الجارية للتضخم مع أي مستوى جاري للطلب الكلي

وكما رأينا من قبل ، فإنه توجد صيغ عديدة لهذه العملية التضخمية فبالنسبة الى Friedman هي في الأساس عملية توقعات مستمرة ذاتياً تؤثر على الأسعار والاجور التوازنية - المحددة بوساطة قوى الطلب والعرض - المرنة ، ومن ثم تحدد التوقعات الخاصة بالأسعار والاجور في المستقبل . ويتعود الفرد هنا عن أن ينظر الى نظرية Friedman في التضخم على أنها تتضمن الغرض الخاص بأن الطلب الكلي (الذي يتحدد بمستوى المعروض من النقود (M)) على أنه كل شيء . وبالتأكيد فان تحليل Friedman يتضمن بالفعل تمييز واضح جداً بين الحالة التي يكون فيها فائض الطلب مساوياً للصفر وبين الحالة التي تظهر فيها عملية تضخمية متسارعة بدون حد . ومع هذا فان عملية Friedman التضخمية ستظل وبدرجة كبيرة عملية

(٦) سواء تم ادخال البطالة المتباطئة كمغير يحدد معدل التضخم الجاري أم لا . الا أنها ستؤثر بصورة غير مباشرة في تحديد المعدل الجاري للتضخم من خلال تأثيرها على المعدلات السابقة للتغير في الاجور ومن ثم للتغير في الأسعار .

مستمرة ذاتياً عند أي مستوى من البطالة (طالما كانت هناك زيادة مستمرة في المعروض من النقود للمحافظة على هذا المعدل من البطالة) ، ومن الممكن - فيما عدا في حالة ضعيفة « التوقعات الرشيدة » - أن يصاحب أي معدل من البطالة مجموعة واسعة من معدلات التضخم (او الانكماش) فعند المعدل الطبيعي للبطالة ، سيقوم أي معدل للتضخم - موجبا كان أو سالبا أو مساوياً للصفر - بالمحافظة على نفسه ذاتياً - اما عند معدل - للبطالة اقل من المعدل الطبيعي فان معدل التضخم لا يحافظ على نفسه ذاتياً فقط وانما يتسارع أيضاً . في حين نجد أنه عند معدل للبطالة أعلى من المعدل الطبيعي ، فان معدل التضخم قد لا يحافظ على نفسه ومع هذا سيؤدي الى وجود تضخم في المستقبل .

وتقوم نظريات التضخم الاخرى بالتركيز على قنوات مختلفة لتوضيح التأثيرات الراجعة من التضخم السابق الى المعدلات الجارية للتضخم . وتتضمن معظم هذه النظريات أن هذه التأثيرات لاتنبع فقط من توقعات احداث المستقبل . بل تنبع أيضاً من تأثير الاحداث الماضية على احداث الحاضر - ونظراً لانه يتم عادة توضيح التوقعات - في البحوث التجريبية كدالة في الاحداث الماضية ، فإنه ، في الواقع ، لا يوجد اختلاف جوهري بين هذين النوعين من النظريات (من حيث المضمون) . ولكن يوجد عالم كبير من الاختلافات بين السياسات التي يمكن أن تتضمنها كل نظرية ولا تفترض معظم هذه النظريات الاخرى وجود اسعار واجور تؤدي الى توازن السوق . بل أنها تفترض عادة وجود الاسعار والاجور التي يتم تحديدها ادارياً ، على الرغم من أنها قد تعطي في بعض الاحيان دوراً هاماً لأسعار السوق المرنة . كما سنرى . بعد قليل .

وتتيح هذه النظرة الى التضخم لمجموعة واسعة من العوامل يمكن أن يكون أي منها سبباً في ظهور التضخم (أو في تغيير معدل التضخم) وهي ، الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي ، التغيرات المسرحية والعنيفة في التوقعات الخاصة بالتضخم في المستقبل ، « انفجارات الاجور » والتي تعكس اتجاهات سياسية او اجتماعية او اقتصادية ، الزيادة الحادة في أسعار الواردات ، انخفاض العرض في الاسواق ذات المرونة السعيرية العالية ، والزيادة الحادة في الضرائب غير المباشرة . وبصرف النظر عن طبيعة السبب الذي أدى الى التضخم فان عمليات التضخم اذا بدأت - فإنه ينشأ فيها اتجاه داخلي قوي يقودها نحو الاستمرار ويجعل من الصعب جداً ايقافها . ويظهر أيضاً في حالة استقرار الاسعار (أي عندما يكون معدل التضخم مساوياً للصفر) نفس الاتجاه الداخلي الذي يقاوم بداية التضخم .

التأثيرات المؤسسية على عملية التضخم

Institutional Influences on the Inflationary Process

ويمكن ربط المصادر الأساسية للطبيعية الدائرية أو الحلزونية في عملية التضخم أولاً بالحقيقة الاقتصادية التي تقرر أن الأفراد الذين يعرضون خدمات عناصر الانتاج يهتمون أساساً بالعائد - الحقيقي - لتوظيفاتهم . وعلى هذا فإن أية زيادة في اسعار السلع النهائية يجب ان تنعكس في النهاية - سواء من خلال تعديلات كميات العرض أو أية طريقة أخرى - على اسعار عناصر الانتاج . كما يمكن ربطها ثانياً بالحقيقة الاقتصادية الأخرى التي تقرر أن رجال الاعمال يقومون أساساً بتمويل شراء خدمات عناصر الانتاج من إيرادات المبيعات الجارية من السلع النهائية . ومن ثم يجب ان تنعكس في النهاية أي زيادة في تكاليف عناصر الانتاج على اسعار السلع النهائية . ومع ذلك تبقى هناك مجموعة من العوامل المؤسسية ، والتي ترتبط بكيفية تحديد أو تغيير الاجور والاسعار ، تؤثر بدرجة كبيرة على طبيعة العملية التضخمية . (7)

مدة سريان وخصائص العقود

Duration and Character of Contracts

وأحد العوامل المؤسسية الهامة التي تؤثر في طبيعة عمليات التضخم هو طول المدة الزمنية المعيارية لسريان وطبيعة عقود الاجور التي تتحدد بالتفاوض ، وكذلك مدى التكرار المعياري لاعادة النظر في قائمة الاسعار . ويتم وضع عقود الاجور في الولايات المتحدة حالياً لفترة تدوم بين سنتين وثلاث سنوات الموافقة على زيادة الاجور بشكل متدرج خلال فترة التعاقد . ومن الصعب جداً اعادة النظر في هذه العقود . أما مدى التكرار في اعادة النظر في الاسعار فهو أكثر تكرار من اعادة النظر في الاجور ، وهو كذلك أكثر مرونة ، الا أنه مع ذلك مستقر الى حد كبير . فمثلاً يتم تغيير اسعار

(7) ويتم ، بالتأكد ، في الاجل الطويل تغيير بعض من هذه المؤسسات نفسها تدريجياً طبقاً لطبيعة عملية التضخم نفسها . والمثال على ذلك هو التغير التاريخي في استخدام معامل الزيادة في عقول الاجور في الولايات المتحدة . والذي توسع استخدامه في كل فترة من فترات التضخم الأخيرة . وأنخفض استخدامه في فترات الانكماش النسبي .

وتقوم نظرة الكاتب الخاصة بهذه العملية على التركيز على وجود تركيب مكون من النظرة الخلفية (أي الى الاحداث الماضية) والنظرة الامامية (أي التطلع نحو المستقبل من خلال التوقعات) والنظرة الجانبية (أي معرفة الاحداث الجارية) ، بحيث يؤدي هذا التركيب الى المحافظة على استمرار التضخم (بما في ذلك الحالة الخاصة التي يكون فيها معدل التضخم مساوياً للصفر . ويرى الكاتب أيضاً أن هذه العوامل تؤثر أساساً - ولكن ليس فقط - من خلال التحديد الإداري لمعدلات الاجور سواء تم هذا التحديد من خلال المساومة ، أو القرار السياسي أو حتى بوساطة رجال الاعمال . ويقوم الذين يحددون الاجور في أي يوم من الايام بتحديد أجور مجموعة صغيرة من القوى العاملة . وهم يقومون بذلك في ضوء تصوراتهم عن التغيرات السابقة في الاجور والاسعار وفي ضوء تصوراتهم عن ماحدث في الاجور والاسعار الأخرى وكذلك في ضوء ما يحدث وما يجري لها حالياً . وفي ضوء ما يمكن أن يحدث لها في المستقبل . ورد الفعل تجاه هذه التصورات هو خليط من محاولات « اللحاق » Catch-up بالزيادة التي حدثت في الاجور والاسعار ومن محاولات « البقاء مع » Keep-up التغيرات الجارية في الاسعار والاجور ومن وتأثير محاولات التنبؤ بالزيادات في المستقبل بالتأكيد بالتغيرات الماضية في الاسعار . ولكن ليس من الضروري أن تمثل اسقاطاً تكاملياً بسيطاً . فهب قد تكون غير خطية مرتبطة بحجم وطول فترة ومدى استقرار التغيرات الماضية في الاسعار ، ويمكن أن تنشأ أو تتغير نتيجة للانباء والتصورات عن التطورات الماضية والحالية المستقبلية والتي لم تؤثر بعد على الاسعار) .

وكل ما يمكن أن تفعله أية مجموعة من الافراد الذين يتخذون القرارات هي أن تعتبر الظروف التضخمية الجارية كشيء محدد خارج نطاق سيطرتها . وهي من ثم تحاول أن تقوم باجراء تعديلات في اسعارها وأجورها بحيث تؤدي هذه التعديلات الى اللحاق بـ أو البقاء مع أو حتى سبق ، وفي بعض الحالات تنخفض عن ، التغيرات في الاجور والاسعار الأخرى . وتكون هذه التعديلات من ناحية أخرى نسبية دائماً الى التصورات الخاصة بسرعة التغيرات . وتؤدي كل ردود الفعل الفردية الجارية هذه - في المتوسط أو كلياً - الى الإبقاء على استمرار تحرك التغيرات في المستقبل بمعدل يساوي أو يقترب من معدل تحركها الجاري . وسيكون للتغيرات في المعدل الجاري للبطالة أو في معدل استخدام الطاقة الانتاجية - بطبيعة الحال - بعض التأثير ولكن يمكن أن يظهر تأثيرها ، في المرحلة الأولى ، على الاجور والاسعار التي تتحدد اليوم فقط . وبالتدرج تبدأ في التأثير على الاجور والاسعار الأخرى ويتم ، في نفس الوقت ، الاحساس بظهور تأثير الدورة الأولى .

السيارات في الولايات المتحدة مرة واحدة كل سنة هذا على الرغم من أنه من الممكن أن تتغير أكثر من مرة في السنة (وقد حدث ذلك بالفعل) ولا يتم تغيير اسعار الصلب أكثر من مرتين أو ثلاث مرات في السنة الا نادراً . ويرجع ذلك أساساً إلى أن هيكل الاسعار هو هيكل معقد بدرجة كبيرة من ناحية . وإلى أن مشتري الصلب يميلون عادة إلى إصدار طلباتهم لفترات طويلة في المستقبل . وعلى هذا يمكن أن تؤدي التغيرات المستمرة في اسعار الصلب إلى حدوث خلل في التنافس داخل صناعة الصلب وكذلك داخل الصناعات التي تستخدم الصلب . ومع هذا فإنه من الممكن أن يتكرر التغير في اسعار الصلب وعلى كل فإن ابرام العقود السنوية أو العقود لفترة أطول من سنة هي مسألة عادية في كثير من الصناعات بين المنتجين وعملائهم أو بينهم وبين موردي المواد الخام وقطع الغيار . ولا تسمح مثل هذه العقود . في حالات كثيرة . بإجراء تعديلات في الاسعار خلال مدة التعاقد . ويتم تغيير أو تعديل رسوم الخدمات العامة وغيرها من الاسعار المنظمة من قبل الحكومة أو اسعار السلع التي تنتجها منشآت مملوكة للدولة خلال فترات طويلة من الزمن أما بالنسبة إلى المستهلك فنجد أن الإيجارات يتم تحديدها لمدة سنة أو أكثر . ويوجد نوع من الجمود في تكاليف الكثير من الخدمات الاستهلاكية وبطبيعة الحال فإن الاجور والاسعار التي تتغير ، فإنها تتغير دائماً بشكل " تدريجي " إذا ما بدأت فعلاً في التغير .

وعندما يتم تحديد الاجور والاسعار ، فإن ذلك يتم تحت افتراض أنه لن تحدث تعديلات جديدة إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة نسبياً . ونجد هنا أن هؤلاء الذين يقومون بتحديد الاجور ، أو الاسعار الآن انهم يقومون بإعادة النظر في الاجور التي تم تحديدها في فترة زمنية سابقة - قد تصل إلى ثلاث سنوات في حالة الاجور مثلاً - وعلى هذا فإذا كانت الاسعار قد اتجهت ناحية الزيادة . فإن البائعين قد يحتاجون إلى اللحاق بالزيادة التي حدثت خلال هذه المدة سواء في تكاليف المعيشة أو تكاليف الإنتاج . في حين تزداد قدرة المشتريين على الدفع نتيجة لزيادة اسعار السلع التي يبيعونها أو زيادة دخولهم وكذلك إذا كان هناك توقع بزيادة الاسعار في المستقبل فإن كل من البائعين والمشتريين يحتاجون إلى (وكثيراً ما يكونوا أيضاً مستعدين) ادخال هذا التوقع في الاسعار والاجور التي يحددونها اليوم . ومن الممكن أن يكون التضخم الجاري أكبر من التضخم الذي تم توقعه بالامس إذا كانت عملية تحديد الاجور والاسعار الماضية قد أخذت في الاعتبار بعض الزيادات المقبلة في تكاليف المعيشة أو تكاليف الإنتاج . وفي هذه الحالة نجد ان عملية تحديد الاجور

والاسعار اليوم يجب أن تتضمن مرة أخرى توقعات الاحداث في المستقبل . وكذلك اللحاق بالزيادات التي حدثت في الفترة السابقة مما يجعل السماح بزيادات لمقابلة التضخم مضاعفاً (ويظهر ذلك بصورة اساسية في السنة الثانية أو الثالثة في أي فترة تضخمية جديدة) وحتى إذا كان السماح بزيادات لمقابلة التضخم عند تحديد الاسعار والاجور في الفترة السابقة « صحيحاً » . إلا أنه إذا أخذنا فترة التعاقد حيث تبقى خلالها الاجور والاسعار ثابتة . فإنه من المحتمل أن تكون هذه الاجور والاسعار (مقيمة بوحدات حقيقية) قد انخفضت . ثم سيكون من الممكن دائماً تبرير محاولة « اللحاق » بالزيادة في الاجور والاسعار - على الأقل من جانب البائعين . سواء كانت هذه الزيادة قد حدثت بالفعل أم لا . ومن الصعب جداً - في مثل هذه الاحوال - تفادي الانحياز نحو تحديد الاسعار والاجور بأعلى مما يجب . ويرجع ذلك إلى أنه لا يتم أبداً الافصاح عن مدى التضخم الذي ادخل عند تحديد الاجور والاسعار السابقة . وسيدعى البائسون دائماً بأنه كان أقل من التضخم الفعلي الذي ظهر .

ومهما كان مستوى الاجور أو الاسعار الجديدة (ومن ثم التغيرات التالية في الاجور والاسعار في المستقبل) التي يتم الاتفاق عليها في العقود اليوم . فإنها بالإضافة إلى الاسعار والاجور التي تم تحديدها من قبل . ستحدد مستوى وطبيعة العمليات التضخمية في اليوم التالي . أو السنة التالية . ومن هنا فإنها ستحدد أيضاً تصورات وردود فعل الذين سيقومون بتحديد أجور أخرى أو أسعار أخرى .

وكما اشرنا من قبل . فإن نفس العوامل التي تؤدي إلى ظهور اتجاه داخلي يجعل من الصعب إيقاف عمليات التضخم إذا ما بدأت . هي نفسها التي تؤدي إلى مقاومة ظهور التضخم . ونجد أن استقرار تكاليف العمل الذي تأكد من خلال عقود العمل التي عقدت لفترة سنتين أو ثلاثة سنوات خلال الفترة 1965 - 1969 وكذلك الاسعار المحددة حينذاك في العقود طويلة الاجل لمعظم المنتجات الرئيسية . قد ساعدت على الحد من التضخم خلال السنوات 1968 - 1969 وهي السنوات التي شاهدت وجود فائض في الطلب . ومع ذلك فإن اتفاقيات العمل التي تم التوصل إليها وكذلك الاسعار التي تم تحديدها في العقود خلال الفترة التضخمية في السنوات 1972 - 1974 قد ساعدت على استمرار التضخم في فترة الكساد وبداية الرواج في الاعوام 1974 - 1976 .

شروط التعديل المتزايدة (*)

Escalator Clauses

ومع ذلك يعتبر الاستقرار النسبي لتكاليف العمل او المواد الاولية الذي تضمنته العقود طويلة الاجل ، والتي يتم التوصل اليها في الفترات غير التضخمية ، في أحسن الحالات ، حل نصفي ، خاصة اذا تضمنت هذه العقود فترة خاصة Clause بادخال زيادات في الاجور عندما ترتفع الاسعار . كما هو الواقع في معظم الاتفاقيات في الولايات المتحدة الان . وبالطبع لن تؤدي هذه الفقرة الى تحقيق أي زيادات في الاجور مالم ترتفع الاسعار بالفعل . ولكنها تؤدي وبسرعة الى تعميم وتكرار تحركات الاسعار الى أعلى من تلك التحركات التي نشأت في اماكن أخرى .

وليس من السهل تحديد الاثر الكامل لاستخدام مثل هذه الشروط في عقود الاجور او الاسعار . وعلى الرغم من أنه توجد شواهد قوية على أن - في فترات التضخم - الزيادة الاساسية في الاجور التي تتضمنها العقود التي تحتوي على هذه الشروط الخاصة هي أقل من الزيادات التي تحدث في الاجور التي تتحدد بعقود لا تتضمن هذه الشروط . الا أنها تبدو كما لو كانت أقل كميًا مما يمكن ان تتطلبه اية توقعات جيدة بخصوص التضخم في المستقبل . وعلى هذا فان العقود التي تتضمن شروط التعديل تؤدي الى ظهور انحياز الى اعلى عند تحديد الاجور خلال الفترات التضخمية . ويمكن للمرء أن يتخيل أنه كان من الضروري حدوث نتائج مختلفة عن هذه النتيجة في اقتصاد يشيع فيه استخدام العقود التي تتضمن هذه الشروط والتي تسمح بتمرير مائة بالمائة سواء من خلال زيادة تكاليف المعيشة أو تكاليف الانتاج . ويجب أن ننظر الى اعادة النظر الدورية في الاجور والاسعار على انها عملية ترتبط اساساً بتحديد نصيب كل من العمال ورجال الاعمال او نصيب المنتجين والمشتريين في زيادة الانتاجية المحققة والمتوقعة (أو في الارباح او الخسائر المنخفضة والمتوقعة) والتي تنتج عن التغيرات في ظروف العرض والطلب) . وينخفض - في ظل هذه الظروف - الاتجاه الداخلي القوي في عملية التضخم ، حيث يرتبط معدل التضخم بدرجة اكبر بالتغيرات في الطلب الكلي ، ولكن للأسف ، فإنه سيرتبط ايضاً بكل عامل خارجي يؤدي الى التضخم مثل زيادة اسعار السلع المستوردة او انخفاض محصول زراعي معين او ماشابه ذلك . وبالإضافة الى ذلك - وكما هي الحال الان ،

(*)

شرط في العقد بين رجال الاعمال وبين النقابات يجيز زيادة الاجور (أو خفضها) في احوال معينة .
زيادة (أو انخفاض) الاسعار (المترجم) .

فاذا كانت الشروط الخاصة بالتعديل تعمل في اتجاه واحد فقط ، فإن أي زيادة مؤقتة مثلاً في اسعار المنتجات الزراعية تصبح حالاً وبسرعة جزءاً من هيكل تكاليف الاجور .

اما اذا كانت اتفاقيات الاجور تتم بدون تحديد ميعاد لانتهائها كما هو الحال مثلاً في المملكة المتحدة ، فان العوامل المؤسسية تختلف الى حد ما . وتضمن مثل هذه الاتفاقيات استقرار تكاليف العمل بدرجة صغيرة جداً . ويتوقف ماذا كانت اتفاقية جديدة قد احتوت على زيادة كبيرة او صغيرة في الاجور ، على طول المدة التي تكون فيها صالحة قبل اعادة النظر فيها مرة أخرى . وسوف تكون الاتفاقيات في انجلترا اكثر حساسية من الاتفاقيات في الولايات المتحدة بالمدى الذي تؤثر به الظروف الاقتصادية الجارية على مساومات الاجور . حيث انه يكون من الممكن تأخير اعادة النظر في الاجور في الفترات التي تشهد تضخماً ضعيفاً ، اما في حالات التضخم المرتفع فانه سيتم التسريع باعادة النظر من ناحية وتكون الزيادات في الاجور الجديدة كبيرة من ناحية أخرى . ونتيجة لهذا فانه يظهر أن النظام الانجليزي - في فترات التضخم - يميل الى السماح بالحساب المزدوج لارتفاع الاسعار ، فهو أولاً يسمح باعادة النظر المبكرة التي تؤدي الى ارتفاع متوسط زيادات الاجور الاخيرة ، ومن ناحية أخرى يحقق زيادات كبيرة في الاجور الجديدة لتعكس الظروف الحالية المتوقعة .

استخدام مقارنة الاجور : Use of Wage Comparison

ويظهر واحد من العناصر المؤسسية الاخرى الهامة - وهو عنصر صعب التعريف والتحديد - في شكل الاستخدام المتكرر لمقارنة الاجور من أجل تحديد مقدار الزيادة في الاجر . ونلاحظ دائماً انه عندما يتم مساومة تحديد الاجور بين مؤسسة كبيرة ونقابة عمال قوية - حيث تتمتع هذه الاخيرة بدرجة ما من الاحتكار - وتتمتع الاولى بدرجة ما على الاقل من احتكار القلة - أنه لا يمكن أن نتوقع نتيجة قائمة على اساس اقتصادي في تحديد الاجور . وكل ما يحدث هو اما نتيجة للقدرة على المساومة او الخداع او القدرة على الاستمرار في تحمل نتائج الاضراب . وكثيراً ما يلجأ المتفاوضون - عندما يتعذر الحصول على طريقة للاتفاق على طلبات كل طرف - الى استخدام المقارنة مع معدلات الاجور التي تم تحديدها مؤخراً (او زيادة الاجور التي تم السماح بها مؤخراً) في مكان آخر في نفس الصناعة او في صناعة أخرى . أما

بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة - والتقايات الصغيرة فإن اللجوء إلى استخدام مقارنة معدلات الاجور في نفس سوق العمل ، هو أمر طبيعي عند تحديد مستوى الاجور وكذلك عند التفاوض في زيادة هذه الاجور . الا أن هذا يختلف عن « مساومة النمط » والتي تتعدى حدود الصناعة او حتى الحدود الجغرافية . وعندما لا تكون المنشأة خاضعة إلى ضغوط اقتصادية فعالة او صريحة - كما هو حال منشآت المنافع العامة ، فإن استخدام مقارنة الاجور يصبح بطبيعة الحال أمراً عادياً جداً . بل وحياناً محدداً بالقانون .

ويميل نمط معدلات الاجور - من خلال استخدام مقارنة الاجور سواء في أو بين الصناعات او الوظائف ، أو اسواق العمل ، أن يأخذ هيكلًا مؤسسياً غير محدد ، حيث يرتبط كل معدل أجر بدرجة أو باخرى بمعدلات الاجور الاخرى . وتصبح معدلات الاجور أكثر جموداً مما يمكن أن تكون عليه لو تركت للقوى التنافسية في سوق العمل . (والتي تميل إلى توحيد معدل الاجر للنواتج المتشابهة من العمل) . ويؤدي ذلك إلى تدعيم قوة الاتجاه الداخلي لاستقرار - الاجور الاسعار أو لأي - معدل موجب من التضخم (العلاقة الحلزونية بين الاجور - الاسعار) .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه - في التطبيق - يبدو أن استخدام مقارنات الاجور يؤدي إلى وجود اتجاه متحيز نحو تضخم الاجور . ويرجع ذلك إلى وجود اتجاه نحو التفاضل عن تجاهل وجود أجور منخفضة (أو زيادات أقل في الاجور) (التركيز على المقارنة مع المؤسسات التي تدفع اجوراً مرتفعة أو اعطت زيادات اكبر) . ويلاحظ كثير من المراقبين ، أن التحيز أعلي دائماً ، حتى في الحالات التي تكون فيها مقارنات الاجور رسمية وأكثر عملية مثلاً كما هو موجود في تحديد اجور الخدمات المدنية في الولايات المتحدة .

ويفضل بعض رجال الاعمال - بطبيعة الحال - أن تكون معدلات - الاجور التي يدفعونها أعلى بقليل من المستوى السائد في السوق حتى يضمنوا (في مواجهة عدم اليقين حول ظروف الطلب في المستقبل) الحصول على أي عدد من العمال يطلبونه . في حالة انخفاض عرض العمل او يضمنوا امكانية الاختيار والحصول على أفضل الراغبين في العمل في حالة وجود وفرة إلى حد ما في عرض العمل . ولكن التقايات التي تتعامل مع مؤسسات لا يوجد لديها مثل هذا التفضيل ، تشير دائماً إلى الاجور المرتفعة التي تدفعها المؤسسات التي لها مثل هذه التفضيل ، مما يؤدي - عادة - إلى الضغط على المؤسسات التي يعملون بها لترفع اجورهم .

ويؤدي تحديد الاجور بواسطة المقارنة إلى ظهور تميز إلى أعلى في معدلات تضخم الاجور اذا ما حصلت أية مجموعة من العمال زيادة خاصة في الاجور لاسباب اقتصادية جزئية تماماً - سواء كان ذلك راجع إلى حدوث زيادة حادة في الطلب على خدمات هؤلاء العمال . او لارتفاع قدرتهم على منع دخول عمال جدد إلى الصناعة . أو لأن تقايتهم قد أصبحت هجومية او أكثر فعالية في مساومتها في تحديد الاجور . أو نتيجة لان زعيم تقايتهم يريد أن يصبح مشهوراً من خلال اظهار مدى صلابته وعلى هذا فإن زيادات الاجور ذات الحجم الكبير تؤدي إلى خلق اتجاه قوي لزيادة الاجور في صناعات ووظائف - لا ترتبط عادة - بالصناعات أو - الوظائف التي زادت اجورها . خاصة في فترات الطلب المرتفع على العمل .

الضغوط طويلة الاجل نحو التضخم أو الاستقرار :

LONGER-TERM PRESSURES TOWARD INFLATION OR STABILITY

يؤدي الاتجاه الداخلي القوي الذي يتبع في خصائص عمليات تحديد الاجور والاسعار إلى أن يميل أي معدل للتضخم للمحافظة على نفسه ، بحيث يصبح مستقلاً بدرجة كبيرة عن الضغوط الاساسية في اتجاه التضخم أو في اتجاه الاستقرار . ولكن ستحدد هذه القوى الرئيسة - في النهاية - ماذا كانت عمليات التضخم ستأخذ في التسارع أو تبدأ بتخفيض سرعتها أو تختفى (أو حتى تتحول إلى عمليات انكماشية) .

ويعتبر حجم الطلب الكلي وحالته في الاقتصاد أهم هذه القوى الاساسية . كما سنوضح بعد قليل . ولكن من المفيد أن نشير قبل ذلك إلى بعض العوامل التي قد تلعب دوراً - رئيسياً في بعض الحالات - في تحديد مدى الاثر التضخمي لاي مستوى من الطلب الكلي . وترتبط معظم هذه القوى بالهيكل التنظيمي لاسواق العمل والسلع والاتجاهات السياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع .

العوامل المؤسسية والاجتماعية والسياسية :

Institutional, Social, and Political Factors

من الممكن جداً بل ومن المؤكد أن تؤثر طبيعة وهيكل تنظيم العمال النقابي ، في بلد ما أو في فترة ما في ضغوط التكاليف في اتجاه التضخم أو في اتجاه الاستقرار . وأهم جوانب التنظيم النقابي ذات العلاقة هنا والتي يجب ادخالها هي درجة تركيز الرقابة (مثلاً رقابة القياديين في نقابات العمل في مقابلة رقابة اعضاء النقابة) وجود نقابات عمالية متنافسة تخضع لنفس السلطات القضائية أو لسلطات قضائية متداخلة التنظيم النقابي على اساس الحرفة في مقابل التنظيم النقابي على اساس الصناعة قوة وتأثير اتحادات النقابات العامة ، الارتباط بين النقابات والاحزاب السياسية التي تكون في (او خارج) الحكم ، وعوامل اخرى كثيرة .

وتسعى أنظمة المساومة المركزية على نطاق الدولة - مثل تلك التي تظهر في السويد او هولندا - بل وقد تتطلب ، أن يكون المفاوضون واعيين لتأثير اية زيادة في الاجور نتيجة لهذا التفاوض على المستوى العام للأسعار . ويصبح الامر سهلاً بالنسبة لهؤلاء الذين يفاوضون نيابة عن العمال لان يدركوا أن معظم أو كل ما يمكن أن يظهر مكسباً للعمال نتيجة لزيادة ضخمة في الاجور - قد يكون خادعاً فكل ما يحصل عليه العمال بعد نقطة معينة - من زيادات في الاجور قد يخسرونه مرة أخرى نتيجة لارتفاع الاسعار في حين تؤدي أنظمة التفاوض اللامركزية ، مثل نظام التفاوض في الولايات المتحدة وبعض البلدان الاخرى ، الى عدم ربط أي اتفاق انفرادي حول الاجور بالمستوى العام للأسعار . وعلى هذا يتركز اهتمام الذين يفاوضون نيابة عن العمال في الحصول على اكبر زيادة ممكنة في الاجور النقدية بدون الاخذ في الاعتبار تأثير ذلك في الاسعار .

ويتدعم الاعتقاد السائد بان ما يحدث للأسعار يحدث مستقلاً عن حجم أي . ومن ثم كل اتفاق على معدلات الاجور ، بواسطة الايمان بانه طالما ان المساومة على معدل الاجور هي مساومة بين العمال وبين رجال الاعمال ، فانها في نفس الوقت تعتبر مساومة حول توزيع « الكعكة » بين الاجور والارباح . وليست مساومة حول توزيع « الكعكة » بين العمال انفسهم وبين رجال الاعمال وبين زبائن رجال الاعمال ومعظمهم من العمال انفسهم . (ويتدعم هذا الايمان بواسطة المبادئ الاقتصادية التي تقرر أن مستوى الاسعار يتوقف على المنافسة ، مستوى الطلب ، أو على مستوى عرض البضود . أو على بعض القوى الخارجية الاخرى) . وكنتيجة لذلك تعتقد كل

جماعة من العمال ، أو على الأقل تبقى على هذا الايمان - في مدى تأثير مساوماتها حول الاجور على الاسعار . ولا يعتبر ذلك شاذاً أو غريباً لان هذا المبدأ هو في مصلحة العمال انفسهم . الا أن الامر الذي يصعب فهمه حقاً ، هو كيف يعتقد أو يتصور العمال أن كل زيادة أو مكسب يحصل عليه بعض العمال الاخرين - حتى ولو كان هؤلاء العمال يحصلون على أجر أعلى - يأتي كلية من جيوب رجال الاعمال . ولكن ماهو اصعب من هذا على الفهم هو كيف يمكن أن يستمر الاعتقاد في صحة ذلك من قبل الكثير من المتعلمين من افراد الطبقة المتوسطة في الولايات المتحدة ، وبدون أن يشير أي تساؤل بين الليبراليين في الجامعات والوظائف الحكومية ووسائل الاعلام والصحافة . ومع ذلك فإن حقيقة أن امر مقبول بهذه الدرجة تؤدي الى وجود مجموعة كبيرة من التأثيرات على عملية تحديد الاجور .

وقد بدأ كثير من الاقتصاديين يدركون أهمية القوى السياسية والاجتماعية التي يؤدي الى ظهور واستمرار التضخم ويبدو هذا التفسير مناسباً خصوصاً في حالة الظاهرة المعروفة بـ «انفجار الاجور» - wage explosion وهي التي تتمثل في زيادة مفاجئة ومستمرة في معدلات الاجور وهو مشاهدته كثير من البلدان في السنوات الاخيرة (أولاً وربما بكثير من العنف في فرنسا في 1968) . ومن الواضح أنه لا يمكن تبرير معظم هذه الزيادات تبريراً اقتصادياً . فمثلاً حدث ذلك في فرنسا خلال فترة ركود اقتصادي طويل . وكذلك لا يمكن تفسير ما حدث في كل من ايطاليا والمانيا الغربية عام 1969 . وفي الولايات المتحدة عام 1970 بواسطة قوى الطلب (على الرغم من انه من الممكن - من وجهة نظر الكاتب الخاصة استخدام هذا التفسير من أجل تفسير انفجار الاجور التي حدثت في اليابان عام 1973) (8) وقد اعلن الاقتصادي الانجليزي Roy W. Harrod . بمناسبة هذه الاحداث « أن انفجار الاجور - (الاسعار) الجديد لامثيل له في التاريخ ... وأن اسباب (هذا الانفجار) هي اسباب اجتماعية . (فان) أول ما يرتبط بهذه الاسباب هي عدم راحة واطمئنان

(8) انظر الدراسة التفسيرية التي قدمها Nordhaus تحت عنوان «The world - wide wage explosion»
Brookings papers on Economic Activity No 2 (1972)

والمناقشات - في تلتها في .

انظر كذلك G - Perry في مقاله تحت عنوان

Determinants of wage inflation around the world

والتعليقات التي قدمها كل من Nordhaus, G. Ackley والمناقشات في

Brookings papers on Eco. Activity No. 2 (1975)

Ackley : Fiscal, monetary and related policies in asia's New Galnt

انظر كذلك

تحت عنوان

حالة الطلب الكلي : اسواق العمل

The State of Aggregate Demand: Labor Markets

ويمكن أن نعود الآن الى الموضوع الذي يسهل تناوله من قبل الاقتصاديين . وهو حالة الطلب الكلي ومستواه . ونجد أن تأثير الطلب الكلي - في معظم البلدان وفي معظم الفترات الزمنية - هو أكثر أهمية . بالنسبة الى وجود او غياب (وفي الاجل الطويل بالنسبة الى سرعة او معدل) التضخم . من تأثيرات العوامل السياسية الاجتماعية او من تأثير التغيير في الترتيبات التنظيمية .

ولقد كنا نتناول - حتى الآن - تأثير الطلب الكلي من خلال استخدام المعدل العام للبطالة . الا انه من الواضح ان معدل البطالة ليس مقياساً كاملاً . ويرجع ذلك الى انه من الممكن ان يكون لمعدل ما للبطالة نتائج تضخمية مختلفة جداً . اذا تم ربطه بعلاقة الطلب وعرض العمل في اسواق العمل المختلفة . وأهم عامل يمكن ان يؤدي الى اختلاف هذه الضغوط التضخمية لمعدل بطالة معين هو التفاوت - او عدم التفاوت . بين « هيكل » او « تركيب » الطلب على العمل من ناحية وبين « هيكل » او « تركيب » عرض العمل من ناحية اخرى .

ويختلف العمال فيما بينهم في نواح كثيرة منها العمر والجنس ودرجة الذكاء والقوة الجسمانية والتعاون والميول وتفضيلاتهم بين العمل بعض الوقت في مقابل العمل طول الوقت . وفي جوانب اخرى كثيرة . كما يقيم العمال في مناطق معينة . مع وجود قدرة محدودة - وبتكاليف متزايدة - على الانتقال الى مناطق ابعد . وقد يقوم رجال الاعمال - عند نمط معين سائد من معدلات الاجور - بطلب استخدام مجموعة ذات خصائص معينة من العمال او في مناطق محددة تتخلف عن خصائص العمال المتوافرين في سوق العمل او عن مناطق تواجههم . ويؤدي هذا الى وجود فائض في عرض العمل في انواع معينة او في مناطق معينة . وعجز في انواع او في مناطق اخرى .

ومن الواضح أنه من الصعب جداً . وكذلك ليس من الضروري وجود توافق او تلاؤم بين هيكل الطلب على العمل وبين هيكل عرض العمل ويرجع ذلك الى انه من الممكن القيام باحلال مجموعات معينة من العمل محل مجموعات اخرى . ولا يحتاج ذلك في معظم الحالات الا الى فترة زمنية قصيرة . يتم خلالها اعادة تدريب العمال واكتساب الخبرة والمهارة المطلوبة في اثناء قيامهم بالعمل . ولا يتطلب ذلك أيضاً الا تحمل تكاليف بسيطة - ومؤقتة - يتحملها العمال ورجال الاعمال كلاهما

الباحث^(٩) والواقع ان انفجار الاجور في فرنسا قد ارتبط بعلاقة وثيقة جداً بالاضطرابات السياسية والاجتماعية التي ظهرت عندما قام الطلبة باحتلال جامعتهم والعمال المضربون باحتلال مصانعهم . وقامت الفئات المعارضة بتنظيم وتصعيد المظاهرات . والتي هدف معظمها الى اسقاط De Gaulle . ولقد قامت الحكومة وليس رجال الاعمال بالتفاوض في زيادة الاجور الكبيرة التي هدفت اساساً الى فصل العمال عن حلفائهم .

وبصرف النظر عن انفجارات الاجور هذه . نلاحظ ايضاً أن عملية تحديد الاجور في معظم البلدان اصبحت تتم في اجواء وظروف سياسية بدرجة كبيرة . ويؤثر التعاطف العام او العداء العام نحو النقابات . والتصور العام لدور النقابات في خلق التضخم . ومدى قبوله للاضرابات . او المقاطعة على القوة التفاوضية لنقابات العمال . كما يؤثر ايضاً الاتجاه العام سواء الاتجاه الذي يتم التعبير عنه سياسياً او فريدياً - للمسؤولين الحكوميين تجاه الاطراف المتفاوضة - على موقف النقابات التفاوض . ويمكن أن تتغير هذه الظروف السياسية والاجتماعية (ولكن من الملاحظ انها تتغير ببطء شديد) لتصبح أكثر مسؤولية اذا وجدت قوى سياسية قوية او غير مسؤولة في حالة وجود قيادة سياسية ضعيفة . كما يمكن أن تتغير لتعكس التفاهم - او عدم التفاهم - بين نقابات العمل وبين الاحزاب او القوى السياسية الموجودة في الحكم . وتوجد - مع ذلك - بعض الحالات التي نجد فيها مقاومة المجتمع او الحكومة لزيادة الاجور تؤدي الى تشدد نقابات العمال ليس من أجل الحصول على زيادات ضخمة في الاجور بل من أجل اسقاط الحكومة (أو من أجل افشال سياسة حكومية معينة) كما حدث في انجلترا عندما اسقطت نقابات عمال المناجم حكومة المحافظين عام 1974 او كما فعل العمال الفرنسيون بالنسبة الى Degaulle تقريباً عام 1968 (اسهموا إسهاماً فعالاً في تنميته عن الحكم . او كما فعل عمال الطرق في نيويورك ومهندس شركات الطيران بالنسبة الى سياسة حكومة الولايات المتحدة الخاصة (بالخطوط العامة للاجور) عام 1966 . وهذه كلها حالات توضح لنا كيف يتم استخدام وسائل اقتصادية لتحقيق اهداف سياسية . وحتى اذا لم تكن هناك اهداف سياسية واضحة هذا - الواضح . الا أن التأثيرات والاتجاهات السياسية تؤثر بدرجة كبيرة على جو التفاوض . ثم على معدل زيادة الاجور في معظم البلدان .

(٩) انظر مقالته تحت عنوان

"The Issues: Five Views," in R. Hirsch, ed., *Inflation as a Global Problem* (London, Johns Hopkins Press, 1972), quoted in Parkin, *op. cit.*, p. 742.

او يتحملها احدهما. وقد تتطلب بعض حالات الاحلال ضرورة تحمل تكاليف مرتفعة ولفترة طويلة وقد تؤدي الى تغييرات دائمة - ولكن محتملة - في معدلات الاجور النسبية (وحتى في الاسعار النسبية للسلع) . وسوف يصاحب اي تعديلات في الاجور النسبية او في الاسعار النسبية - او قد تؤدي الى ظهور - تضخم في معدل الاجور العام ، للأسباب التي ذكرناها سابقاً - ومع هذا تظل هناك بعض الحالات التي يمكن فيها القيام بعملية الاحلال ، الا انها قد تتطلب تغييراً حاداً في معدلات الاجور النسبية ، التي يمكن تحقيقها فقط من خلال حدوث زيادة كبيرة في المعدل العام للاجور ، وبعضها قد لا يمكن تحقيقه على الاطلاق .

ومن المعروف انه نوجد تغييرات مستمرة في كل من هيكل عرض العمل - نتيجة للعوامل الديمغرافية او الاجتماعية او المؤسسية بانواعها وكذلك في هيكل الطلب على العمل - نتيجة للتغيرات التقنية او في هيكل الطلب النهائي . وقد تؤدي هذه التغيرات المستمرة في بعض الفترات الى ظهور اختلاف بين هيكل الطلب على العمل وبين هيكل عرض العميل ومن ثم يمكن ان تؤدي الى زيادة درجة الضغوط عند مستوى معين من الطلب الكلي بالمقارنة مع مستوى معين من العرض الكلي (10) .

ولقد ظهرت في السنوات الاخيرة - على الاقل في الولايات المتحدة تغيرات كبيرة وتقدمية في هيكل القوى العاملة . وقد عكست هذه التطورات التغيرات الاجتماعية من ناحية والتغيرات الديمغرافية من ناحية اخرى . والتي تمثلت بصورة عامة في الاتجاه نحو زيادة نسبة النساء والعمال الشباب في القوى العاملة . ومن بين الخصائص التي ظهرت أيضاً هو ان هذا النوع من العمال عادة ما يكون لديهم درجة أقل من الارتباط بالقوى العاملة ، من تلك التي تظهر لدى العمال الرجال الأكبر سناً ، حيث يدخلون ويخرجون من القوى العاملة بشكل أكثر تكراراً ، كما قد يتعطلون لفترات متكررة . كما يكونون عادة اقل خبرة ولديهم عدد اقل من المهارات ، ويفضل معظمهم العمل بعض الوقت ، وعند معظمهم حوافز اضعف للعمل او لمحاولة تحسين مهاراتهم بالنسبة الى العمال الرجال الأكبر سناً والذين يمثلون « رب العائلة » .

(١٠)

لاحظ اننا نشير هنا الى التغيرات المنتظمة ذات الاتجاه الواضح في هيكل الطلب والعرض - وليس مجرد اعادة الترتيب العشوائية والتي ترتبط تحقيقه ان معدل التغير في (وليس مجرد مستوى) معدل الاجور العام ترتبط بالتوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي . وسوف نستمر في افتراض وجود التغيرات او الاضطرابات - العشوائية هذه - بحيث اننا نجد انه لن تصل ابداً الى التوازن الداخلي او الهيكلي .

ولقد حدثت تغييرات هيكلية اخرى - بالتأكيد - في عرض العمل يرتبط بعضها بالتحسينات التي طرأت على مرونة القوى العاملة وعلى اداء العمل . واهم هذه التغيرات هي زيادة عدد سنوات التعليم (والذي يرتبط عكسياً مع معدل البطالة لأي قطاع من قطاعات القوى العاملة) ، والتحسينات في تدريب العمال وفي كيفية الحصول على معلومات . وفي درجة انتقال العمال بين المناطق المختلفة . ويمكن للمرء ان يقرر ان هذه التغيرات قد أدت الى تحسين العلاقة العامة بين الطلب وعرض العمل . الا انه من الصعب - على أية حال - ان نحدد او نقيس سرعة او مدى التغيرات التي حدثت في هيكل الطلب على الوظائف ، هذا على الرغم من معرفتنا انه قد حدثت تغيرات مستمرة وسريعة ، وربما بشكل قد ادى الى ظهور اختلالات واسعة بين هيكل الطلب على العمل وهيكل عرض العمل .

وتتناقش بيانات الولايات المتحدة - على الاقل - مع الافتراض المقبول من الكثيرين والذي يقرر ان الاتجاهات الاخيرة في نسب العمال الذكور والاناث ، ونسب العمال الأكبر سناً والعمال الأصغر سناً في عرض العمل قد ارتبطت بها زيادة سوء عدم التوازن الهيكلي في سوق العمل ، في حين نجد ان الضغط نحو زيادة معدل الاجور يبدأ عند مستوى بطالة بلغ بالمائة في اوساط الستينات ، وان مثل هذا الضغط يبدأ في الظهور الآن عند مستوى بطالة يصل الى 42 بالمائة او حتى 5 بالمائة من البطالة (11) . وتتضمن هذه النتيجة ان التغيرات التي حدثت في الجوانب الاخرى في عرض العمل لم تكن كافية لازالة الاثار التي نتجت عن التغيرات الديمغرافية والاجتماعية والتي تمثلت في زيادة نسبة عدد النساء ، وزيادة نسبة عدد العمال صغار السن في القوى العاملة ، مع ثبات ومعرفة التغيرات التي طرأت على هيكل الطلب على العمل (12) .

وترتبط المجموعة الثانية من العوامل التي قد تغير من تأثير العلاقة بين مستوى معين من الطلب على وعرض العمل في اسواق العمل على المستوى العام للأسعار ، بإمكانية ومدى توافر الدعم المالي للعمال عاطلين بواسطة التأمين ضد البطالة او

(11)

اشرنا من قبل ان مجلس المستشارين الاقتصاديين (في ادارة الرئيس فورد) قد قدر في يناير 1977 ان معدل البطالة الذي يمثّل معدل بطالة يساوي 4 بالمائة في عام 65 قد وصل في عام 1977 الى مستوى 4.9 بالمائة .

(12) من أول وأهم الدراسات في هذا الموضوع هي دراسة ،

George L. Perry, "Changing Labor Markets and Inflation," *Brookings Papers on Economic Activity* 3: 1970, 411-41.

انظمة الرفاهية الاجتماعية . ويمكن القول أن التغيرات في اتجاه توسيع المشمولين بتمويضات البطالة او رفع مستوى هذه التمويضات . قد ساهمت أيضاً في الولايات المتحدة - وربما في دول أخرى ، في الضغوط التضخمية عند مستوى معين من البطالة (١١) .

ويمكن أن نلاحظ أيضاً أن كلاً من التغيرات الاجتماعية والديموغرافية وكذلك انظمة الضمان الأكثر ليبرالية قد اسهمت أيضاً في تقليل الضغط على الحكومة للمحافظة على مستوى ثابت ومرتفع من التوظيف وذلك من خلال استخدام سياسة مالية ونقدية فعالة . (ولكن من ناحية أخرى نجد أن زيادة اهتمام المجتمع وتعاطفه مع بعض فئات المجتمع ذات الاصول العرقية المختلفة والتي تتأثر أكثر من غيرها بالبطالة قد أدى الى إلغاء التأثيرات التي اشرنا اليها منذ لحظة) . وعلى كل حال ، فلقد عبر الكثير من المراقبين عن دهشتهم من مدى التسامح الذي اظهره الرأي العام ، والغياب النسبي لكل معارضة اجتماعية - سياسية لمعدلات البطالة المرتفعة - والتي لم يسجل لها مثيل خلال الأربعين سنة الماضية - التي ظهرت في السنوات 1974 - 1976 .

الطلب الكلي : اسواق السلع

Aggregate Demand: Product Markets

عند تناول الاثر طويل الاجل للتغيرات في مستوى الطلب الكلي في اسواق السلع في معدل التضخم . فانه من الضروري تقسيم هذه الاسواق الى نوعين ، النوع الأول هو اسواق الاسعار المحددة ادارياً administered -- price markets والنوع الثاني هو اسواق الاسعار المرنة flexible - price markets وهي اسواق المواد الأولية بصورة رئيسية بما فيها معظم السلع الزراعية . ويتمثل رد فعل رجال الاعمال الرئيس في النوع الاول من الاسواق على تغير مستوى الطلب - بكل بساطة - في تغيير مستوى الانتاج . وبالتالي الى تغيير مستوى مشترياتها من المواد الوسيطة وساعات العمل (ومن المحتمل ايضاً) الانفاق الاستثماري الجديد في المصانع والمعدات او في المخزون . ويؤدي ذلك الى ظهور عمل " مبدأ المعجل " . فاذا كان رجال الاعمال هؤلاء يقومون بشراء المواد الوسيطة اللازمة لهم . وساعات العمل ، وبلغ

¹¹ See Martin Feldstein, "Unemployment Compensation: Adverse Incentives and Distributional Anomalies," *National Tax Journal*, 27 (June 1974) 231-44; and Stephen T. Marston, "The Impact of Unemployment Insurance on Job Search," *Brookings Papers on Economic Activity* 1: 1975, 13-60.

الاستثمار في اسواق ذات اسعار محددة ادارياً ايضاً ، فان اسعار هذه السلع لن تتغير . ولكن الذي يتغير هو حجم انتاجها مرة أخرى . ومن ثم فان أي تغير في الطلب الكلي يؤدي - في المراحل الاولى - الى التأثير في حجم كل من الناتج النقدي والحقيقي بنفس النسبة التي تغير بها الطلب وعلى مستوى التوظيف - وبالتالي على الدخل النقدي والحقيقي (ومع الاخذ بالاعتبار أن الدخل المتاح للانفاق سيكون اقل من الدخل القومي نتيجة لوجود الضرائب والتحويلات ، والارباح غير الموزعة) . وتؤدي التغيرات في انتاجية العمل التي تصاحب تغيرات في درجة استخدام الطاقه الانتاجية الى التأثير على التكاليف بشكل ما . ويمكن أن تؤثر هذه التغيرات في التكاليف في اسعار البيع . ومن ثم في المستوى العام للأسعار . ومع ذلك فانه توجد شواهد كثيرة على مستوى الاقتصاد الكلي وبعض الشواهد على مستوى الاقتصاد الجزئي تدل على أن أي تغيرات في الانتاجية تصاحبها تغيرات قصيرة الاجل في مستوى الانتاج يؤدي الى تغيير في مستوى الارباح اساساً ، ولا يتم اظهارها في شكل تغيرات في اسعار البيع .

ومن ناحية اخرى اذا كانت التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي في اسواق الاسعار المحددة ادارياً تؤدي الى تغيير اسعار المواد الأولية (أو المنتجات الاخرى) التي يتم بيعها في اسواق الاسعار المرنة او الى تغيير معدلات الاجور (لأن الاقتصاد قريب نسبياً من مستوى التوظيف الكامل) فانه دائماً يتم اظهار التغير في التكاليف الذي حدث نتيجة لذلك ، في شكل تغيير اسعار البيع في اسواق الاسعار المحددة ادارياً . (وسنجد ، ايضاً ، أنه اذا حدث تغير تلقائي ، لاي سبب كان ، في اسعار المواد الأولية او في معدلات الاجور او في اسعار السلع المستوردة او في الضرائب غير المباشرة ، فان المستوى العام للأسعار سيتغير ايضاً) . ونظراً لانه لا يتم تغيير الاسعار المحددة ادارياً بشكل مستمر ، فان زيادة او انخفاض التكاليف لاتظهر في اسعار البيع حال حدوثها . ولكن بعد مرور وقت معين ، يبدأ المستوى العام للأسعار في اظهار هذه التكاليف المرتفعة (أو المنخفضة) .

ويعتبر هذا الوصف لكيفية تغير الاسعار المحددة ادارياً وصفاً مقبولاً بشكل عام لدى الاقتصاديين (مع بعض الاضافات او التعديلات الا أن الشيء الذي لا يوجد عليه اتفاق كبير هو ما اذا كان المبلغ الذي يضاف الى التكاليف بفرض تحديد الاسعار المحددة ادارياً Mark up سيتجه الى الارتفاع (او الانخفاض) المنتظم (والى أي مدى) مع الارتفاع (أو الانخفاض) في مستوى النشاط الاقتصادي) . ولقد وجدت بعض الدراسات التطبيقية أن هذه التغيرات هي تغيرات هامة ، بينما

فشلت بعض الدراسات الاخرى في اظهار ذلك . فاذا كان هذا « المبلغ الاضافي » يرتفع او ينخفض مع التغير في مستوى الانتاج ، فقد يعكس ذلك ماسبق أن اسمناه « بالقوة السوقية » Market - power التي ترتبط بالتعديلات في حجم الطاقة الانتاجية العاطلة . كما يمكن أن يعكس هذا أيضاً التغيرات في هيكل الانتاج المرتبطة بالتغيرات في مستوى الانتاج ، او قد تعكس تأثيرات أخرى (14) .

وبالعكس فانه يبدو أن التغيرات في الاسعار في اسواق الاسعار المرنة للسلع والخدمات التي تحدث رد فعل لزيادة او انخفاض الطلب الكلي ، هي تغيرات كبيرة وفورية . ويرجع ذلك الى أن عرض هذه السلع هو عرض غير مرن في الاجل القصير وذلك بسبب وجود فترة زمنية طويلة نسبياً بين اتخاذ قرارات الانتاج وبين تحقيق الانتاج فعلاً (مثلاً معظم الحاصلات زراعية تنتج سنوياً ، في حين نجد أن تربية الحيوانات او منتجات الاشجار تتم في فترات دورية اطول) . وكذلك بسبب أن التكاليف المباشرة منخفضة نسبياً . ومن ثم تكون منحنيات عرض هذه السلع أكثر انحداراً وتكون الاسعار ذات درجة عالية من رد الفعل للتغير في الطلب .

ومن ناحية أخرى نجد أن انتاج هذا النوع من السلع - وليس ضرورياً فقط المنحنيات الزراعية - يتعرض لتغيرات عشوائية وهو ما يعكس التغير في الاحوال المناخية او الاضطرابات السياسية التي تؤثر على الانتاج او التسويق ، او تعكس طول فترة الاستثمار والتي تميل الى زيادة درجة عدم استقرار الاسعار ، حتى لو كان هناك استقرار في مستوى الطلب الكلي . وعلى هذا فقد تحدث تقلبات في مستوى الاسعار في اسواق الاسعار المرنة . مستقلة تماماً عن التغيرات في الطلب الكلي . وتميل التغيرات في اسعار المنحنيات ذات الاسعار المرنة (خاصة اذا كان التغير في اتجاه الزيادة) الى أن تصبح تغيرات عامة (أي تنتشر في بقية القطاعات في الاقتصاد) ودائمية ولفترة طويلة من خلال التداخل الحلزوني في القطاعات ذات الاسعار المحددة ادارياً ، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار رد فعل الاجور على التغيرات في الاسعار من خلال الفترة الخاصة بارتفاع الاسعار او اي شكل آخر . ونتيجة لهذا فان هذه التغيرات لا يمكن تغيير اتجاهها عندما تنخفض الاسعار المرنة فيما بعد .

ويوجد جانب آخر هام في تغيرات الاسعار في اسواق الاسعار المرنة . وهو أن المخزون من هذه السلع يميل الى أن يكون مرتفعاً بالنسبة الى الانتاج السنوي

(14)

تنضم زيادة مستوى الانتاج الكلي . عادة . زيادة في انتاج السلع المعمرة . حيث نجد أن « المبلغ الاضافي » Mark Up في تسعير السلع المعمرة هو اكبر منه في تسعير السلع غير المعمرة .

ويرجع ذلك الى أن انتاج هذه السلع هو أما (أ) انتاج معمر أو (ب) من السهل تخزينه أو (ج) أنه يخضع لتقلبات موسمية او اي شكل آخر من اشكال عدم الانتظام خلال الزمن ونظراً لانه يتم بيع معظم هذه السلع في اسواق منافسة كاملة تقريباً فان هذا المخزون يؤدي الى ظهور المضاربة سواء من قبل المنتجين او المشترين . أو الوسطاء . أو التجار المحترفين . وتميل هذه المضاربة الى احداث استقرار نسبي في اسعار هذه السلع ، حيث يكون من السهل استيعاب اي زيادة او انخفاض في العرض بالنسبة الى الطلب بواسطة زيادة او تخفيض المخزون . ونتيجة لهذا فانه من الممكن استيعاب اي تقلبات في الطلب الكلي المتوقع استمراره لسنه او سنتين بواسطة التغير في المخزون . مع ظهور تغيرات طفيفة في الاسعار . ولكن من ناحية أخرى اذا بدأت اسعار السوق تضغط لفترة طويلة او بقوة على ما يعتقد بأنه « المدى العادي » Normal - range للتغير في الاسعار . فقد يظهر نتيجة لذلك توقعات غير مستمرة وتبدأ الاسعار في التغير صعوداً او هبوطاً بشكل حاد . مادام المضاربون مستمرين في محاولاتهم لتحقيق اكبر الارباح او لتفادي الخسائر ، من خلال زيادة او تخفيض المخزون . فاذا عرفنا الانحياز نحو التضخم الموجود في اسعار السلع ذات الاسعار المحددة ادارياً ، فان من الممكن أن نقرر أن أي تغيرات في الاسعار في اتجاه الصعود يكون لها تأثيرات أطول من التغيرات في اتجاه الانخفاض . (وقد يرغب القاريء هنا أن يرجع مرة أخرى الى مناقشة « المضاربة » في الفصل التاسع) (15) .

التأثير الاسترجاعي من التضخم الى الطلب الكلي

The Feedback from Inflation to Aggregate Demand

يهدف هذا الجزء - بصورة اساسية - الى تذكير القاريء مرة أخرى باننا قد اعتبرنا الطلب الكلي معطى او محدداً وذلك خلال الفصلين الثالث عشر والرابع عشر . وعلى الرغم من أننا قد تناولنا بكثافة اثر المستويات المختلفة (أو المتغيرة) للطلب الكلي في المستوى العام للأسعار . إلا أننا لم نتعرض - صراحة او ضمناً - الى امكانية أن يتأثر الطلب الكلي نفسه (أو استقرار الاسعار بالمستوى العام للأسعار الذي ينتج عن هذا المستوى من الطلب الكلي) .

(15) للحصول على توضيح أكثر لمعظم النقاط التي وردت في هذا الجزء والجزء السابق انظر .

G. Ackley, «Administered Prices and the Inflationary Process,» American Economic Review, 49 (May, 1959), 419-20.

ومع ذلك يبقى كل من الاتجاهين مهماً - من الناحية النظرية . أما من الناحية التطبيقية ، فإنه نظراً لأهمية التأثيرات الراجعة من التضخم الى الطلب الكلي ، فإنه من الواجب اخذها في الاعتبار مهما كانت السياسة التي ستتبع في رقابة التضخم او في التأثير على مستوى التوظيف والنتاج في مواجهة التضخم .

الحالة الراهنة لنظرية التضخم

THE STATE OF INFLATION THEORY

يجب أن يكون واضحاً للقارئ أن نظرية التضخم قد تغيرت تغيراً كبيراً عن النظرية الكمية في النقود الكلاسيكية البسيطة وعن نظرية Wickseil وعن نظرية « الفجوة التضخمية » الكينزية في الأربعينات وحتى عن نظرية منحني Phillips البسيط في فترة الستينات . والواقع أننا لم نشر هنا الا الى جزء صغير من الكتابات الاقتصادية الاخيرة في الموضوع ، ولم نقم الا بتطوير بعض الافتراضات المحددة . الا أنه يجب أن يكون واضحاً الآن أنه يسود الاعتقاد بين كثير من الاقتصاديين بأن التضخم هو عملية معقدة جداً - تتضمن عناصر هيكلية وتنظيمية اقتصادية واتجاهات وتنظيمات سياسية واجتماعية كثيرة بالاضافة الى مستوى (وهيكلي) كل من الطلب الكلي والعرض الكلي .

ولقد تم هنا التركيز بشكل خاص على نوعين من التطورات (أو ربما مجرد مضامين) للكثير من التحليل الحديث للتضخم . الاول هو الاعتراف - بأن التضخم هو عملية لها « حياتها الخاصة بها » . أو بأن التضخم يحتوي على اتجاه داخلي نحو الاستمرار بمعنى انه اذا ظهر اي معدل للتضخم (بما في ذلك المعدل الذي يساوي الصفر) ، فلن هذا المعدل اتجاه قوي للاستمرار بدون انقطاع . (16) أما العنصر

(16) أن هذا الرؤية « للتضخم كعملية » هي رؤية قام الكاتب (ومنذ وقت طويل) بال تأكيد عليها في معارضته بتحليل الاقتصاديين الآخرين الاوائل فقد كتب في عام 1958 ما يأتي ، أن معظم تفكيرنا حول التضخم يتركز حول كيف يبدأ التضخم وليس على كيف يستمر التضخم . قد يبدأ التضخم نتيجة لحدوث زيادة « تلقائية » في المبلغ الذي يضاف الى التكاليف Mark-up سواء بوساطة رجال الاعمال او العمال كما يمكن أن يبدأ التضخم نتيجة لحدوث زيادة في الطلب الكلي الذي يؤثر في المراحل الاولى على الاسعار المرة التي تحد بقرى السوق . ولكن بصرف النظر عن كيفية نشوء التضخم فإن عملية التضخم تتضمن كل من عنصر الطلب وعنصر المبلغ المضاف . في مقالة تحت عنوان ،

A third approach to the analysis and control of inflation : The relationship of prices to economic stability and growth, compendium of papers submitted by panelists appearing before the Joint committee, march, 31, 1958 pp. 630-3).

ونذكر انفسنا هنا بوجود هذا التأثير الاسترجاعي ، وأنه مهم جداً . ويعتبر التأثير الاسترجاعي من التضخم الى الطلب الكلي اكثر اهمية من التأثير الاسترجاعي من الانكماش الى الطلب الكلي ، وذلك لان التضخم يعتبر ظاهرة اكثر انتشاراً واكثر خطورة من الانكماش . فعلى الرغم من أننا لانستطيع أن نتصور وجود معدل انكماش تراكمي في مستوى الاسعار يصل الى 10 بالمائة سنوياً ، ولم يحدث اطلاقاً منذ الكساد العظيم ، فإن معدل تضخم مستوى يبلغ 10 بالمائة او اكثر قد تمت مشاهدته في كثير من البلاد ولسنوات عديدة متوالية . فقد بلغت الزيادة المتراكمة في الاسعار في الولايات المتحدة خلال الفترة 1945 الى 1975 حوالي 194 مائة (أي أن مستوى اسعار عام 1975) كان اكبر بمقدار 2.94 مرة مستوى اسعار عام 1945) . ولقد شاهد كل اقتصاد سوقي كبير معدلات اكثر ارتفاعاً خلال نفس الفترة .

وعلى هذا فإنه من الممكن أن تكون التأثيرات الراجعة من التضخم الى الطلب الكلي - من خلال سعر الفائدة (مع ثبات المعروض النقدي) او من خلال اثر الثروة (سواء تغير المعروض النقدي أو ظل ثابتاً) او من خلال تأثير التجارة الدولية او تأثير السياسة المالية - مهمة جداً سواء في سنة معينة واحدة او خلال فترة من عدد قليل من السنين . وتؤدي كل التأثيرات للتضخم هذه على الطلب الكلي الى ظهور تأثير سلبي . (أي الى انخفاض مستوى الطلب الكلي) .

ونتيجة لهذا فإن التضخم عادة « ما يحرق نفسه » في النهاية من خلال تخفيض مستوى الطلب الكلي ، اذا سمح له بالاستمرار لفترة طويلة بدون أي تدخل في شكل سياسة (أي بدون تحقيق أي زيادة في المعروض من النقود أو تخفيض معدلات الضرائب) . وهذه نتيجة مفيدة مثلها تماماً مثل النتيجة المقابلة الاخرى بأن الانكماش يمكن أن يؤدي الى استعادة مستوى التوظيف الكامل . وكما تدل الشواهد والملاحظات المتراكمة (والتي سنستعرضها في الفصل الخامس عشر) فإنه اذا بدأ التضخم ، فإن رقابة التضخم سواء بوساطة سياسة نقدية فعالة او سياسة مالية انكماشية (أي تخفيض المعروض النقدي (M) أو زيادة معدلات - الضرائب) أو تركه ليحرق نفسه تلقائياً (في حالة عدم وجود تغييرات في السياسة الاقتصادية) قد تتضمن وجود تكاليف اقتصادية واجتماعية قد لا يقبل المجتمع في تحملها . ويرجع ذلك الى أنه - مع ثبات الاتجاه الداخلي في التضخم نحو الاستمرار - فإنه لا توجد أية حكومة تستطيع أن تتحمل النتائج التي تترتب على رقابة التضخم الذي يصل معدله الى 25 بالمائة سنوياً او حتى 6 بالمائة سنوياً والتي تظهر في شكل تخفيض مستوى التوظيف والنتاج اللازمين للضغط على هذه المعدلات من التضخم .

الثاني الذي تم التركيز عليه فهو الاقتراح (الذي يتعارض مع اتجاهات Lipsey Friedman, phelps وغيرهم) والذي يقرر أنه على الرغم من أن التضخم قد يظهر في اقتصاد تنافس كامل مع وجود مرونة تامة في كل من الاسعار والاجور ، الا أن طبيعة التضخم الفعلي في الاقتصاد الحديث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة ومهام العمليات الادارية التي يتم من خلالها تحديد كل الاجور تقريباً ومعظم الاسعار .

الا أن أهم ماتم اهماله هنا هو السؤال الحيوي جداً الذي يرتبط بأسباب تطور « الاسعار الادارية » وكيفيته *administed prices* في الاقتصاد الحديث ، وما هي الحاجات التي تخدمها ، وما هي المزايا التي تقدمها ؟ وقد قام A.Okun بتقديم أول تحليل في هذا الاتجاه وهو تحليل ممتاز ، ولكن عرض هذا التحليل بصورة مناسبة قد يتطلب حيزاً كبيراً بحيث يصعب علينا تلخيصه هنا . (17)

وعندما قمنا بالتركيز على أهمية العناصر المؤسسية المرتبطة « بالاسعار الادارية » ، فإن كل ما قمنا به هو تطوير وتوسيع النظرة التي سبق أن - قدمناها في الفصول السابقة . فقد اشرنا - عند مقابلة النموذج الكينزي في الدخل والتوظيف مع النموذج الكلاسيكي - الى أن الاختلاف الجوهرى بين النماذج الكينزية والنماذج الكلاسيكية يتبع من رفض الكينزيين - الصريح او الضمني - للفرض الكلاسيكي الخاص بأن الاسعار تتغير أنياً وفي نفس اللحظة التي تحدث فيها تغيرات في الطلب الكلي ، او على الأقل أن الاسعار تتعدل في فترة أقصر من الفترة التي تحتاج اليها التعديلات في الكميات . ونتيجة لهذا الرفض من جانب الكينزيين فانهم يقررون أن الكميات هي التي تتعدل وليس الاسعار في وضع قد يعتبر وضعاً غير توازني ، ولكنه لا يظهر كذلك . والسبب في ذلك هو أن التعديلات الكمية تؤدي الى ازالة الصفة غير التوازنية للوضع من خلال ازالة فائض الطلب او فائض العرض (ماعدا سوق العمل) . وثم تؤدي الى ازالة الضغوط لتغيير الاسعار ، ويعتبر غياب المرونة الكاملة في الاسعار هو السبب الرئيسي في ظهور البطالة الاجبارية . وثم الفجوان التي ترتبط بذلك والتي تظهر بين الناتج الممكن والناتج الفعلي . وهذا هو السبب في أن التغيرات في الطلب الكلي او التغيرات في السياسة المالية أو النقدية تؤثر أساساً على حجم الناتج وليس على مستوى الاسعار . وهذا هو سبب الاهمية التي تعطى لدالة الاستهلاك الكينزية (التي لاتلعب سوى دور ضئيل في التحليل الكلاسيكي) .

17) A.Okun: Inflation: its mechanics and welfare costs» brookings papers on Eco. Activity 2: 1975 PP. 351-40).

ولقد رأينا الآن - أيضاً - ان غياب هذه المرونة في الاسعار التي تؤدي الى توازن السوق (فيما عدا بعض الاسواق القليلة) تحدد معدل وطبيعة التضخم في الاقتصاد الحديث . وتحدد مدى تأثير التضخم بالتغيرات في الطلب الكلي ، ولماذا وكيف تظهر الطبيعة الحلزونية للتضخم وكذلك لماذا وكيف يظهر الاتجاه الداخلي في استمرار عملية التضخم . ويؤدي غياب هذه المرونة في الاسعار ايضاً - وكما سنوضح في الفصل الخامس عشر - الى نتائج هامة بخصوص التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للتضخم ، وكذلك بخصوص السياسات التي يتم اختيارها لمكافحة التضخم .

اسئلة للمراجعة

- ١ -

- استطاع منحنى Phillips أن يستحوذ على اهتمام معظم الاقتصاديين ، الذين اهتموا بمشكلة التضخم . في الستينات .
- (أ) ماهي الحقائق التي دعمت هذا الاهتمام .
- (ب) لماذا فقد منحنى Phillips أهميته بعد فترة الستينات ؟
- (ج) اتجهت معظم المحاولات لانقاذ منحنى Phillips الى التفرقة بين منحنى Phillips في الأجل القصير والمنحنى في الأجل الطويل ، حيث يتضمن الاخير بعض التأثيرات الراجعة لمعدلات التضخم السابقة على المعدل الجاري للتضخم . اشرح بعض الاشكال الاخرى لهذه التأثيرات الراجعة .
- 2 - افترض أن النموذج الآتي يصف بشكل جيد عمليات السلوك التعديلي لكل من الاجور والاسعار في اقتصاد ما ،

$$\dot{W}_t = a_0 + a_1 \frac{1}{U_t} + a_2 \dot{P}_t \quad (1)$$

$$\dot{P}_t = h(\dot{W}_t - X) \quad (2)$$

- (أ) اشرح باختصار النظرية وراء المعادلة رقم (١) .
- (ب) ماهي القيم المحتملة للمعاملات a_1, a_2, b التي يمكن أن تظهر في الواقع العملي . لماذا تعتقد ذلك ؟

مراجع مختارة :

- D. Laidler and M. Parkin, "Inflation: A Survey," *Economic Journal*, 85 (December 1975), 741-809; and R. J. Gordon, "Recent Developments in the Theory of Inflation and Unemployment," *Journal of Monetary Economics*, 2 (April 1976), 185-219.
(Admirable but demanding surveys of the recent literature on inflation theory.)
- M. Friedman, "The Role of Monetary Policy," *American Economic Review*, 58 (March 1968), 1-17, reprinted in W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), pp. 412-421; and in E. Shapiro (ed.), *Macroeconomics: Selected Readings* (Harcourt, Brace, and World, 1970), pp. 488-524.
- M. Friedman, "A Theoretical Framework for Monetary Analysis," *Journal of Political Economy*, 78 (March/April 1970), 193-238.
(Groundwork of Friedman's expectational model.)
- J. Tobin, "Friedman's Theoretical Framework," *Journal of Political Economy*, 80 (September/October 1972), 852-863.
(Critical review of Friedman's theoretical basis.)
- W. Nordhaus, "The Worldwide Wage Explosion," *Brookings Papers on Economic Activity*, 2: 1972, pp. 431-465.
(An introduction to the "wage-explosion" phenomenon.)
- G. L. Perry, "Determinants of Wage Inflation Around the World," *Brookings Papers on Economic Activity*, 2: 1975, pp. 403-447.
(An attempt to test empirically alternative theories of wage inflation using data from ten countries.)
- M. N. Baily, "Contract Theory and the Moderation of Inflation by Recession and by Controls," *Brookings Papers on Economic Activity*, 3: 1976, pp. 585-634.
(A sophisticated analysis of the influence wage contracts on wage flexibility.)
- R. Flanagan, "Wage Interdependence in Unionized Labor Markets," *Brookings Papers on Economic Activity*, 3: 1976, pp. 635-682.
- G. L. Perry, "Changing Labor Markets and Inflation," *Brookings Papers on Economic Activity*, 3: 1970, pp. 411-441.
(One of the first and most important empirical studies of structural changes in labor markets as affecting the inflationary threshold.)
- M. Feldstein, "Unemployment Compensation: Adverse Incentives and Distributional Anomalies," *National Tax Journal*, 27 (June 1974).
- S. T. Marston, "The Impact of Unemployment Insurance on Job Search," *Brookings Papers on Economic Activity*, 1: 1975, pp. 13-60.
(Two papers on the effect of unemployment insurance on the inflationary threshold.)
- A. Okun, "Inflation: Its Mechanics and Welfare Costs," *Brookings Papers on Economic Activity*, 2: 1975, pp. 351-401.
(An important paper analyzing the theoretical basis for administered-price inflation.)
- R. J. Gordon, "Can the Inflation of the 1970s Be Explained?" *Brookings Papers on Economic Activity*, 1: 1977, pp. 153-279.

(ج) اشتق كلاً من منحني Phillips قصير الاجل وطويل الاجل. اوضح كيف ان المنحني طويل الاجل هو اكثر انحداراً من المنحني قصير الاجل في الحالة الخاصة. ماهي تلك الحالة الخاصة؟ قدم تفسيراً لهذه الحالة الخاصة.

(د) تحت أي ظروف يتحول منحني Phillips طويل الاجل الى منحني عمودي؟

(هـ) أوجد معدل البطالة غير التضخمي في النموذج.

(و) مع ثبات المعروض النقدي، وإذا كان الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة، ماهو معدل التضخم التوازني طويل الاجل اذا عرفت نموذج الاسعار - الاجور السابق؟

3 - يتضمن الافتراض الخاص بوجود « معدل طبيعي للبطالة » أن كلاً من السياسة النقدية والسياسة المالية هي سياسات غير فعالة في الاجل القصير اذا كانت توقعات الافراد توقعات رشيدة. بينما نجد أن هاتين السياسيتين فعالتان على الاقل في الاجل القصير اذا كانت التوقعات ذات طبيعة لكيفية قيم ذلك بالتفصيل.

4 - ماهي ظاهرة « انفجار الاجور ». وكيف يمكن تفسير مثل هذه الظاهرة ماهي تأثيراتها على نظرية التضخم وسياسة التضخم.

5 - ماهي « الجوانب التنظيمية » في أسواق العمل التي يمكن أن تساهم في وجود تميز نمو التضخم في الاقتصاد الحديث؟

6 - « ان الفقرة الخاصة بربط زيادة الاجور بزيادة الاسعار لا تؤدي الى التضخم، لانها تقوم بدورها فقط عندما تتزايد الاسعار » ماهو رأيك؟

7 - أشرح كيف يمكن للمرء أن يعتقد أن من الممكن أن يظهر التضخم في اسواق « الاسعار المرنة » للسلع والخدمات، ولكنه يستمر من خلال اسواق الاسعار المحددة ادارياً.

الجوانب التطبيقية والسياسية في التضخم

Empirical and Policy Aspects of Inflation

لقد كان من الممكن ، حتى عام 1971 ، التحفظ على الحكم النهائي حول سؤال ما اذا كان قد ظهر اتجاه عالمي نحو معدل مرتفع من التضخم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك فقد وجدت تفسيرات كافية للاحداث التي ظهرت في بعض البلاد ، ووجدت كذلك امثلة كافية لبلاد انخفض فيها معدل التضخم او لم يتطور بمعدلات - متسارعة بحيث يؤكد على (أو يثير الشك في) وجود متوسطات عالمية تشير الى وجود تضخم متسارع .

وتوضح الاعمدة الثلاثة الاولى في الجدول رقم (15 - 1) والمأخوذة من دراسة قام بها هذا الكاتب في عام 1971 ، وجود معدل مرتفع من التضخم في الفترة 1965 - 1970 اكثر تسارعاً من المعدل الذي ساد في العقد السابق . (١) ومع ذلك - واذا تم ربط هذه البيانات مع بيانات اخرى متاحة اكثر تفصيلاً - فان هذه البيانات تفشل في البرهنة على وجود اتجاه متسارع في التضخم . في حين يوضح العمود الرابع الجديد - بدون شك - على أنه كان هناك اتجاه عام في تسارع وزيادة معدلات التضخم . مما يعتبر برهاناً جديداً على النتيجة السابقة . ومع ذلك فان لانفجار الاسعار الذي حدث في سنتي 1973 و 1974 والذي ادى الى ظهور التضخم « ذي الرقمين » في كل بلد تقريباً ، اسبابه الخاصة ، والتي من المحتمل أن لاتظهر مرة أخرى . ولكن نلاحظ ايضاً أن معدلات التضخم ظلت أعلى من متوسطات معدل

(١) مع بعض التعديلات التي تسمح باستخدام البيانات الحديثة وعنوان الدراسة .

Stemming world inflation (Atlantic Institute, paris, 1971).

(One of the leading proponents of the "extended Phillips curve" at testing his pre-1971 empirical models against the subsequent experience. R. J. Gordon, "The Theory of Domestic Inflation," *American Economic Review* 67 (February 1977), 128-134. (The same author's brief and brilliant attempt to summarize current theory.)

وقد اوضحت بعض الدراسات الاخرى أن بعض جوانب ومظاهر هذا التسريع من التضخم قد اتخذت طابعاً منتظماً ومتصاعداً . فمثلاً اوضحت دراسة اخيرة قام بها P. Cagan أنه ظهر اتجاه تصاعدي في تغير الاسعار في الولايات المتحدة في فترات الكساد خلال الفترات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وان الاسعار قد اتجهت بشكل منتظم ومتصاعد من الانخفاض الواضح الى الاستقرار الكبير ومن ثم الى الزيادات المستمرة (2).

لماذا تسارع التضخم WHY INFLATION HAS ACCELERATED

نظراً لانه قد اتضح لنا الآن وجود اتجاه عام تقريباً في زيادة وتسارع معدلات التضخم خلال العقود الثلاثة - الماضية ، فإن من المهم جداً أن نسأل ماهي التغيرات الشاملة الجوهرية التي حدثت بحيث اادت الى ظهور هذا التضخم المتسارع . الا أنه لا توجد لدينا اجابة مقبولة بشكل واسع . وتتركز الاجابة بالنسبة للنقوديين في الادارة المتراضية التضخمية للمعروض النقدي في بعض او في معظم الدول . مع انتقال النتائج السيئة لفائض عرض النقود من الدول « الاقل مسؤولية » (من خلال ميكانيكية نظام النقد الدولي ، والذي لن نتعرض لتفاصيل شرحه الآن) الى الدول التي حاولت اتباع سياسة مسؤولية في ادارة النقود . ولا يوجد هناك شك في أنه قد حدث زيادات مستمرة في معدل نمو الرصيد النقدي العالمي . ولكن قد يقول معظم الاقتصاديين غير النقوديين بأن ما حدث ماهو الا نتيجة جانبية لانهايار نظام النقد الدولي الذي نشأ عن اتفاقية Bretton woods والذي يعرف بنظام اسعار التحويل الثابتة . وفي كل الاحوال فان زيادة المعروض النقدي ماهي الا نتيجة التضخم وليست سبباً في التضخم . وهي أمر لم تكن تستطيع أية سياسة نقدية أن تمنع حدوثه - حتى ولو استخدمت ادوات التقييد النقدي - لان ذلك كان أمراً لا يمكن التساهل إزاءه في كثير من الدول لاسياسياً ولا اجتماعياً .

أما الآخرون - الذين قد يشاركون النقوديين رأيهم بأن التضخم كان أساساً نتيجة لوجود « فائض طلب » ، فيضعون المسألة بشكل مختلف تماماً . وسيناقشون الامر على النحو الآتي ، لقد ظهرت في معظم دول العالم جماعات سياسية واجتماعية

التضخم السابقة حتى في فترة الكساد او في سنة الانتعاش الضعيف الذي حدث عام 1976 على الاخص اذا تم مقارنتها بفترات الكساد السابقة .

جدول رقم 15 - 1
تغيرات الاسعار في بعض البلدان للفترة 1955 - 1976
مقاسة بمعامل انكماش الناتج القومي الاجمالي

الدولة	معدل الزيادة السنوي المتوي	المعدل المتراكم للزيادة في الفترة							
		1976 - 1955	75 - 55	1976	75 - 70	70 - 65	65 - 60	60 - 55	
المانيا		125.0	4.1	3.0	6.9	3.4	3.6	2.7	
فرنسا		219.8	6.0	9.6	8.7	4.6	4.2	6.5	
ايطاليا		265.3	6.7	17.8	11.8	7.4	5.8	2.0	
المملكة المتحدة		225.4	6.1	15.6	12.9	5.0	3.5	3.2	
كندا		128.6	4.2	9.5	8.4	4.1	1.9	2.6	
الولايات المتحدة		111.1	3.8	5.1	6.9	4.2	1.6	2.6	
اليابان		205.9	5.8	6.4	9.6	5.1	5.1	3.3	
متوسط البلدان السبعة		147.7	4.5	6.9	8.1	4.5	2.7	3.0	

« مرجحة بمستوى ناتج 1970 بأسعار تحويل 1970

« الزيادة بعد 1975 نتائج أولية من كتاب ،

OECD outlook 21 (July 1977)

² "Changes in the Recession Behavior of Wholesale Prices in the 1920's and Post World War II," *Explorations in Economic Research*, 2 (Winter 1975) 54-104. See also his *The Hydra-Headed Monster: The Problem of Inflation in the United States* (American Enterprise Institute, 1974).

قوية (وهي جماعات تفتقد الى التنظيم الملائم والضروري ، ربما بسبب الانخفاض الذي حدث في نوعية القيادات الفكرية والسياسية) . تنظر الى البطالة نظرة عدم رضا وأقل تسامحاً ، وتطالب باصرار والحاح كبيرين على ضرورة تحقيق زيادات مستمرة في الدخول بمعدل يفوق طاقة الاقتصاد في بلدهم . وقد تولد عن هذا الضغط السياسي والاجتماعي من أجل تحقيق اهداف غير ممكنة التحقيق الى ظهور سياسات مالية ، وسياسات نقدية مؤيدة لها ، وثبت أن معظمها كانت سياسات توسعية أكثر من اللازم وذلك لمعظم الوقت .

في حين نجد أن بعض المراقبين ، الذين يتعاطفون مع تطور الاهداف الاجتماعية ناحية التركيز على هدف التوظيف الكامل والنمو المستمر في معدل دخل الفرد ، سيسعدون كثيراً - بدلاً من أن ينددوا - بالسياسات « التداخلية » الجديدة للدولة والتي يرون انها قد نشأت او تولدت عن التحليل الاقتصادي الحديث و « السليم » الذي أدى الى تحرير واضعي السياسة الاقتصادية من الافكار العتيقة عديمة المعنى . ومع ذلك فانهم قد يوافقون مع الآخرين بشكل رئيسي على ان الاتجاه المتزايد نحو التضخم هو نتيجة لوجود درجة عالية من الضغط على الموارد الاقتصادية (3) أدت ، مع ذلك ، الى زيادة سريعة وعالية في الدخول الحقيقية ، وكانت في المتوسط ، مرتفعة العائد .

ومع ذلك فانه لا يوجد - في الواقع - ما يؤيد تماماً أيًا من هذه الاتجاهات الثلاثة . فعلى الرغم من أنه من الواضح أن المعدل المتوسط لاستخدام موارد العمل ورأس المال قد ارتفع في فترة ما بعد الحرب عن مستواه في فترة ما قبل الحرب ، الا أنه لا يوجد ما يؤيد القول بأن معدلات الاستخدام قد ازدادت بشكل واضح وبصورة عامة وفي كل مكان منذ 1950 (أو منذ 1955) . لأن هذا القول - اذا تم قبوله - يستند في معظم الدول الى التفسير الذي يقرر أن مقاييس الاستخدام البسيطة تفشل في اخذ التطورات « النوعية » التي حدثت في كل من العمل ورأس المال في الاعتبار (4) هذا على الرغم من الشواهد الكثيرة التي تدل على حدوث مثل هذه التغيرات في عدد من الدول (5)

(3) بالإضافة الى بعض الأخطاء - المعترف بها - والتي يمكن تبريرها التي حدثت في عملية التشخيص الاقتصادي او وضع السياسات على الجانب التوسعي . وكذلك بعض الظروف الاستثنائية التي أثرت على المعروض من الطاقة والمواد الغذائية خلال السبعينات .

(4) مثلاً دراسة Perry الطبيعية لحالة الولايات المتحدة والتي شرحناها في الفصل الرابع عشر .

(5) وجد Perry "Determinants of Wage Inflation around the World" في دراسته تحت عنوان: "Wage Inflation around the World" مع هذا الافتراض لعدد من الدول التي درسها .

ويظل هناك اقتصاديون آخرون يستطيعون أن يناقشوا بأنه سواء كان هناك ضغط متزايد للطلب الكلي في بعض او في معظم الدول ام لا فان ذلك ليس الا جزءاً من مجموعة واسعة من التغيرات التي حدثت . وربما مازالت تحدث حتى الان - والتي يساهم بعضها في تفسير التضخم المتزايد . ويميل الكاتب هنا - الى وجهة النظر - التي تتناسب مع رأيه الخاص في التضخم والذي تم شرحه في الفصل الرابع عشر - التي تقرر أن التضخم هو ظاهرة معقدة جداً لاتتوقف فقط على وجود اتجاه للضغط من جانب الطلب الكلي على الطاقة الانتاجية وهو ما قد يكون - أو قد لا يكون حدث فعلاً .

ويرى الكاتب أن زيادة وتسارع التضخم تعكس وجود تطورات تقدمية في معظم ، ان لم يكن في كل الدول - المشابهة سواء في الافكار أو السياسات أو الادوار الاقتصادية . كما تعكس وجود تغيرات في المؤسسات والاتجاهات والتطلعات ، في الاجراءات والتطبيقات ، وفي انواع القيادة العمالية والادارية ، والسياسية وتغيرات في نظام المعلومات والمعرفة والخبرة . وقد قام الكاتب في بعض المناسبات بذكر بعض أو كل من التغيرات التالية التي يوجد لدى الكاتب انطباع ذاتي على وجودها وهي :

- 1 - القبول المتزايد للفكرة التي تقرر أن تحقيق زيادة مستمرة في الدخول ليست فقط ممكنة نظرياً بل يمكن التوصل اليها فعلاً .
- 2 - القبول المتزايد لاعتبار مستوى « التوظيف الكامل » هدفاً مناسباً جداً للسياسة المالية للحكومة والسياسة النقدية ، ولغيرها من السياسات .
- 3 - اختفاء الخوف التقليدي وغير الرشيد في كثير من الاحيان ، من نتائج وجود عجز في ميزانية الدولة أو في ميزان المدفوعات .
- 4 - الانتقال من سياسة اسعار التحويل الثابتة تقريباً الى سياسة اسعار التحويل المرنة والمتغيرة . مما ساعد على رفع الضغط عن الحكومة من أجل تخفيض أو تفادي التضخم من أجل المحافظة على الاحتياطات من العملات والذهب .
- 5 - ظهور زيادة في نسبة الانفاق الحكومي - في كثير من الدول - الى الناتج القومي الاجمالي ، وزيادة الضرائب المباشرة ، وزيادة في الضرائب غير المباشرة (التي تؤدي غالباً الى زيادة الاسعار) لتمويل الانفاق الحكومي .
- 6 - الاعتراف المتزايد بحق اعضاء كل جماعة في المجتمع في حماية نفسها من التطورات الاقتصادية السيئة . وفي حق الجماعات التي لم تكن تتمتع بمزايا اقتصادية في الحصول على نصيب متزايد من الرفاهية العامة . وقد ادى هذا

THE COSTS OF INFLATION

تكاليف التضخم

يتركز اهتمامنا في هذا الجزء على تكاليف التضخم بحد ذاتها *per se*، يعني أننا لن نحاول هنا الأخذ في الاعتبار الرصيد الصافي لتكاليف وعائد التضخم بحد ذاته زائداً عائداً (أو تكاليف) الظروف التي قد تكون أدت إلى التضخم أو ارتبطت به. وبالتأكيد لدينا حاجة أن نأخذ في الاعتبار كلا من التكاليف والعوائد الصافية الناتجة عن السياسات المقترحة لمعالجة التضخم وذلك عندما نبحث في تلك السياسات ومع هذا فإن اهتمامنا منحصر الآن بدراسة تكاليف التضخم أو بعبارة أخرى عوائد تخفيض التضخم.

ومن الواضح أن لدى الجمهور فكرة خاطئة ومبالغ فيها حول تكاليف التضخم المعتدل *Moderate Inflation*، والفكرة الشائعة هي أن التضخم يؤدي إلى افقار الجميع، حيث يشتري الدولار (أو الليرة أو المارك) سلعة أقل عندما ترتفع الأسعار، وهذا يعني أننا نحصل جميعاً على سلعة أقل. والشئ الذي تخطئه هذه النظرة هو أن التضخم الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار التي يدفعها الأفراد يؤدي أيضاً بالضرورة إلى زيادة دخول هؤلاء الأفراد النقدية، حيث يحصل الأفراد على دولارات أكثر أو ليرات أو ماركات أكثر. ويحدث هذا لأن هناك مشتري يقابل كل بائع وعندما يقوم المشتري بدفع مبالغ أكثر يقوم بعض البائعين بالحصول على مبالغ أكثر. وحيث أن كل فرد تقريباً هو بائع ومشتري في نفس الوقت، وحيث أن المبيعات الكلية تتطابق مع المشتريات الكلية، وفستظهر لدينا الحقيقة التالية وهي: أنه إذا خسر البعض - نتيجة لارتفاع الأسعار التي يدفعونها بمعدل أكبر من المعدل العام لارتفاع الأسعار التي يتسلمونها - فإن البعض الآخر يكسب بالضرورة. والنتيجة هي أن الدخل الحقيقي لا يتأثر بالتضخم. ويجب تعديل هذا - التقرير العام بالاعتراف بوجود معاملات وتبادل دولي مما يؤدي إلى أن يكون الأفراد أو الجماعات المستفيدة أو المتضررة من التضخم تابعين لدول مختلفة. وكذلك بإدخال الاعتراف الخاص بوجود تعامل بين الحكومة والأفراد ومن ثم يمكن أن تكون الحكومة مستفيدة أو خاسرة قياساً إلى القطاع الفردي. وحيث أن التأثيرات المرتبطة بكون الحكومة مستفيدة أو خاسرة هي تأثيرات هامة جداً، فسوف نحفظ تحليلها بجزء خاص، ونستبعد الآن مؤقتاً من هذه المناقشة الأولية.

وعلى هذا فإذا استبعدنا التبادلات الدولية واستبعدنا (مؤقتاً) التعامل مع الحكومة، فإن التضخم قد يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي، وكذلك إلى إعادة

الاعتراف إلى التفاوض عن تصرفات أفراد هذه الجماعات الجماعية الهجومية سواء كان ذلك في المجالات الاقتصادية أو السياسية لتحقيق هذه الأهداف وقد أدى ذلك أيضاً إلى تفاقم متزايد من قبل كل الجماعات في طلب والدفاع عن حقوقها.

7 - زيادة حجم المعلومات والبيانات الإحصائية، وزيادة درجة الوعي بوجود واستعمال هذه المعلومات لقياس التغيرات في الأوضاع الاقتصادية النسبية للأفراد والجماعات.

8 - زيادة نسبة الأسعار التي تتحدد بواسطة الشركات الضخمة، وبصورة أساسية تلك الأسعار التي تتحدد بواسطة الطرق البيروقراطية، التي تجعل الأسعار حساسة فقط للتغيرات في تكاليف الوحدة، مما يمثل اعتماد كبيراً ومتزايداً على القواعد المرتبطة بالتعلم والخبرة، خاصة تلك المرتبطة بدوال الدخل أو الأسعار أو المقارنات التي تستخدم في حل مشاكل والخلافات التي تظهر بين رجال الأعمال والعمال أو لتفادي مثل هذه المشاكل.

9 - تزايد خبرة التعايش مع التضخم، مما يجعل الأفراد أكثر وعياً بمشاكلهم الحاضرة، وأكثر استعداداً لتوقعه في الغد.

وتميل معظم هذه التغيرات إلى تأمين مستويات عالية من الطلب الكلي معظم الوقت، مما يجعل إخطاء السياسة تميل كثيراً إلى ناحية فائض الطلب أكثر من ميلها إلى وجود عجز في الطلب. في حين أدت بعض هذه التغيرات إلى زيادة جمود الاجور والأسعار خاصة في اتجاه الانخفاض في الأسواق أو في الفترات التي يظهر فيها فائض عرض. كما أدت بعض التغيرات الأخرى إلى إضعاف المقاومة لمحاولات زيادة الدخل عن طريق رفع التكاليف والأسعار. وفي نفس الوقت أدت بعض التغيرات إلى زيادة تكاليف الحكومة مما جعل دافعي الضرائب يحاولون نقل هذه الزيادة إلى غيرهم (ليتحملوا عبأ الضريبة) من خلال زيادة الاجور والأسعار.

وربما يكون أهم مانتج عن هذه التغيرات هو ظهور التصرفات - الفردية والجماعية - التي تؤدي إلى تضخم وإطالة أثار الأحداث العرضية والمؤقتة بما فيها إخطاء السياسة - على الأسعار. والنتيجة هي أنه توجد الآن - فترات زمنية أقل تتميز باستقرار الأسعار أو بتضخم بطيء. ومن ثم فقد زاد احتمال وجود اتجاهات تضخمية عن ذي قبل، وأصبحت هذه الاتجاهات التضخمية تقوم على اكتاف مستوى عام للأسعار متزايد فعلاً مما يعني وجود اتجاه تراكمي ومتزايد للتضخم.

توزيع الثروة الحقيقية بين الافراد . ولكنه لا يؤدي بشكل تلقائي الى تخفيض الدخل الحقيقي الكلي او الثروة الحقيقية الكلية . ولكن عندما يؤثر التضخم بشكل ما على الناتج الاجمالي الحقيقي ، ومن ثم على الدخل الحقيقي الناتج من هذا الانتاج . فانه من الممكن العثور على اثر للتضخم على الدخل الحقيقي الكلي . والواقع فانه يوجد بعض الآثار للتضخم على الناتج الحقيقي والثروة الحقيقية ولكن قبل ان نتناول هذه الآثار نتناول أولاً اثر التضخم في اعادة توزيع الدخل والثروة .

إعادة توزيع الدخل الناتج عن التضخم :

Income Redistributions from Inflation

من الواضح أن الاسعار النسبية *relative Prices* تتغير خلال فترات التضخم التاريخية بحيث تؤدي الى تغيير في توزيع الدخل الحقيقي بين الاجور والارباح . وبين الافراد ذوي الدخل المرتفعة والافراد ذوي الدخل المنخفضة . وبين الريف والدينة . وبين الافراد الذين يحصلون على اجور وبين الافراد الذين يحصلون على مرتبات . وكذلك بين اموال المنظمين في نقابات والعمال غير المنظمين او بين جماعات أخرى مماثلة . ولكن من المعروف أن التغيرات في توزيع الدخل تحدث أيضاً في فترات استقرار المستوى العام للاسعار . عندما تتغير الاسعار النسبية . مع ثبات متوسط الاسعار . فهل يوجد سبب ما لتوقع حدوث تغيرات منتظمة في الاسعار النسبية نتيجة لوجود تغيرات في متوسط الاسعار ؟ فإذا كان الامر كذلك . فما هي الاسعار النسبية التي تتغير وهل توجد هناك شواهد عملية على حدوث ذلك ؟ او بعبارة أخرى هل يؤدي التضخم بحد ذاته وبشكل منتظم الى إعادة توزيع الدخل ؟

والاجابة هي . أنه اذا اخذنا الفئات الواسعة التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة . فإنه لا يوجد سبب نظري لان نتوقع حدوث مثل هذه الاعادات في توزيع الدخل على نطاق واسع . وأنه توجد شواهد عملية قليلة جداً تدعم امكانية حدوث ذلك . كما اننا نجد بالتأكيد أن الاجور قد ترتفع في فترات التضخم بمعدل اكبر من ارتفاع الارباح . ولكن العكس أيضاً صحيح . وكذلك من الممكن أن تزداد دخول الزارعين في بعض فترات التضخم بمعدل اكبر من زيادة دخول العاملين في المدن . ولكن العكس قد يكون أيضاً صحيحاً في بعض فترات التضخم الاخرى . ولقد كان

من الشائع أيضاً الاعتقاد بأن الرواتب الحقيقية - على الاخص رواتب الموظفين الحكوميين - تتخلف دائماً عن الاجور الحقيقية الاخرى في اثناء التضخم . ولكن لا يوجد - على الاقل في الوقت الحاضر - أية دلالة على حدوث ذلك . وبصورة عامة . فليس من الواضح تماماً أن التضخم يعمل في صالح الدخل الناتجة عن الثروة وضد الدخل الناتجة عن العمل او العكس . ومع ذلك وضمن مجموعة الدخل الناتجة عن الثروة . فإن الدخل الناتجة عن الفائدة تتخلف عن الدخل الناتجة عن الارباح . وذلك بسبب تحديد الدخل الناتجة عن الفائدة من خلال عقود طويلة الاجل . وكذلك بسبب أن معظم اسعار الفائدة قصيرة الاجل - خاصة اسعار الفائدة على الودائع - تخضع للحدود العليا الجامدة المحددة بوساطة الدولة . ومن الممكن بالتأكيد - أن توجد أيضاً حدود عليا على توزيع الارباح النقدية . ولكن يمكن ابطال أثر ذلك من خلال الارباح غير الموزعة والتي تؤدي الى رفع قيمة الاسهم والاوراق المالية . وبالتالي ونظراً لان الشركات المساهمة الكبيرة تميل الى أن تكون مدينة في الاجل الطويل بعقود ذات سعر فائدة محدد . فإن حاملي اسهم هذه الشركات سيستفيدون من أية خسارة يتحملها اصحاب السندات خلال التضخم .

وأحد اشكال إعادة توزيع الدخل الهامة هو إعادة التوزيع بين فئات العمر المختلفة . خاصة بين المتقاعدين وبين الافراد الذين مازالوا يعملون . وتتكون دخول المتقاعدين . بالتعريف . من دخول الثروة او التحويلات . ومع ذلك فضمن مجموعة المتقاعدين توجد اشكال عديدة مختلفة من الدخل التي يحصل عليها المتقاعدون من الثروة من ناحية وتختلف النسب بين هذه الاشكال من ناحية أخرى . ويكون رد فعل هذه الاشكال المختلفة من الدخل - بصورة عامة - على التضخم مختلفاً أيضاً . ونجد أيضاً أن كثيراً من المتقاعدين يحققون ادخاراً سلبياً بمعنى أنهم يقومون باستهلاك جزء من ثروتهم الحقيقية . مما يؤدي الى تداخل أثر التضخم على الدخل مع أثره على الثروة . ويحصل معظم افراد مجموعة المتقاعدين ذات الدخل المرتفع والاكثر ثروة وغنى . على دخولهم بشكل مباشر أو بشكل غير مباشرة من مدفوعات الفائدة المحددة بعقود طويلة الاجل . سواء تم ذلك مباشرة على ماتحتويه حافظة اوراقهم المالية من سندات أو اقساط التأمين التي تدفع لهم . أو ماشابه ذلك من ترتيبات . يتم استثمار اصولها اساساً في سندات . ومع الواضح أن دخل السندات ينخفض نتيجة للتضخم . وحيث أن الدخل المتوالد من السندات يرتبط الى حد ما بعدم الادخار - في شكل السحب المستمر من القيمة الاسمية للاصل - مما يتضمن استهلاكاً للثروة . وتنخفض قيمة هذه الثروة أيضاً نتيجة للتضخم .

ويعتبر افراد هذه المجموعة من أكثر المتضررين من التضخم، ونظراً لأن الاشخاص الذين يتقاعدون أو يقتربون من التقاعد يكونوا عادة ذوي تأثير سياسي واجتماعي كبير فانهم يعتبرون المصدر الرئيس للضغط السياسي على الحكومة لتفادي او لتكافح التضخم.

والمجموعة الاخرى من المتقاعدين هي المجموعة التي يحصل افرادها على دخولهم من ملكية الاسهم / أو العقارات ايضاً من الدخل الذي يرتبط بنوعاً من استهلاك رأس المال التدريجي ويمتلك. معظم الافراد الاغنياء ضمن هذه المجموعة اسهما مباشرة وكذلك نجد أن صناديق التقاعد الخاصة تقوم بالاستثمار في الاسهم مباشرة لمصلحة المتقاعدين والعمال. وتعتبر اصول هذه الصناديق والدخول المتولدة عنها ذات درجة عالية من رد الفعل على التضخم والتغير في المستوى العام للأسعار. وتزايد نسبة الدخول المتولدة عن مثل هذه الصناديق الى الدخل الاجمالية للمتقاعدين وبصورة عامة نجد أن المستفيدين من هذه الصناديق لا يهتمون كثيراً للتضخم.

ويوجد اخيراً - نظام الضمان الاجتماعي، والتحويلات الاخرى الى كبار السن الاخرين. ومنذ نشأة هذا النظام في الولايات المتحدة فإن الفوائد الناجمة عنه قد ارتفعت باستمرار (لأي فترة زمنية معطاة واقساط على شكل فئات) بمعدلات أعلى من معدلات ارتفاع الاسعار. وقد تم ذلك من خلال التشريعات القانونية التي أدت الى تعديل مستويات الدخول. وكذلك من خلال ادخال - في السنوات الاخيرة - مبدأ التصاعد التلقائي في الدخول نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة automatic cost-of-living escalator. ونتيجة لذلك فإن المتقاعدين الذين يعتمدون في دخولهم على نظام الضمان الاجتماعي - وأغلبهم من الفئات ذات الدخول المنخفضة - لا يتعرضون الى خسارة كبيرة من جراء التضخم. (١١)

(١١) تتمثل وجهة النظر الى نظام الضمان الاجتماعي (في الولايات المتحدة) الموضحة هنا في أن النظام هو بصورة أساسية نظام .. للتحويلات الجارية من الافراد النشيطين اقتصادياً - ويدفعون الضرائب (والتي تعكس التضخم الجاري في دخولهم) لاعانة المتقاعدين بواسطة دخول يمكن أن تعكس ايضاً التضخم. ويمكن للمرء أن ينظر الى النظام من زاوية أخرى - وهي النظرة القانونية والتقليدية - وهي كون النظام صندوق ضمان اجتماعي مملوك للدولة. ويقوم العمال واصحاب العمل - بدفع الاقساط الى هذا الصندوق خلال سنوات عمل العامل. مما يؤدي الى تكوين رأس المال يتم استثماره في السندات الحكومية. ومن ثم يتم إعادة توزيع رأس المال والفائدة المتراكمة على العامل خلال سنوات تقاعده. وضمن اطار هذه النظرة الى نظام الضمان الاجتماعي يحصل الافراد على دخول حقيقية ويستهلكون ثروة حقيقية أقل اذا كان هناك تضخماً عنه في حالة عدم وجود تضخم. ويعتبر المفهوم الاول للنظام ولاسباب كثيرة - أكثر واقعية.

التضخم وتوزيع الثروة : Inflation and the distribution of Wealth

ناقشنا في الفصول السابقة فعلاً أثر التضخم على الثروة الحقيقية الكلية باستخدام مفهوم « تأثير بيجو » Pigou effect - ونظراً لأن الثروة الفردية على شكل ديون لدى الافراد او على شكل أسهم تلغى بعضها البعض الاخر تماماً تجاه الخصوم الخاصة المقابلة. نجد أن الثروة الكلية الحقيقية تتكون فقط من قيم المخزون من السلع الحقيقية والدين الحكومي. والنقود الحكومية (حيث أن النقود المصرفية ماهي الا اصول وخصوم فردية). وتميل القيمة النقدية للثروة العينية الى الارتفاع مع ارتفاع مستوى أسعار السلع المنتجة حديثاً. وبالتالي فإن قيمة هذه الثروة الحقيقية لاتتأثر الا قليلاً نتيجة للتضخم. ولكن التضخم يؤدي الى تخفيض القيمة الحقيقية للديون والنقود الحكومية.

ومع ذلك فعندما نتناول تأثيرات التضخم في توزيع الثروة. فإن الديون الخاصة والاسهم لن يلغى بعضها بعضاً بشكل واضح. بل بالعكس فانها تسود تأثير وتوزيع الثروة. فمن الواضح ان المدينين يستفيدون من التضخم، في حين يخسر الدائنون (سواء كانوا دائنين للقطاع الخاص او للحكومة). ويشمل ذلك المدينين والدائنين الافراد لكل انواع الوسطاء الماليين.

ويتكون المدينون في الولايات المتحدة من الفئات الاتية،

- (١) الافراد الذين يشتررون البيوت السكنية ويتحملون ديوناً عقارية كبيرة.
- (٢) اصحاب مؤسسات وشركات الأعمال من كل الانواع. ويستفيد افراد كل من هاتين المجموعتين من التضخم بنسبة قيمة اصولهم العينية الى قيمة اصولهم المالية. وحيث أن المنازل والبيوت السكنية تمثل الجزء الاكبر من ثروة العائلات الشابة ذات الدخل المتوسط. والتي يكون عليها دين عقاري كبير وبالتالي يكون لديها ثروة قليلة في شكل مالي. فإن جزءاً كبيراً من هذه العائلات يستفيد من التضخم - بسبب الثروة - على الاقل. ونجد كذلك أن الافراد والهيئات التي تمتلك أسهم المؤسسات والشركات الكبيرة، سواء كانوا افراد او مؤسسات سيستفيدون من التضخم بسبب الثروة وبسبب الدخل. حتى على الرغم من أن أسعار الاسهم والتي تقيس بطبيعة الحال قيمة

الثروة - تعكس التضخم، عادة، ببطء وأنها تتأثر بعوامل أخرى كثيرة (١٧).

ويعتبر الخاسر الكبير من التضخم الافراد ذوي الدخل الثابت واصحاب الاصول النقدية ومن بينها الارصدة النقدية (حيث الدخل منها يساوي الصفر). وتقاس مقدار خسارتهم بمقدار ثروتهم. وتتضمن هذه الدخول الثابتة والاصول النقدية الثابتة، ديون معظم المؤسسات المالية وكذلك الديون المباشرة لرجال الاعمال. وعلى الرغم من أن المؤسسات المالية من الممكن أن تستفيد من التضخم (ربما ماعدا صناديق التقاعد نتيجة لان القيمة الاسمية لديونها ثابتة)، إلا أننا نرى من ناحية اخرى أن اصول هذه المؤسسات تتمثل أيضاً في مجموعة من الاصول ذات الدخل الثابت، وذات القيمة الاسمية الثابتة، مما يلغى جزءاً من المكسب. ومن المؤكد أن اصول المصارف تتكون أساساً من القروض القصيرة الاجل، ومن الاسم، فإذا قامت البنوك باحلال مجموعة من الاصول محل مجموعة اخرى، فانها تستطيع أن تحقق مكسباً من التضخم نتيجة لاسعار الفائدة المرتفعة التي تصاحب التضخم (انظر الجزء التالي). وبالإضافة الى ذلك، وعلى الرغم من أن معظم ديون المؤسسات المالية هي ديون قصيرة الاجل، أو تحت الطلب إلا أن الحدود العليا التي تضعها الحكومة تمنع أو تؤخر دفع أية زيادات في سعر الفائدة على هذه الديون قصيرة الاجل. وينتج عن ذلك - بالتاكيد - ما يعرف «بعدم التوسط» disintermediation حيث يقوم الافراد بسحب الودائع التي لاتدر فائدة أو الودائع التي تفرض على فوائدها رقابة بغرض تحويلها الى اصول تكون فائدتها غير خاضعة للرقابة. ومع ذلك فإنه توجد حدود على مدى الاستفادة من ذلك، كما قد لا يعرف كثيرون من صغار المودعين كيفية واتجاهات الاستثمار في اوراق مالية اخرى ذات فائدة.

وتعتبر مؤسسات الادخار والاقتراض، وبنوك الادخار اكثر المتضررين من التضخم. وذلك بسبب ثبات دخولهم خلال التضخم، والخسائر التي تتعرض لها حسابات الاسهم والودائع. وتمتلك هذه المؤسسات عادة، القروض العقارية طويلة الاجل ذات سعر الفائدة الثابت، في حين أن ديونها هي ديون ذات سعر فائدة

(١٧) اثبت النقاش الاخير، في صحافة الاعمال او في الصحافة العامة حول ما اذا كان التضخم يؤدي الى رفع اسعار الاسهم أم لا، ان التضخم ماهو الا واحد من عديد من العوامل التي تحدد اسعار الاسهم ومن الصعب جداً انكار حقيقة أن اسعار الاسهم يمكن أن تتغير بشكل حاد حتى ولو كان المستوى العام للاسعار ثابتاً لا يتغير.

متغير. وهي تستفيد عندما يتم سحب الودائع ذات سعر الفائدة المتغير، إلا أنها تضطر من ناحية أخرى الى بيع اصولها - قروضها طويلة الاجل - باسعار منخفضة تعكس سعر الفائدة الجاري في سوق العمليات المفتوحة وذلك لدفع طلبات سحب الودائع. كما تتأثر شركات التأمين أيضاً بالتضخم سلباً حيث تحتفظ بجزء كبير من اصولها في شكل سندات وقروض عقارية، وارتباطات بالاقتراض باسعار فائدة منخفضة (١٨).

آثار المحاسبة والضرائب : Effects of Accounting and Taxes

لا يمكن للاسف اظهار آثار التضخم على توزيع الثروة والدخل التي شرحناها سابقاً من خلال القيود المحاسبية العادية المستخدمة في المؤسسات والشركات الخاصة. بل، بالإضافة الى ذلك ونظراً لان الحكومة تستخدم هذه الحسابات لاغراض فرض الضريبة من ناحية ولاغراض تنظيم الاسعار من ناحية أخرى، فإنه ينتج عن هذه القيود الحسابية إعادة توزيع جديدة هامة في كل من الدخل والثروة. وتقوم محاسبة الشركات التقليدية، والتي تستخدم في قياس ثروة الشركة وممتلكاتها (حساب الميزانية) وكذلك لتسجيل دخل الشركة (حساب الارباح او الخسائر)، على بعض الطرق الخاصة في تقدير الاصول والخصوم والمبيعات والتكاليف، والارباح. إحدى هذه الطرق هي تقدير الاصول الثابتة - الارض - المباني والمعدات - بواسطة كلفتها الاصلية عند وقت الشراء (بصرف النظر عن أي تغيرات تالية في الاسعار) مطروحاً منها مخصصات الاندثار (ماعدا الارض)، والتي تقوم على أساس (١) التكاليف المبدئية (٢) طول «العمر الانتاجي» للاصل، (٣) طرق معينة مقبولة لتوزيع تكاليف الشراء على فترة «العمر الانتاجي» للاصل. وعلى هذا ونظراً لانه يتم تقييم اصول الشركات بواسطة تكاليف الشراء، فهي عادة تكون مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية خلال التضخم، في حين أن الاندثار يتم حسابه على اساس تكاليف الانتاج الجارية مما يؤدي الى تخفيضه، ومن ثم الى رفع الارباح المحاسبية. وكذلك نجد أن تقييم الاصول المالية يتم أساساً على أساس سعر الشراء، مما يؤدي الى فشل هذه الحسابات في عكس أية زيادة او انخفاض في القيمة السوقية، بما فيها التخفيضات التي تحدث نتيجة لارتفاع اسعار الفائدة خلال التضخم، وبالتأكيد لن تنعكس

(١٨) ومع ذلك نجد أن اصحاب معظم صناديق الادخار والاقتراض وكذلك البنوك الادخارية، وشركات التأمين - يستفيدون من التضخم على حساب هذه المؤسسات.

لتغيرات في المستوى العام للأسعار على قيمتها الحقيقية . (يؤدي ذلك الى وجود زيادة في تقدير قيمة الثروة الحقيقية . ولكنه لن يؤدي الى وجود تأثير على الارباح) .

ويتم حساب الديون على اساس قيمتها . وبالتالي يفشل ذلك في عكس حقيقة انه سيتم تسديد هذه الديون (في حالة التضخم) بدولارات ذات قيمة أقل من الدولارات التي تم الافتراض بها .

وعلى الرغم من أنه يتم تسجيل المخزون السلمي ، عند الحصول عليها - على اساس تكاليف شرائها . الا أنه عندما يتم استخدامها في الانتاج او عندما يتم اعادة بيعها فإنه يتم تقييمها (كجزء من تكاليف السلع المباعة) بوحدة من عدة طرق . لكن ذلك لن يؤدي الى أي اختلاف طالما يتم استخدام طريقة واحدة بانتظام . تمكس قيمة المخزون المتبقي - أي الذي تم شراؤه ناقصاً ما تم استخدامه في الانتاج - ما تم اعادة بيعه - الطريقة المستخدمة في تقييم الجزء الذي تم استخدامه او الذي تم اعادة بيعه . ومع ثبات الاسعار فإن معظم هذه الطرق تعطي نفس النتائج تقريباً . أما اذا كانت الاسعار متغيرة . فإن كل طريقة تعكس هذه التغيرات في اسعارها في اوقات زمنية مختلفة . وبكميات مختلفة . وبالتالي نحصل على نتائج مختلفة في تقييم كل من الثروة والارباح (9) .

ومن ناحية المبدأ يستطيع كل من المديرين واصحاب الاوراق المالية (المشترون حاملون للاوراق المالية) والمقرضون والموظفون الرسميون وغيرهم اجراء تعديلات نسجية في المستندات الحسابية العامة للشركات التي يهتمون بها . بحيث لا يعرف عند القرارات التي تم اتخاذها . والواقع أن معظم هؤلاء الافراد لا يعرفون كيف نومون بذلك (ربما ماعدا المديرين) . وكذلك يفترقون الى البيانات اللازمة لحقيق ذلك . وبالتالي يمكن القول اننا في حاجة الى تعديلات في طرق المحاسبة خاصة في فترات التضخم بغرض زيادة كفاءة اتخاذ القرارات . وبالتالي الى توزيع جيد للموارد الاقتصادية . ومما يزيد الامر سوءاً هو أن هذه المستندات المحاسبية تستخدم أيضاً كاساس لفرض الضرائب على رجال الاعمال (وحياناً) بغرض فرض ود على الاسعار) .

(١) تم انتقال الكثير من الشركات - خلال التضخم الاخير - الى استخدام واحدة من الطرق المسموح بها وهي طريقة « الاخير يخرج أولاً » - Last in , first out - والتي تؤدي الى تقييم المخزون المستخدم في الانتاج على اساس تكاليف الاحلال .

وتؤدي معظم عدم كفاءة طرق المحاسبة السائدة الى زيادات كبيرة في الضرائب الحقيقية على دخل رجال الاعمال خلال التضخم (10) كذلك سيختلف مدى عبء الضريبة من شركة الى اخرى ومن صناعة الى اخرى باختلاف طرق المحاسبة المستخدمة في كل منها . وكذلك نتيجة لاختلاف هيكل الاصول ، وطرق تقييم المخزون وهكذا . فاذا عرفنا أن المعدل الحدي لفرض ضرائب على ارباح رجال الاعمال في الولايات المتحدة يصل الى 50 ٪ بالمائة (الضرائب الفيدرالية وضرائب الولايات) فإن تأثير ذلك على صافي الدخل - بعد الضرائب - هو تأثير كبير . ويمكن أن تؤدي الضرائب التي تفرض على اساس طرق المحاسبة العادية بصورة عشوائية ، وغير معتمدة ، الى تخفيض كبير في حوافز الاستثمار .

وسيكون من الصعب علينا هنا أن نناقش الاصلاحات التي يجب أن تدخل على النظام المحاسبي . وذلك نظراً الى تعقيد المشاكل التي يتضمنها ذلك ، وحقيقة أنه لم يتم التفكير في هذا الموضوع من قبل المحاسبين او الاقتصاديين (11) .

ويتشابه تأثير التضخم على ضرائب الدخل الشخصي مع تأثير التضخم على ضرائب ارباح الشركات المساهمة . طالما كنا نأخذ في الاعتبار الدخل المتولد في الشركات غير المساهمة . وكما أشرنا من قبل - واذا اخذنا في الاعتبار ثبات مقدار السماحات والاعفاءات في الولايات المتحدة - فإن تأثير التضخم على ضرائب الدخل الشخصي يميل الى أن يخفض من الدخل الحقيقية وبالتالي يخفض من الطلب الكلي . وكما لاحظنا من قبل فإن التضخم يمكن أن يؤدي أيضاً الى تخفيض الانفاق الحكومي الحقيقي . اذا لم تقم الحكومة بزيادة الانفاق النقدي للمحافظة على مستوى معين من الانفاق الحقيقي . وهذا بدوره يؤدي الى تخفيض الطلب الكلي مرة أخرى . وقد تكون هذه النتائج مرغوب فيها اذا كان التضخم ناتجاً عن زيادة الطلب الكلي او قد يكون مرغوباً فيها - بصرف النظر عن اسباب التضخم لتخفيض الطلب الكلي - في اطار سياسة لمكافحة التضخم . اما اذا لم يكن الوضع كذلك . فإن أثر التضخم على ميزانية الدولة يؤدي فقط الى ظهور ظروف صعبة

(10) ولكن ليس كل رجال الاعمال . فمثلاً حسابات دين رجال الاعمال على اساس قيمة الدين تعمل في الاتجاه المعاكس . وكذلك نظراً لانه يتم تقييم الاصول العينية على اساس كلفة الشراء وليس على اساس القيمة الحالية في السوق او قيمة الاحلال فإن الضرائب على الملكية تكون أقل مما يجب .

(11) أنظر مع ذلك التحليل والاقتراحات التي قدمها كل من

J.B. Shoven, J.I. Bulow: Inflation Accounting and non financial corporate profits, In Brookings paper on Econ. activity 3: 1975, PP. 613-70, and 1: 1976, 15 - 66.

أفراد من خلال تخفيض استهلاكهم (أو مدخراتهم) ومن خلال زيادة معدل
طالة .

تضخم المتوقع في مقابلة التضخم غير المتوقع

Expected Versus Unexpected Inflation

في الجزء السابق قمنا بتحليل الآثار السلبية للتضخم على إعادة توزيع الدخل
لثروة . وكذا قصد بالتضخم هذا التضخم غير المتوقع أو تضخماً لم يكن متوقفاً
سابقاً . وبالطبع يمكن إجراء تحليل مماثل (ولكن أقل احتمالاً وارتباطاً
الموضوع) للآثار التي يمكن أن تحدث نتيجة وجود انكماش غير متوقع أو لم
يكن متوقفاً تماماً .

وتوجد فرضية هامة في علم الاقتصاد وهي أن التضخم (أو الانكماش) المتوقع
يضر أحداً على الإطلاق . ويرجع ذلك إلى أنه ، إذا عرفنا من خلال التوقعات أنه
يحدث تضخماً (أو انكماشاً) وبكميات أو مستويات معروفة ، فإن كل فرد حينئذ
يكون قادراً على القيام بتعاقدات للمبيعات في المستقبل - سواء لخدمات عناصر
ناحية أو للسلع التي ينتجها - تأخذ في الاعتبار التغيرات التي ستحدث في أسعار
تكاليف السلع الأخرى . ويستطيع ، بعد ذلك ، أن يحمي نفسه من الخسائر
ويرفض أن يحصل الآخرون على أية أرباح استثنائية على حسابها . وسوف
مرف أنه - عندما يقوم بإدارة ثروته - سيحدث تغيير في القيمة الحقيقية لمدفوعات
فائدة الثابتة في المستقبل ، وكذلك في تسديد الديون الاسمية . ويمكنه بالتالي أن
يجري تعديلات في السعر الذي يدفعه الآن مقابل شراء هذه الأصول . بحيث
مكس ذلك التغيرات التي ستحدث في المستقبل . أو عندما يقوم باقراض شخص ما
إن فإنه سيطلب سعر الفائدة الذي يعرضه عما يمكن أن يحدث في المستقبل من
تغيرات في القيمة الحقيقية للفائدة وفي قيمة القرض نفسه .

ومن ناحية سيكون المشترون الذين يتعاقدون الآن على شراء سلع وخدمات
تسلم لهم في المستقبل ، وهم يتوقعون حدوث تغيرات في أسعار السلع التي
يبيعونها ، على استعداد لقبول الأسعار مرتفعة للسلع التي يشترونها الآن بحيث
كون موازية للأسعار التي يتوقعون البيع بها . وستؤدي المنافسة بين المشتريين ذوي
توقعات المتشابهة إلى حدوث التغيرات المتوقعة في الأسعار . وكذلك سيكون
أشخاص الذين يفترضون الآن على استعداد لدفع أسعار فائدة مرتفعة لتعويض

القرض عن الخسائر المتوقعة من التضخم . ويرجع ذلك إلى أنهم يعرفون أنهم
سيقومون بتسديد القرض والفائدة بدولارات ذات قيمة مختلفة . وتؤدي المنافسة بهم
إلى دفع مثل هذا السعر المرتفع من الفائدة .

والنتيجة التي نصل إليها هي أن التضخم المتوقع لا يضر بأحد على الإطلاق .
وأن الزيادة أو الانخفاض غير المتوقع في معدل التضخم (الانكماش) هي
التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة .

والواقع أن هذا التقرير الخاص بأن التغيرات المتوقعة في الأسعار لا تضر أحداً
مثله مثل التقارير المماثلة هو تقرير صحيح ولكن ليس له معنى في نفس الوقت .
ويبدو هنا أنه من الممكن أن نوافق - إذا ركزنا الانتباه على الحالة المرتبطة بدراستنا
هنا وهي التضخم - على أنه من الضروري أن يكون معدل التضخم معدلاً مستقراً
حتى يمكن أن نتوقع التضخم . ولكن لم يحدث إطلاقاً أن كان التضخم بمعدل
مستقر . والواقع قد يتضمن الحديث عن التضخم المتوقع توقفاً كاملاً وهو في نفس
الوقت ذو معدل مستقر تناقضاً صريحاً . ويرجع ذلك إلى أنه بصرف النظر عن
أسباب التضخم وما إذا كان التضخم راجعاً إلى زيادة في الطلب أو ارتفاع التكاليف -
فإن هذه الأسباب تستمر في أحداث آثارها - إذا أخذنا في الاعتبار التوقع العام
والثابت للتضخم - اظهر معدلات تضخم أكثر ارتفاعاً . والنتيجة هي أنه حتى
يكون هناك تضخم بمعدل مستقر ، فإنه يجب أن نتوقع تضخماً بمعدل متناقص .
ثم يتم دائماً إخفاق التوقعات باستمرار . وبالإضافة إلى ذلك ، وحتى إذا تم التأكيد
على صحة التوقعات من خلال الأحداث ، سيكون هناك توقعات مختلفة قد اختلفت
بجميعها تقريراً - ولكن بعضها في اتجاه واحد والآخر في اتجاه معاكس . بمعنى
أنه ينتج عن بعض التوقعات مكاسب غير متبادلة وعن بعضها الآخر خسائر غير
متبادلة . وعلى أية حال فإن كل التقديرات حول تكاليف التضخم المتوقع هي
تقديرات مثالية (ميثاقية) إذا عرفنا أنه لم يحدث مطلقاً ظهور تضخم بمعدل
مستقر لأي فترة زمنية طويلة في أية دولة من الدول . وأنه لا توجد لدينا أية شواهد
تدل على أنه يوجد تضخم تم توقعه توقعاً كاملاً وبدقة . في حين توجد شواهد كثيرة
وغالباً (شوائية) تدل على أن معدلات التضخم كانت معدلات غير متوقعة .

ومع ذلك يوجد التقارير حول تكاليف التضخم المتوقع أو غير المتوقع فائدة
كبيرة وهي تذكرنا دائماً أنه بصرف النظر عن طبيعة توقعات الأفراد حول تغيرات
الأسعار التي ستؤثر عليهم في المستقبل - وبما فيها التوقعات الخاصة بوجود تغيرات
سلبية أو مساهمة الصفر - فإن هذه التوقعات تؤثر على سلوك هؤلاء الأفراد دائماً .

ويرجع ذلك الى أن كل فرد يرتبط بتعاقد ينتج عنه مدفوعات أو استلام اموال يقوم بالراهنة على المستقبل .. وهذا يتطلب وجود توقعات سواء كانت هذه التوقعات ناتجة عن وعي أم لا . والواقع فإن أي قرار يرتبط بالمستقبل يتضمن نوعاً أو آخر من المراهنة . فمثلاً تغيير مكان السكن أو الاعداد لمهنة معينة . أو شراء أصل ذو عمر طويل . كلها قرارات تتضمن نوعاً من المراهنة سواء كان هناك تعاقد أم لا . ويرجع ظهور التغيرات في توزيع الدخل والثروة غير المتوقعة ، وثم « غير العادلة » Unjust الى الفشل في تحقيق هذه التوقعات بشكل كامل - في كلا الاتجاهين - أي سواء تحققت خسارة أو مكسب .

ويتطلب ارتفاع الانتاجية وما ينتج عنها من دخول مرتفعة في مجتمعات الاقتصاد الحديث ، ضرورة أن يقوم الافراد بمثل هذه المراهنات مثلاً على أنهم يشتركون في التعامل في اسواق كبيرة ، ويقومون بالتعاقد ، صراحة أو ضمناً ، على بيع خدمات عملهم / أو سلمهم المستمرة ، على أنهم يتعاملون في اسواق لرأس المال تسمح بالفصل بين قرار الادخار وقرار الاستثمار ، على أن المنشآت (والحكومة) تخطط لنشاطاتها الاقتصادية ثم تفرض أو تتطلب وجود التزامات تتحقق خلال الزمن .

وعلى الرغم من أنه من الممكن - حتى مع ثبات مستوى الاسعار العام - أن تظهر ارباح أو خسائر غير اعتيادية ، اذا حدث تغير غير متوقع في الاسعار النسبية (لم يمنع من تحقيق كل التوقعات) ، فإن التغيرات في المستوى العام للاسعار يؤدي الى مضاعفة الارباح أو الخسائر غير الاعتيادية . وتؤدي مثل هذه الارباح أو الخسائر غير الاعتيادية الى زيادة عدم الامان الشخصي ، وإلى تخفيض درجة رضاء الفرد (حتى هؤلاء المستفيدين من التضخم) وزيادة القلق والاضطراب بين الافراد . وهي بعد ذلك تعتبر مخربة للبناء الاجتماعي والسياسي وفي النهاية مفسدة بالكفاءة الاقتصادية .

وعلى هذا فإن التحدث عن التضخم (أو الانكماش) المتوقع هو مسألة غير واردة . أن طبيعة الامر هنا تتصل بأن التوقعات غير مؤكدة . ومع ذلك فإن اتخاذ القرارات ضروري ، وأن هذه القرارات تقوم على اساس التوقعات غير المؤكدة . وسيظهر أن معظم نتائج هذه القرارات هي غير ما كان متوقفاً . وتؤدي التغيرات في الاسعار الى زيادة الفجوة بين التوقعات وبين ما يتحقق فعلاً ، ويؤدي ذلك الى زيادة عدد المفاجئات السارة وكذلك زيادة عدد المفاجئات غير السارة .

وبصرف النظر عما اذا كانت هذه المفاجئات السارة أو غير السارة تؤدي الى التأثير في الطبقات أو الجماعات الاجتماعية والاقتصادية . (مثلاً الافراد الذين يعرضون خدمات العمل في مقابل الافراد الذين يعرضون خدمات عناصر الانتاج الاخرى . العمال المنظمون في نقابات في مقابلة العمال غير المنظمين في نقابات . سكان الريف مقابل سكان المدن ... وهكذا) - ومثل هذه التأثيرات ضعيف عموماً - أم لا ، الا أن وجود التغيرات في المستوى العام للاسعار يؤدي الى مضاعفة هذه التأثيرات عند المستوى الفردي . ويؤدي هذا الى تخفيض مستوى رضاء وسعادة الافراد سواء كان يؤدي أيضاً الى تخفيض الناتج الكلي الحقيقي أو معدل الدخل الفردي أم لا . وستتناول الآن في الجزء الآتي ماذا كان ذلك فعلاً يؤدي الى تخفيض الناتج القومي الحقيقي وإلى أي مدى .

التأثيرات على الناتج الكلي والكفاءة الاقتصادية

Effects on Aggregate Production and Efficiency

تجمعت لدينا الآن من خلال عدد من الفصول السابقة قائمة طويلة من التأثيرات المحتملة للتضخم على الطلب الكلي ، وثم ومع بقاء الاشياء الاخرى على حالها - على الناتج الكلي والدخل . وكل هذه التأثيرات التي سترد في القائمة الآتية هي تأثيرات سلبية ماعدا التأثيرين الاخيرين :

- 1- من خلال زيادة الطلب على النقود مع ثبات المعروض منها بحيث يؤدي ذلك الى رفع اسعار الفائدة .
- 2- من خلال تخفيض القيمة الحقيقية لثروة المستهلكين ، مما يؤدي الى تخفيض الطلب الاستهلاكي .
- 3- من خلال رفع معدل الضرائب الفعال ، وتخفيض القيمة الحقيقية للانفاق الحكومي ، مما يؤدي الى أن تصبح السياسة المالية سياسة انكماشية .
- 4- من خلال رفع اسعار السلع المحلية بالمقارنة مع اسعار الواردات مما يؤدي الى تخفيض الصادرات وزيادة الواردات .
- 5- من خلال زيادة خوف وعدم اطمئنان المستهلكين ، مما يؤدي او الى زيادة الميل للادخار .
- 6- من خلال زيادة الاسعار في المستقبل بالمقارنة مع تكاليف السلع الاستثمارية الجارية مما يؤدي الى تشجيع الانفاق الاستثماري .

7- من خلال تشجيع الشراء الحالي بدلاً من الشراء في المستقبل مما يؤدي الى زيادة الاستهلاك والاستثمار.

ويمكن القول بأن الآثار الخمسة الاولى هي آثار التضخم الفعلي أو الجاري ، أما التأثيران السادس والسابع فهما تأثيرا التضخم المتوقع . ومن المفترض أنه من الممكن اتباع سياسات مالية / أو نقدية مناسبة لازالة هذه الآثار .

وبالاضافة الى ذلك سنتناول بعض الآثار المحتملة للتضخم على جانب العرض في الاقتصاد ، وهي آثار ليس من السهل ازلتها حتى من الناحية النظرية . وتؤدي هذه الآثار بصورة اساسية الى تخفيض الناتج القومي الحقيقي الذي يمكن انتاجه بكميات ثابتة من المدخلات من عناصر الانتاج . وتتضمن هذه الآثار ما يأتي :

1- يميل التضخم - أو التضخم المتوقع على الاقل - الى العمل على زيادة انتاج السلع بالنسبة الى انتاج الخدمات . والى زيادة انتاج السلع المعمرة بالنسبة الى انتاج السلع غير المعمرة ، وذلك بشكل غير طبيعي ومصطنع . ويحدث هذا نتيجة للاعتقاد بأن تكاليف انتاج هذه السلع الآن يعتبر أقل من تكاليف انتاجها في المستقبل . ويشبه هذا الأثر رقم (7) في القائمة السابقة . ولكننا ننظر اليه الآن على اساس أنه يؤدي الى تداخل الانتاج والى تخفيض الناتج الحقيقي المتاح للاستهلاك الجاري . وبعبارة أدق فان ذلك يؤدي الى تشجيع المنشآت على تراكم المخزون بمعدل اكبر مما يحتاجون اليه فعلاً ، والى بناء المصانع ، وشراء المعدات في وقت مبكر عما هو ضروري . ويحاول الجمهور باستمرار ، في الدول التي يكون التضخم فيها تضخماً مستمراً ، الى تحويل النقود الى سلع بمجرد الحصول عليها ، وقبل أن تنخفض قيمتها . وتظهر المباني غير الكاملة في كل مكان تنتظر حصول اصحابها على دخول لتمويل اكمال البناء ، وتصدأ المكائن في انتظار الاستعمال ويتكوم الفحم باكثر من الحاجة . وهذه بعض الامثلة على عدم الكفاءة التي يخلقها التضخم وتظهر أمثلة أخرى في كل مكان .

ويمكن للاقتصادي أن يقول إن ذلك كله يعني غياب التمويل المناسب للاستثمارات ذات الانتاجية الماثلة - ربما يكون ذلك بسبب وجود حدود عليا على اسعار الفائدة . كما أن ذلك يعني غياب المؤسسات التي تستطيع تقديم اشكال مختلفة للاستخدام الفعال والمنتج للادخارات التي تحققها الوحدات الصغيرة أو ذوي الدخل المنخفضة . ولكن نجد دائماً أن ذلك ليس من السهل تحقيقه وقد لا يكون ذلك اقتصادياً أيضاً .

2- ويرتبط الأثر الثاني بالأثر الاول ويعتبر مكملاً له ويظهر هذا الأثر في ترشيد استعمال النقود والودائع الى أقصى درجة ممكنة ، مما يتطلب رحلات أكثر الى البنك ، واجراء تبادل بأقل مما هو اقتصادي . وتصفيات متكررة للحسابات أكثر مما هو اعتيادي . وكل ذلك بغرض عدم الاحتفاظ بالنقود التي تنخفض قيمتها باستمرار ومرة أخرى فمن المحتمل أن يقول الاقتصادي إنه من الممكن حل هذه المشكلة برفع القيود المفروضة على اسعار الفائدة على الودائع لاجل ، وفرض دفع فائدة على الودائع تحت الطلب . ولكن في كثير من الدول لا يتم استخدام الودائع تحت الطلب من قبل معظم الافراد ، وكذلك ليس من المعقول فرض دفع فائدة على الاحتفاظ بالنقود .

3- يتم تحويل نشاط الادارة النادر من ادارة الانتاج والمحافظة على كفاءته ، ومحاولة تحقيق الرشادة الاقتصادية والتطوير ، والانشطة الانتاجية الأخرى الى نشاط المضاربة ومحاولة الحماية من (أو الاستفادة من) التضخم . ويتم تخفيض الاستثمار في العنصر البشري لصالح الاستثمار في رأس المال العيني أو حتى مجرد الاستثمار في المخزون الذي يتم بيعه فيما بعد .

4- يتم ابتعاد الجمهور عن التعامل بواسطة العقود طويلة الأجل ، نظراً لان كل هذه العقود تتضمن مخاطر كبيرة في فترات التضخم . وهم بذلك يضحون بالفرص الكبيرة التي يمكن أن تؤدي الى تحسين كفاءة الانتاج ، كما يبنرون الموارد في المفاوضات والمساومات المتكررة .

5- يؤدي التضخم الى تحطيم أو الاضعاف من فائدة كل أنواع معلومات السوق التي يقوم الافراد بتراكمها من خلال معاملاتهم عند مستوى ثابت للأسعار . وتتطلب كل معاملة جديدة الحصول على معلومات جديدة لايجاد المصدر الارخص والنوعية الافضل والمناسبة .. وهكذا . وتصبح عملية الشراء بالنسبة الى العائلة أو المنشأة عملية شاقة واكثر صعوبة تشبه الى حد كبير عملية الشراء التي يقوم بها فرد يستخدم نقوداً جديدة لأول مرة . ويتطلب تحديد ما اذا كانت « الصفقة جيدة » أم لا واجراء عمليات حسابية معقدة لتحديد مستوى السعر بالعملة القديمة . وعلاقة هذا السعر بأسعار السلع الأخرى . وهذا يتطلب معرفة اسعار هذه السلع قبل اتخاذ القرار بشراء السلعة موضع الاعتبار . (12)

(12) قام A. Okun بتطوير هذه النقطة بالتفصيل في دراسته الممتازة التي سبق أن أشرنا اليها وهي بعنوان : «Inflation: Its Mechanics and welfare cost» Brookings paper on economic Activity 2: 1975, pp 351-90.

ولا يعرف الاقتصاديون كيف يمكن قياس مدى وأهمية هذه التأثيرات للتضخم على التوزيع والانتاج. ومن الواضح أن هذه التأثيرات تحدث. إلا أنها لاتتفق عقبة أمام الاداء الاقتصادي المعقول أو حتى أمام التطور الاقتصادي. وقد استطاعت بعض الدول - مثلاً في أمريكا اللاتينية - التعايش مع معدلات تضخم تتراوح من 30 إلى 150 بالمائة سنوياً، وذلك لعشرات السنين بدون أن ينهار الانتاج أو مستويات المعيشة. وقد استطاع بعضها أن يحقق نوعاً من النمو الاقتصادي. ولكن الكاتب يعتقد أن اقتصاداً مركباً بدرجة كبيرة ويعتمد على نظام السوق بشكل رئيس مثل الاقتصادات الغربية، لاتستطيع ابدأ التعايش مع أو البقاء تحت مثل هذه الشروط.

التضخم واسعار الفائدة INFLATION AND INTEREST RATES

استطاع I. Fisher أن يكون النظرية القائلة بأن التضخم يؤدي الى رفع اسعار الفائدة. وأن التضخم المتوقع ينعكس تلقائياً وبشكل كامل على اسعار الفائدة المتوقعة. وذلك لأول مرة في مقالته عام 1890 (التي قام بتطويرها في دراسات لاحقة) (13). وفي مثل هذه الحالة فإن سعر الفائدة الفعلي سيتكون من جزأين، الاول هو «السعر الحقيقي» *real rate* «وهو يتحدد طبقاً للنظرية الكلاسيكية عند مستوى التوظيف الكامل، عن طريق كل من «الانتاجية» و«الامتناع عن الاستهلاك». بالإضافة الى الجزء الثاني الذي يمثل معدل التضخم. وحيث أن التغيرات في السعر الحقيقي هي تغيرات بطيئة جداً وصغيرة فإن معظم التغيرات في معدلات اسعار الفائدة الفعلية تمثل أو تعكس معدلات التضخم المتوقعة (14).

وقد رأى Fisher نفسه أن معدل التضخم المتوقع يتأقلم تدريجياً ويبطئ مع التغيرات التي تحدث في معدل التضخم الفعلي. وقد رأى أن الشواهد التاريخية تدعم هذه النظرية. ولكن يصير معظم الاقتصاديين الذين يؤيدون نظرية «التوقعات الرشيدة» (15) على أن معدل التضخم الحالي يجب أن يساوي دائماً

(13) I. Fisher: «

"Appreciation and Interest," AEA Publications, Series Three (II) (August, 1896) 331-42; for later treatment see his *The Theory of Interest* (Macmillan, 1930) pp. 399-451. (Reprinted, 1965, by A. M. Kelley.)

(14) ركزت نصريه Fisher على أهمية «التفصيل الزمني» وهو يمثل تفضيل المستهلكين للاشباع العالي عن الاشبع في المستقبل ويعتبر هذا التفضيل مستقراً الى درجة كبيرة. حتى من جيل الى جيل آخر.

(15) كما شرحه في الفصل السابع وأثره البها باختصار في الجزء الخامس بنظرية Fried man في نظرية التضخم التوقعية في الفصل الرابع عشر.

معدل التضخم المتوقع. ويتحدد كل منها بمعدل التغير في المعروض النقدي *M*. ويتضمن ذلك أن المعدل الجاري لسعر الفائدة يجب أن يتساوى مع معدل الفائدة الحقيقي زائداً معدل التضخم الجاري. إلا أنه يبدو أن البيانات لاتتفق مع هذا الافتراض. وهذا يؤدي الى ازعاج هؤلاء الاقتصاديين بدرجة أقل مما يعتقد الكاتب نفسه (16). ولقد سبق أن شرحنا من قبل لماذا وكيف يتساوى كل من معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المتوقع في الجزء الخاص «بالنماذج التوقعية» في الفصل الرابع عشر. اما كيف ولماذا يجب ان يتضمن معدل سعر الفائدة المعدل المتوقع من التضخم، فقد تم افتراضه في الجزء السابق، حيث يقوم كل من المقرضين والمقرضين بتحديد سلوكهم على اساس التوقعات المؤكدة بأن كل ما يتم دفعه من فوائد (وتسديد أصل الدين فيما بعد) تقل قيمته باستمرار بمعدل التضخم المتوقع، ولا يكون المقرض مستعداً للاقراض من ناحية ولن يوجد لدى المقرض دافع على الموافقة (خاصة اذا لم تضطره الى ذلك ظروف المنافسة) على الاقتراض من ناحية أخرى الا اذا كان سعر الفائدة يتضمن هذه التوقعات. ويبدو هنا وجود افتراض ضمني - خلف المناقشة - وهو أنه يوجد لدى كل من المقرضين والمقرضين بديل آخر وهو شراء الاصول الرأسمالية عند المستوى الجاري للاسعار ثم يراقبون ارتفاع اسعارها واسعار المنتجات التي تساهم هذه الاصول في انتاجها، حتى ولو كان الناتج الحقيقي ثابتاً، أي مع ثبات الانتاجية الحدية لرأس المال. ويتم كذلك افتراض أن جميعهم متنافسون في سوق منافسه كاملة واخذون للاسعار «Price takers».

والواقع، فانه لا يوجد امام معظم المقرضين (سواء كانوا مدخرين مباشريين او كانوا مؤسسات مالية وسيطة) مثل هذه الاختيارات، كما أن المقرضين لا يواجهون بمثل هذه المنافسة الحادة من المنافسين المحتملين الذين يشاركونه معرفته الخاصة بالسوق وتوقعاته المؤكدة بأن معدل التضخم الجاري سيستمر طوال فترة العمر الانتاجي للاصول الرأسمالية التي يتم شراؤها الآن. ولكن اذا لم يكن هناك توقع بأن معدل التضخم سيستمر طوال فترة العمر الانتاجي للاصل الذي يتم شراؤه اليوم (أو على الاقل طول فترة القرض الذي يمول عملية الشراء. وكذلك

(16) من السهل أن نوضح هذه الحقيقة عن طريق قيام طرح نسبة التغير السنوي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك او الرقم القياسي لاسعار الجملة او من معامل انكماش الناتج القومي الاجمالي من أي سلسلة لاسعار الفائدة (مثلاً سندات الخز، Moody's Aaa Corporate Bonds، معدل الافتراض المتوسط (أو المبدئي). ومع ذلك يحارب اصحاب نظرية التوقعات الرشيدة لقبول هذه النظرية وكمثل جيد انظر

: T. J. Sargent, "Rational Expectations, the Real Rate of Interest, and the Natural Rate of Unemployment," *Brookings Papers on Economic Activity*, 2: 1973, pp. 429-72.

إذا لم يوجد هناك منافسون لديهم نفس المعلومات . وإذا اخذنا في الاعتبار أن خبرة رقدرة كل منهم على إدارة الاستثمار الممكن هي إدارة كفوة . فانه لا يرجع أي سبب يحتم ضرورة أن يحترق سعر الفائدة على معدل التضخم الجاري .

ويحاول بعض الاقتصاديين الذين يعترفون بعدم وجود تضمين كامل لمعدل التضخم الجاري في سعر الفائدة . أن يفسروا هذا الفشل (أو التباطؤ في التضمين) ، بالقول بأنه عند معدل منخفض من التضخم . فإن الامر بالنسبة للكثيرين لا يستحق عناء تقدير معدل التضخم الحقيقي . وأن يتحملوا مشقة التفاوض والمساومة عند الاتفاق على عقود القروض . ولكن يبدأ كل من المقرضين والمقترضين التحسب والاخذ في الاعتبار اثار التضخم عندما يبدأ التضخم في الارتفاع ويصبح أكثر وضوحاً . ولكن ذلك بالتأكيد ليست هي نظرية « التوقعات الرشيدة » . ويمكن أن يناقش المرء الذي يؤيد نظرية « التوقعات المتكيفة » بأن سرعة ومدى التكيف الذي يحدث في معدل التضخم المتوقع ليتلاءم مع معدل التضخم الجاري تتوقف على أو تكون دالة في معدل التضخم نفسه . ويصبح التكيف كاملاً وأنيباً عندما يتحول « التضخم الى تضخم جامح » . وهذه افتراضات معقولة ولكنها بحاجة الى دراسات تطبيقية لتقييمها بشكل كامل .

وربما يكون أفضل حكم هنا هو حكم Irving Fisher وهو أن التضخم يميل الى رفع أسعار الفائدة لانه يميل الى رفع معدل التضخم المتوقع . ولكن يتم تأقلم المعدل المتوقع ببطء وبالتدريج مع المعدل الجاري للتضخم . وتؤدي المنافسة الى ادخال وتضمين هذا المعدل المتوقع من التضخم ببطء وبشكل تدريجي في سعر الفائدة السائد في السوق . ولكن خلال ذلك يؤدي التضخم الى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المقرضين والمقترضين .

السياسات ضد التضخم (17) Policies Against Inflation

وبصرف النظر عن ماهية حقيقية تكاليف التضخم - والتي يمكن ملاحظة بعضها في القياسات الاحصائية العادية للنتاج والدخل الكليين وكذلك في احصاءات توزيع كل منها - فإن الحقيقة الواضحة هي أن التضخم أمر غير مرغوب فيه وغير

(17) تم اقتباس بعض اجزاء هذا القسم بشكل جوهري من دراستين سابقتين للكاتب احدهما تحت عنوان " Stemming World Inflation (Atlantic Institute, 1971); and "Roles and Limits of Incomes Policy," The Oriental Economist, 42 (April 1974), also published in Japanese.

مستحب . وقد ينعكس هذا جزئياً من خلال قصر النظر الذي يسمح لكل فرد بأن يلقى « باللوم » على شيء غير مشخص يطلق عليه « التضخم » عندما ترتفع الاسعار التي يدفعها في شراء السلع والخدمات . وفي نفس الوقت يُرجع الزيادة التي حدثت في دخله الى عمله الجاد واجتهاده أو الى نجاح نقابته في الحصول على الزيادة أو يشي على سياسة الحكومة أو مجرد أن يتسم من الفرصة نتيجة لهذا الثراء . ويميل الفرد الى أن يقرر بأنه مهما كان سبب الزيادة في دخله فقد كان من المؤكد انها ستحدث في كل الحالات . ولكن التضخم أخذ منه بدون وجه حق ما كان حقاً له . ومن ثم يجب أن يلقى اللوم على فرد ما أو على شيء ما . وعلى الحكومة أن تقوم « بعمل ما » لمقابلة هذا الوضع . ونظراً لانه توجد بعض التكاليف الحقيقية للتضخم . فمن الأفضل أن يكون للسياسات التي تحاولها الحكومة بعض التأثير . ويتناول هذا الجزء أربعة انواع من السياسات العامة - وهي سياسات ليست متنافسة يمكن أن تقوم بعمل شيء ما من أجل تخفيض التضخم أو وضع حد له .

سياسات التحكم في الطلب

Demand Management Policies

إذا كان التضخم يظهر دائماً بشكل وجود فائض في الطلب الكلي وبحيث يفوق الطلب الكلي الذي يحقق معدلاً مقبولاً من البطالة فإن السيطرة على التضخم تصبح أمراً سهلاً . وكل ما يجب عمله هو استخدام السياسة المالية / أو السياسة النقدية « لادارة » الطلب الكلي بحيث نحافظ على معدل البطالة قريباً من المعدل المقبول .

أما إذا كن هناك « تبادل » مستقر بين التضخم وبين البطالة - أي يكون منحني Phillips طويل الاجل منحنى غير عمودي - حينئذ تكون مهمة واضعي السياسة الحكومية مهمة شاقة . وتصبح مهمتهم الاساسية هي محاولة تفسير الخسائر التي تنتج عن أية تركيب لكل من التضخم والبطالة . ويمكن القيام بذلك اذا اعطينا لكل وحدة من البطالة أو وحدة من التضخم مستوى معيناً من « التكاليف الكمية » Quantitative Costs . ونفترض أن هذه التكاليف تتزايد كلما زاد عدد الوحدات الموجودة من التضخم أو البطالة . وجميع تكاليف كل من التضخم (P) والبطالة (U) في كل تركيب من التركيبات الموجودة على منحني Phillips فاننا نحصل على مايمكن أن نسميه « بدالة الخسائر » loss function . وباستخدام

هذه الدالة يكمن حساب مستوى (\dot{P}) (U) التي تجعل التكاليف الكلية لهما عند ادنى مستوى ممكن .

ويمكن تحديد دوال تكاليف الوحدة من التضخم عن طريق تخمينات رجال السياسة التقريبية ، أو باستخدام استطلاع الرأي الذي يتم فيه الطلب الى بعض عينات المجتمع باجراء ترتيب معين (في صورة أعلى من أو يساوي أو أقل من) لمجموعة من الفروض الخاصة بالتركيبات المختلفة لكل من (\dot{P}) (U) . كما يمكن التوصل الى هذه الدوال باستخدام التحليل الاحصائي للسلاسل الزمنية بالتقلبات في الانتخابات أو عدم الاستقرار السياسي . (18)

أما إذا كان معدل التضخم الجاري يتوقف - كما يعتقد كثير من الاقتصاديين الان - على سلسلة من معدلات البطالة الماضية ، فإن عملية الحساب تصبح عملية معقدة - إذا أضفنا الحاجة الى اجراء خصم تكاليف التضخم في المستقبل والتي ترتبط بمعدل من البطالة يتحدد بواسطة الطلب الكلي الجاري ومعدلات البطالة السابقة . وبالإضافة الى ذلك فإذا كانت تأثيرات الطلب الكلي الذي يتحدد نتيجة للسياسة المتبعة للسيطرة على التضخم الان على مستوى البطالة تظهر فقط بعد مرور فترة زمنية معينة ، فإنه يجب عندئذ ادخال سلسلة من التكاليف (المخصومة) للبطالة في المستقبل في دالة الخسائر التي نبحث عن قيمتها الصغرى . فإذا أضفنا الى ذلك أيضاً عدم اليقين وعدم التأكد من شكل العلاقة بين قرارات كل من السياسة المالية والسياسة النقدية الحالية وبين معدلات البطالة في المستقبل ، ومن ثم بين معدلات البطالة الماضية والحاضرة والمستقبلية من ناحية وبين معدلات التضخم في المستقبل من ناحية اخرى ، فإن الحسابات تصبح أكثر تعقيداً . ومع ذلك يستطيع الاقتصاديون - من ناحية المبدأ - بناء نماذج رياضية لعملية اتخاذ القرارات ، وقيسون من خلالها القيمة الصغرى للخسائر الحالية والمستقبلية ، وذلك إذا افترضنا وجود تقييمات للخسائر الاجتماعية لكل من معدل التضخم ، ومعدل البطالة ، وإذا افترضنا معرفة الاقتصاديين بشكل العلاقات الاقتصادية من التغيرات ، والتوزيع

(18) للحصول على مقدمة بسيطة في نظرية السياسة الاقتصادية التي

J. Tinbergen «On the theory of economic policy (North - Holland, 1952) Holbrook, R.S.

ومن اجل الحصول على مناقشة أكثر تقدماً انظر ،

R. S. Holbrook, "Optimal Economic Policy and the Problem

of Instrument Instability," *American Economic Review*, 62 (March 1972), 57-65; A. M. Okun, "Fiscal-Monetary Activism: Some Analytical Issues," *Brookings Papers on Economic Activity*, 1: 1972, pp. 123-63.

الاحتمالي لكل نتيجة . ولم يتم حتى الان القيام الا ببعض التجارب الافتراضية للحصول على مثل هذه التقديرات .

وعلى الرغم من هذا نجد أن الكثير من الاقتصاديين قد تغلخوا عن الاعتقاد بوجود علاقة ثابتة بين الطلب الكلي والتضخم . أو أنهم يعتقدون ، على الأقل ، أنهم قد اكتشفوا بعض العوامل الاخرى التي تؤثر على معدل التضخم ، وأنه من الممكن التأثير على بعض هذه العوامل بواسطة السياسة الاقتصادية العامة . ويعتبر الكاتب نفسه واحداً من هذه المجموعة . ان ذلك يؤدي الى توسيع المجال أمام السياسات التي يمكن ان تستخدم في الحرب ضد التضخم .

ومع هذا ، فإنه لا يوجد شخص يستطيع أن ينكر أن معظم حالات التضخم الماضية والحاضرة قد نتجت عن وجود أهداف غير واقعية بخصوص معدل البطالة . أو قد نتجت عن وجود اخطاء في السياسة المالية / أو السياسة النقدية التي دفعت بمعدل البطالة الى مستوى أقل من المستوى المعقول والمناسب . فمثلاً نجد أن الفشل في رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الانفاق الحكومي في الولايات المتحدة في الفترة التي تزايد فيها الانفاق العسكري ، الذي ارتبط بالمشكلة الفيتنامية ، بمعدلات كبيرة جداً يعتبر خطأ كبيراً في السياسة المالية ، ولم يكن يتناسب مع الاهداف الاقتصادية المعلنة للحكومة الخاصة بمعدلات البطالة .

فإذا وضعنا في الاعتبار وجود « القدرة الداخلية » على البقاء والتزايد في طبيعة التضخم لاكتشفنا أن هذا الخطأ قد كلف كثيراً . ولم تنشر بعض التقديرات الخاصة بأصل وطبيعة ونتائج هذا الخطأ . ولكن من الواضح أن الاقتصاديين الذين كانوا يعملون مستشارين للبيت الابيض أو نظام الاحتياط الفيدرالي قد اعطوا تحذيرات واضحة عن النتائج التي يمكن أن تحدث . وقد كان هناك وقت كاف من الممكن فيه رفع معدلات الضرائب بدرجة كافية لتفادي معظم التضخم الذي حدث في السنوات 1967 و 1968 و 1969 .

ومع ذلك - وبمعنى واسع - فإنه قد يكون من الصعب - في ذلك الوقت - تفادي التضخم - سياسياً - طالما ان الهدف كان زيادة وتوسيع التدخل العسكري الامريكي في فيتنام . ولقد كان الرئيس L. Johnson وكبار مستشاريه السياسيين يعرفون تماماً النتائج التضخمية الخطرة التي يمكن أن تظهر نتيجة لسياستهم ، الا أنهم كانوا يعتقدون أيضاً - وقد يكون ذلك صحيحاً بناء على ما أثبتته الحوادث التالية - أن الرأي العام لن يؤيد زيادة معدلات الضرائب . الا أننا نستطيع أن نحكم عليهم أيضاً من ناحية أنهم فشلوا في تحمل مسؤوليتهم في الاعلان عن المخاطر

التضخمية للرأي العام وأن يقترحوا الاتجاه السليم للسلوك ، حتى ولو كانوا يعتقدون أن الرأي العام سيرفض هذه الاقتراحات .

وبدلاً من ذلك فلقد مرت سنة كاملة قبل التقدم باقتراح زيادة الضرائب (في كانون الثاني 1967) ، بحيث يبدأ العمل بهذا الاقتراح ابتداء من النصف الثاني من عام 1967) ، ثم مرت سنة ونصف أخرى قبل موافقة الكونجرس على الاقتراح ليبدأ العمل به فعلاً ابتداء من تموز 1968 ولكن في هذا الوقت لم تعد هناك حاجة الى التحذير من التضخم ، حيث أن كل مظاهر التضخم كانت واضحة تماماً . وكان التضخم في هذا الوقت أيضاً قد وصل الى قمته . ولم ينتج عن ارتفاع معدلات الضرائب (وما صاحبها من سياسة نقدية غير تشجيعية) (مع وجود فترة تباطؤ) سوى تمديد فترة الكساد ، التي نتج عنها تأثير محدود جداً في تخفيض التضخم .

وعلى الرغم من أن سياسات التحكم في الطلب الكلي قد تكون سياسات غير فعالة او غير مناسبة اذا تم استخدامها لوحدها من أجل تخفيض معدل التضخم عند مستويات مقبولة من البطالة ، خاصة عندما يكون التضخم قد استقر ، الا أنها مع ذلك تعتبر جزءاً أساسياً في أي سياسة عامة لمكافحة التضخم .

سياسات « لنقل منحني Phillips »

Policies to "Shift the Phillips Curve"

يختلف الاقتصاديون حول ما اذا كان يوجد منحني طويل الاجل او منحني قصير الاجل للتبادل بين التضخم والبطالة . كما يختلفون حول نظرية Friedman التي تقرر وجود معدل بطالة واحد هو - « معدل البطالة الطبيعي » والذي يقسم المجال بين تضخم متسارع الى ما لانهاية وانكماش متسارع الى ما لانهاية . كما يختلف الاقتصاديون أيضاً حول ما اذا كانت معدلات التبادل بين التضخم والبطالة مستقرة او متغيرة او ما اذا كان معدل البطالة الطبيعي مستقراً أم لا ، وكذلك حول العوامل الاخرى التي تؤثر في هذه العمليات . ومع ذلك فقد يتفق معظم الاقتصاديين على أن أية سياسة تؤدي الى تخفيض معدل البطالة عند معدل ما للتضخم . يجب أن ينظر اليها على انها سياسة شاملة لمكافحة التضخم . وسنتناول في هذا الجزء ، باختصار ، بعض السياسات التي يعتقد انها من الممكن أن تغير في

بعض العوامل « الهيكلية » (في مقابل العوامل « المؤسسية ») التي تحدد موضع المجال الذي يفرق بين التضخم واستقرار الاسعار .⁽¹⁹⁾

كما أشرنا من قبل لا يمكن اعتبار مجرد وجود قيود على او عدم كمال معلومات سوق العمل وكذلك في قدرة العمل على الانتقال هو السبب الاساسي او حتى السبب المهم في ظهور منحني Phillips (طويل الاجل او قصير الاجل ، المائل او العمودي ، الثابت او المتحرك) . ومع ذلك يوافق معظم الاقتصاديين على أن وجود نظام معلومات اكثر كفاءة في سوق العمل ، وزيادة قدرة العمل على الانتقال يمكن أن يؤدي الى تخفيض معدل البطالة المرتبطة بمعدل ما من التضخم .

ان نظام المعلومات الذي يرتبط بوجود اماكن عمل شاغرة من ناحية او وجود عمال يبحثون عن العمل من ناحية أخرى . هو نظام ابعد من أن يكون نظاماً كاملاً في كل مكان تقريباً . وهو نظام ضعيف جداً في كثير من الدول . ويتضمن النظام الاتصال الشخصي والاعلان ، وكذلك مكاتب تشغيل وتبادل العمال الاهلية والحكومية . وتوجد هناك حاجة قوية وملحة الى وجود جهاز مركزي (حكومي) واحد كمصدر وحيد لكل المعلومات الخاصة بالعمل والاماكن الشاغرة . ويتطلب ذلك من جميع اصحاب الاعمال الاعلان عن وظائفهم الشاغرة في هذا المركز ، وأن يقوموا بتوظيف الاشخاص المسجلين فقط في المركز . ويؤدي ذلك الى زيادة في المعلومات المتاحة للعمال عن الوظائف الشاغرة ، ولصاحب العمل عن العمال الذين يبحثون عن عمل . ويمكن استخدام الالات الحاسبة في الملائمة بين المؤهلات المطلوبة والمتوفرة . وكما يمكن أن تؤدي المعلومات المسبقة عن الاستغناء - التي تعطي للعامل - وكذلك لاصحاب العمل المحتملين من خلال مركز التبادل - الى تخفيض الفترة الزمنية بين الاستغناء والحصول على عمل جديد . وقد يكون منع الاستغناء عن العمال بدون انذار مبكر لكل من العمال ومركز التبادل مكلفاً لاصحاب العمل ، ولكنه بالتأكيد سيؤدي الى تخفيض التكاليف الاجتماعية للبطالة الاحتكاكية من ناحية والى تخفيف الضغوط التضخمية عند مستويات مرتفعة من التوظيف من ناحية أخرى .

ويمكن أن تتوقف قضية التدريب الشامل وبرامج اعادة التدريب على بعض الاعتبارات الانسانية . وكذلك على اعتبارات الكفاءة الانتاجية ومع ذلك فانه توجد

(19)

ان التمييز بين العوامل الهيكلية « والعوامل » المؤسسية ولكن المعنى الذي تستخدم به كل من هذه العوامل يصبح اكثر وضوحاً من الكلام الذي يقال في هذا الجزء والجزء الذي يليه

حاجة ملحة - ولكنها غير مفهومة الا بدرجة ضئيلة جداً - الى وجود برامج تدريب وإعادة تدريب شاملة وواسعة كوسيلة هامة في زيادة قدرة العمل على الانتقال ، ثم تؤدي الى تخفيض الضغوط التضخمية عند مستويات مرتفعة من التوظيف .

وتعكس الاختلافات الاقليمية الدائمة في معدلات البطالة سبباً آخر من الاسباب التي تؤدي الى ظهور التضخم مع وجود معدل مرتفع للبطالة . وسوف تؤدي سياسات التحكم في الطلب التشجيعية او التوسعية بغرض تخفيض البطالة في الاقاليم ذات المعدل المرتفع من البطالة ، الى ظهور ضغوط تضخمية في الاقاليم ذات العجز في العمال . وسيساعد وجود نظام جيد من المعلومات وكذلك زيادة تدريب العمال الى تساوي معدل البطالة بين الاقاليم ، ولكن توجد - مع ذلك - حاجة الى اتخاذ سياسات ايجابية اخرى تهدف الى تشجيع العمال على الانتقال من المناطق او الاقاليم ذات فائض في العمل الى الاقاليم ذات عجز في العمل ، / وتشجيع خلق فرص عمل جديدة في الاقاليم ذات فائض في العمل . وقد تكون التكاليف التي تتحملها الحكومة ، في نقل العمال وعوائلهم وكذلك في مساعدتهم على الحصول على منازل في اماكن اقامتهم الجديدة أو في التخلص من منازلهم في اماكن اقامتهم السابقة ، مرتفعة ولكن مع ذلك اذا أمكن تخفيض تكاليف البطالة الاحتكاكية التي يتحملها العمال والمجتمع ، فانه من مقابلة التكاليف التي تحملتها الحكومة في الانتقال والمساعدة . وكذلك من خلال زيادة الانتاج والدخل الحقيقي مع تخفيض معدل التضخم .

ويبدو كذلك أن التأمين ضد البطالة وبرامج المساعدة الاجتماعية (مثلاً طوابع الغذاء) تؤدي الى ظهور حوافز لعدم العودة الى العمل أو أنه يساء استعمالها بشكل واضح (كما يظهر في حالة الولايات المتحدة) وتساهم ايضاً في استمرار التضخم عند معدلات مرتفعة بشكل غير ضروري من البطالة ، واصلاح مثل هذه العيوب هو عنصر هام بالتأكيد في سياسة مكافحة التضخم .

ويجب أن نقرر هنا أنه في المجتمعات التي تقبل مستوى التوظيف الكامل كهدف هام للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ، فان الحواجز ، العامة او الاهلية ، التي تمنع حصول العمال وبلا سبب واضح - على الوظائف الشاغرة ، لا تجد مبرر وجودها على الاطلاق . ومع ذلك يوجد فعلاً عدد كبير من هذه الحواجز في كل دولة تقريباً . وقد كان من المعقول وجود مثل هذه الحواجز عندما لم يكن هناك أي اهتمام أو ارتباط بمستوى التوظيف الكامل ، او عندما كانت البطالة عامة وشائعة ولدة طويلة ، وعندما كانت هناك رغبة قوية في « حماية » الوظائف من « الغرباء » . وتظهر مثل هذه الحواجز في قواعد قوانين الحكومة المركزية والحكومات

المحلية ، وفي شروط تقابات العمال ومتطلباتها ، كما تظهر في كيفية توظيف رجال الاعمال للعمال . وتأخذ هذه الحواجز شكل الاصرار على ضرورة توافر بعض المتطلبات الخاصة بالمؤهلات غير الضرورية المرتبطة بالسن او الجنس او اللون ويمكن الاقامة ، والتعليم ، والتدريب او الخبرة . ويدعم هذا كله توافر الشروط المطلوبة او امتحانات القبول أو عضوية النقابات . أو الحصول على اجازات أو بطرق أخرى . ولهذا كله تأثير على مستوى الاسعار حتى ولو كان معدل البطالة مرتفعاً . اما اذا تم وضع الحواجز على قدرة رجال الاعمال على استخدام عمال من بين العمال القليلين الذين يبحثون عن عمل عندما يكون معدل البطالة منخفضاً فان ذلك سيؤدي الى احداث ضغوط تضخمية قوية على الاجور والتكاليف والاسعار .

وتوجد حقيقة هامة هي أنه في بعض المجتمعات يوجد عدد لا بأس به من العمال « الحديين » أو « شبه الحديين » الذين لا يستطيعون بسبب العجز او الضعف او اسباب اخرى - الحصول على وظائف (أو يبقون على وظائفهم) الا في فترات الانتعاش والرواج فقط . وتكون السياسة العامة دائماً تحت ضغط الرغبة في تنعش الاقتصاد من أجل تخفيض عدد العاطلين من هؤلاء العمال . ويعتبر ذلك اسلوباً مرتفع التكاليف وغير فعال في هذه المشكلة . ويمكن أن يستفيد بعض هؤلاء العمال من التدريب بحيث يستطيعون الحصول على اعمال دائمة في الاحوال العادية للاقتصاد . كما يمكن أن يعان البعض بعضهم الآخر بدخل معقول ويعفون من القيام بأي عمل كان . ولكن يمكن للكثيرين منهم القيام باعمال مفيدة ، وهم يرغبون في ذلك ، ويمكنهم بعد ذلك المساهمة في نهضة المجتمع ويساعدون أنفسهم بأنفسهم ، اذا اخذنا في الاعتبار انهم لا يتوقعون الحصول على دخول عادية من اعمالهم لدى قطاع رجال الاعمال . وتوجد وسائل متعددة لتشجيع منشآت قطاع رجال الاعمال على استخدام هؤلاء العمال من بينها دفع اعانة أجور لاصحاب العمل الذين يستخدمونهم . ويوجد بديل آخر لذلك وهو نظام التوظيف العام الاحتياطي . عند مستوى أجر أقل من الاجور العادية ، والذي يضمن العمل لكل من يفشل في الحصول على عمل . ويمكن لمثل هذه الطرق أن توفر الدخل الذي يحتاج اليه معظم هؤلاء العمال الحديين ، وفي الوقت نفسه يقومون بانتاج سلع يمكن بيعها او يقومون باعمال اجتماعية مفيدة . ويمكن تحقيق ذلك بتحصيل الميزانية تكاليف أقل ، وتبضخم أقل مما لو حاولنا ايجاد وظائف لهم لدى قطاع الاعمال من خلال زيادة الطلب الكلي .

١١) ()

في الواقع ان ضمان اللوازم على الساسة التي ينبغي لا يمكن للحكومة ان يتحقق في
تنبؤ هذه الساسة يعتبر المشكلة الأساسية لاجل حكومة ترغب في ادخال سبل
دخاية معينة . ويمكن اعتبار اللوامز التي تدخل من الاثار الخاصة بالدخل ، وذلك ضمن شروط اخرى
الحكومية في تحقيق اللوازم على اساسها الخاصة بالدخل ، وذلك ضمن شروط اخرى كثيرة^١

[illegible][illegible]

۱. مسیحی و غیر مسیحی (۵)

የግንባታ ስራ ላይ የሚሳተፉት ሰራተኞች (ጋ)

[illegible][illegible]

- (A Federal Reserve official reflects on how the Fed weighs the costs of inflation versus those of unemployment in setting monetary policy.)
J. Rutledge, "Irving Fisher and Autoregressive Expectations," *American Economic Review*, 67 (February 1977), 200-205.
(A needed clarification of what Irving Fisher really said about inflation and interest rates.)
G. Ackley, "The Costs of Inflation," to be published in *American Economic Review*, 68 (February, 1978).

في طريقة النظر في الجوانب التضخمية، وما هي الجوانب التضخمية التي ينبغي النظر فيها؟
عنايت التضخم التي تدمج كل طريقة؟
6 - اشرح لماذا تكون الرقابة القانونية على الأجور والأسعار فعالة فقط خلال فترة مطلقة قصيرة نسبياً من الزمن. أجبني ذلك أنه لا يجب استخدام هذه الطريقة مطلقة.
7 - "يمكن التهرب على أن السياسات المالية لن تعمل بكفاءة عالية وذلك من خلال حقيقة أن الأسعار ترتفع دائماً بسرعة أكبر عند اتباع هذه السياسات عبر عدداً لا يتسع لهذه السياسات" اشرح ذلك.

مراجع مختارة

G. L. Bach, "Inflation: Who Gains and Who Loses," *Challenges*, 17 (July/August 1973), 48-55.

(A nontechnical discussion of the costs of inflation.)
W. Fellner, M. Gilbert, B. Hansen, R. Kahn, F. Lutz, and P. de Wolf, *The Problem of Rising Prices*, Organization for European Economic Cooperation and Development, 1961.

Inflation: The Present Problem, Report by the Secretary General, Organization for Economic Cooperation and Development, 1970.
P. McCracken, G. Carl, H. Giersch, A. Karasmanoglou, R. Koenig, A. Lindbeck, R. Marjolin, and R. Mathews, *Towards Full Employment and Price Stability*, Organization for Economic Cooperation and Development, 1977.

(Three reports, over 16 years, inflation—causes and remedies—by the OECD, the first and third involving international panels of private experts.)
J. Sheahan, *The Wage-Price Guideposts* (Brookings Institution, 1967).

L. Ulman and R. J. Flanagan, *Wage Restraint: A Study of Incomes Policies in Western Europe* (University of California Press, 1971).
C. D. Goodwin (ed.), *Exhortation and Controls: The Search for a Wage-Price Policy*, 1945-71 (Brookings Institution, 1975).

(Three scholarly analyses of noncompulsory incomes policies in the United States and Europe.)
C. C. Holt, C. D. MacRae, S. O. Schweitzer, and R. E. Smith, *Manpower Programs to Reduce Unemployment and Inflation: Manpower Lyrics for Macro Music* (The Urban Institute, 1971).

(The role of labor market frictions in inflation and policies to combat them.)
J. L. Pierce, "Quantitative Analysis for Decisions at the Federal Reserve," *Annals of Economic and Social Measurement*, 3 (January 1974), 1-19.

CONSUMER SPENDING

الإنفاق الاستهلاكي

Part VI

الجزء السادس

نظرية الاستهلاك الكلي

The Theory of Aggregate Consumption

قام G.M. Keynes ب إعطاء الفكرة القائلة بأن الاستهلاك

النظريه القائلة بأن الاستهلاك في كسبه "النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه" النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه

النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه "النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه" النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه

النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه "النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه" النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه

النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه "النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه" النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه

النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه "النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه" النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه

النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه "النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه" النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه

النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه "النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه" النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه

النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه "النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه" النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه

النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه "النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه" النظرية القائلة بأن الاستهلاك في كسبه

التي لا يمكن ان تكون Keynes قد فصل بين الاثنين، ومن أين يمكن ان يكون Psychological Law

قد فصل بين الاثنين، ومن أين يمكن ان يكون Psychological Law
 راي - بحاشية - ان دالة الاستهلاك التي اقترحتها تتناقض بشكل عام مع سلوك
 المستهلك - الرشد - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

THE MEANING OF CONSUMPTION

معنى الاستهلاك :

معنى الاستهلاك :
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

الاستهلاك

من أجل استهلاكها في التصنيع أو التوزيع وفي اختيار نظريات
 - الاستهلاك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

Fundamental « القانون النفسي الرئيس » الاستهلاك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

الدخل

الزيادة : ان من المحتمل ان يتناقص الدخل القومي للاستهلاك مع زيادة
 الدخل - الدخل - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

الزيادة : ان الدخل القومي للاستهلاك اقل من الدخل القومي للاستهلاك مع زيادة
 الدخل - الدخل - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

الزيادة : ان الدخل القومي للاستهلاك اقل من الدخل القومي للاستهلاك مع زيادة
 الدخل - الدخل - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

الزيادة : ان الدخل القومي للاستهلاك اقل من الدخل القومي للاستهلاك مع زيادة
 الدخل - الدخل - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

الزيادة : ان الدخل القومي للاستهلاك اقل من الدخل القومي للاستهلاك مع زيادة
 الدخل - الدخل - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

الزيادة : ان الدخل القومي للاستهلاك اقل من الدخل القومي للاستهلاك مع زيادة
 الدخل - الدخل - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

الزيادة : ان الدخل القومي للاستهلاك اقل من الدخل القومي للاستهلاك مع زيادة
 الدخل - الدخل - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

الزيادة : ان الدخل القومي للاستهلاك اقل من الدخل القومي للاستهلاك مع زيادة
 الدخل - الدخل - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

الزيادة : ان الدخل القومي للاستهلاك اقل من الدخل القومي للاستهلاك مع زيادة
 الدخل - الدخل - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه
 المستهلك - الاستهلاك - الذي اقترحتها Keynes في ايراد اي وصفه

الاستهلاك في درجة
أي تأثير متغير لأي متغير في الاستهلاك النسبي. كما لم يتم أي إحصائي يستبين درجة
النظر في النظرية الاقتصادية الجزئية. حتى الآن، يتقدم أي اقتراح حول وجود
الاول - فإن الحالة تبدو وكأنها كذلك كما ثبتت التجربة. وعلى الأقل لم يتم أي
على أن تكون الحالة هكذا. (27) ومع ذلك - وكما يبدو بصورة شبيهة على
«apriori» مستتب
الاستهلاك الكلي ثابتا. (والواقع فإنه لا يوجد لدينا أي سبب مقنع
تكون قيم a_2 و b_2 بحيث نجد أن أي تغيرات في الاستهلاك النسبي تترك (C)
التأثيرين بنفسها تماما. (وحتى يتحقق ذلك فإنه من الضروري أن
الاستهلاك على السمة الأخرى. ولكن هل يوجد أي سبب لأن يتغير أن
الطلب. ويتجيب الطلب على السمة الاستهلاك على P_1/P_2 وعلى هذا متبدا
بالمعنى بالضرورة انحصار P_1/P_2 في زيادة أي زيادة في P_1/P_2 . حيث أن الأولى
بعضها أيضا على مثل هذا التأثير في الاستهلاك النسبي تؤدي إلى ظهور نتائج تافهة
ومن الواضح أن مثل هذا التأثير في الاستهلاك النسبي في الواقع لا يتغير (و
باعتبار (P) ثابتا لا يتغير. المستوى العام للاستهلاك (P) ثابتا لا يتغير.
وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.
وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.

وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.
وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.

وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.
وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.

$$C = a_0 + b_0 + (a_1 + b_1) \frac{P_1}{Y} + a_2 \frac{P_2}{P_1} + b_2 \frac{P_2}{P_1}$$

وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.
وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.

وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.
وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.

الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.
وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.

$$C_1 = a_0 + b_0 + \frac{P_1}{Y} + b_1 \frac{P_2}{P_1} + b_2 \frac{P_2}{P_1}$$
$$C_2 = a_0 + b_0 + \frac{P_1}{Y} + a_1 \frac{P_2}{P_1} + a_2 \frac{P_2}{P_1}$$

وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.
وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.

وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.
وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.

وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.
وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.

وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.
وحتى نستطيع أن نحصل على الاستهلاك النسبي، لنفرض أن الاستهلاك النسبي (P) ثابتا لا يتغير.

$$C_2 + 0.667(C_1 + C_2) = 1$$
$$(3.7 + 1.5)50 = 265$$
$$C_1 = C_2.$$
[illegible]

$$R_1^2 = (1 + i)(1 + i)M + S_1 = 2R$$

$$S_1 = Y_1 - C_1$$

أو إذا قمنا بتعريف ادخال هذه الوحدة في الفترة رقم (1) بأنه

$$R_i = Y_i + W_i + Y_i^{1+i} \frac{1}{1+i}$$

هذه هي الطريقة التي يتبعها الباحثون في دراسة العلاقة بين المتغيرات. يمكن أن تكون العلاقة بين المتغيرات إيجابية أو سلبية. إذا كانت العلاقة إيجابية، فإن زيادة المتغير المستقل تؤدي إلى زيادة المتغير التابع. وإذا كانت العلاقة سلبية، فإن زيادة المتغير المستقل تؤدي إلى انخفاض المتغير التابع. يمكن أن تكون العلاقة بين المتغيرات مباشرة أو غير مباشرة. إذا كانت العلاقة مباشرة، فإن المتغير المستقل يؤثر مباشرة على المتغير التابع. وإذا كانت العلاقة غير مباشرة، فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع من خلال وسيط. يمكن أن تكون العلاقة بين المتغيرات قوية أو ضعيفة. إذا كانت العلاقة قوية، فإن التغير في المتغير المستقل يؤدي إلى تغير كبير في المتغير التابع. وإذا كانت العلاقة ضعيفة، فإن التغير في المتغير المستقل يؤدي إلى تغير صغير في المتغير التابع. يمكن أن تكون العلاقة بين المتغيرات ذات اتجاه واحد أو ذات اتجاهين. إذا كانت العلاقة ذات اتجاه واحد، فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع، ولكن المتغير التابع لا يؤثر على المتغير المستقل. وإذا كانت العلاقة ذات اتجاهين، فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع، والمتغير التابع يؤثر على المتغير المستقل.

¹⁰ Modigliani and Brumberg, *op. cit.*, p. 392.

$$\begin{aligned}
 W_2^* &= (W_1 + S_1) \\
 Y_2^{**} &= W_2^*(1 + i) \\
 B_1 &= (W_1 + S_1) \\
 150^{**} 134.4 &= Y_2 + W_2^* + Y_2^{**} - P_2^* = C_2 \\
 P_2^* &= (W_1 + S_1)(1 + i)
 \end{aligned}$$

البدلات التالية :

$$R_1 = C_1 - S_1$$

التأجيل

الفروض	Y_1	Y_2	W_1	i	k	C_1	C_2
300	300	200	200	0.1	0.5	26808	152.4
150	100	100	100	0.1	0.5	31.2	47.6
0	0	0	0	0.1	0.5	0	0
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5	0.667	0.667

جدول رقم (16 - 1)
أمثلة عديدة لكل من C_1 و C_2 والقيم المرتبطة بها

$$C_2^* = R_2^*$$

$$C_1 = kC_1 + kR_2^*$$

$$C_1 = \frac{1-k}{k} R_2^* = \frac{1-k}{k} [(Y_1 + W_1)(1+i) + Y_2^* - C_1(1+i)]$$

$$C_1 = \frac{1+k}{k} [(Y_1 + W_1)(1+i) + Y_2^*]$$

والتي يمكن ان تلخصها في

أي أي

ومن ثم فإن

$C_1/(C_1 + C_2)$ حيث (k) تمثل العامل المرفوع فيه والذي يساوي
بالتحديد في الوحدة المستهدفة تقوم بالاستهلاك كل مواردها في الفترة الثانية (بافتراض أن
الوحدة المستهدفة تقوم بالاستهلاك في هذه الفترة) بمعنى
بالتحديد في الوحدة المستهدفة لا يوجد أي سبب يجعل الوحدة المستهدفة تقوم
بالتحديد في الوحدة المستهدفة لا يوجد أي سبب يجعل الوحدة المستهدفة تقوم

ويمكن ان نحصل على الجدول رقم (16 - 1) وذلك بإحلال قيمنا الافتراضية C_1
للتغيرات Y_1 و Y_2 و W_1 و k وكذلك ! للحصول على قيم C_1
البدلات التالية التي ترتبط بالنتائج التي يطورها الجزء الأوسط في الجدول.
وتوجد لدينا عدة رموز إضافية هي : W_2^* وهي تمثل القيمة التي يتوقع قبلها ان
الفترة الثانية B وهي تمثل حجم الافتراض في الفترة الأولى. اختصاراً P^* وهي
تمثل ما يتوقع تسديده من القروض بالاجازة الى سر الفائدة في الفترة الثانية.
وكذلك توجد Y_2^{**} وهي تمثل الدخل المتوقع قبله الى الفترة الثانية.

« التفضيل الزمني » يمكن ان يظن ان تعلقنا على « التفضيل الزمني »
(11) يفترض عادة انه يوجد لدى المستهلكين عافية يمكن ان تعلقنا على « التفضيل الزمني »
بمعنى الاهتمام في المستقبل ببدلات أكثر من بدلات في الحاضر من الاهتمام الى اليوم
لوقت الامتياز في المستقبل ببدلات أكثر من بدلات في الحاضر من الاهتمام الى اليوم
لوقت الامتياز في المستقبل ببدلات أكثر من بدلات في الحاضر من الاهتمام الى اليوم

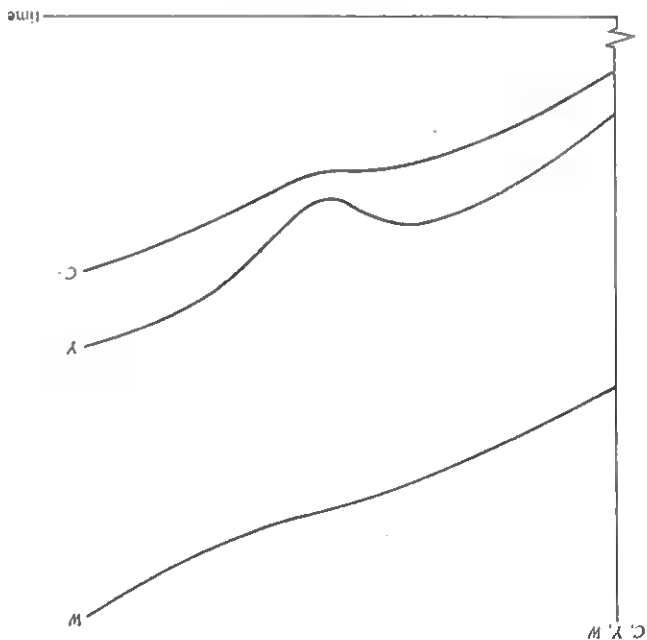
$$C_1 = k \left(C_1 + \frac{1}{1+m} C_2 \right) = \frac{(1-k)(1+m)}{k} C_2$$

مدل التفضيل الزمني k وهي تختلف عن k التي تمثل التغيرات الزمنية في قيمة
الوحدة المستهدفة. وفي حالة التغيرات الزمنية في قيمة الوحدة المستهدفة
بالتحديد في الوحدة المستهدفة لا يوجد أي سبب يجعل الوحدة المستهدفة تقوم
بالتحديد في الوحدة المستهدفة لا يوجد أي سبب يجعل الوحدة المستهدفة تقوم

[illegible]

تأثيره على المجتمع والبيئة. مع تأييد الأمم المتحدة، في الاستطلاع على كل من الاستطلاع في مصر، في تحقيق الاستقرار، في (20)

(4 - 16) رقم ۱۱۱



تطوّر (L) المنحني ويوضح الشكل، ويوضح الشكل (٨) تطوّر المنحني ويوضح

[illegible]

الصل في الصل Modigliani استهلاك لمادة جديدة أخرى صيغة تقدم وسوف

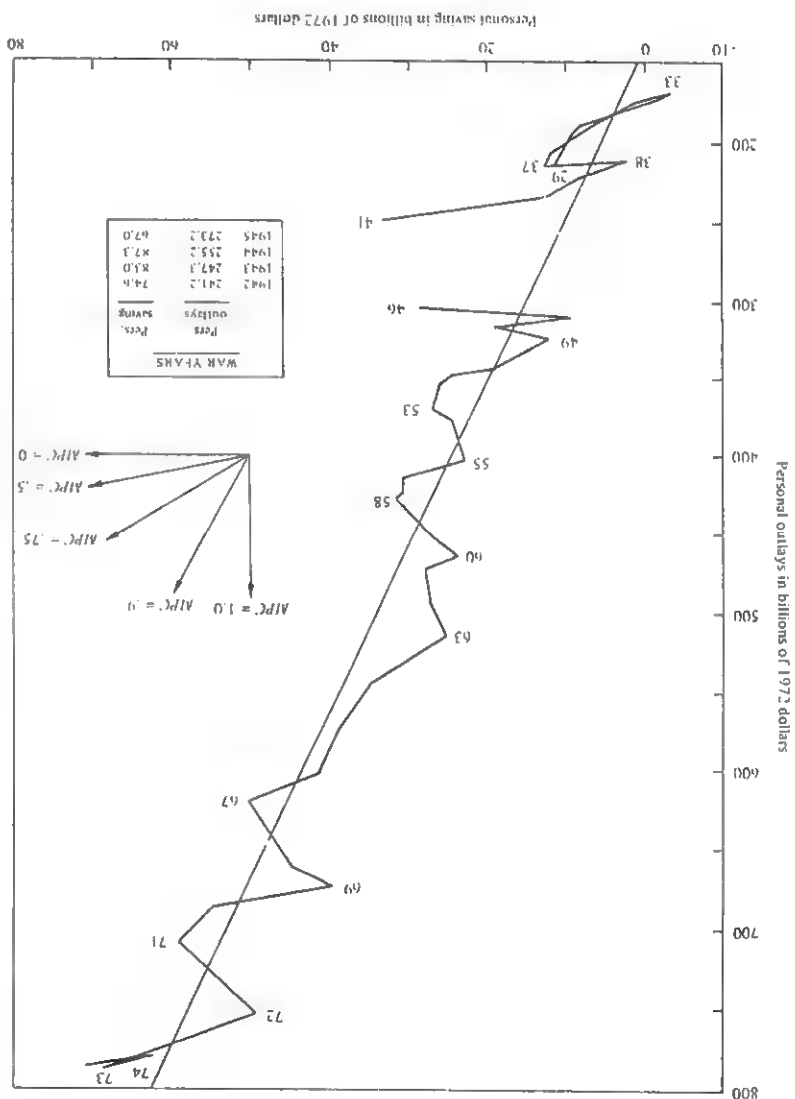
[illegible]

LIV

[illegible][illegible]

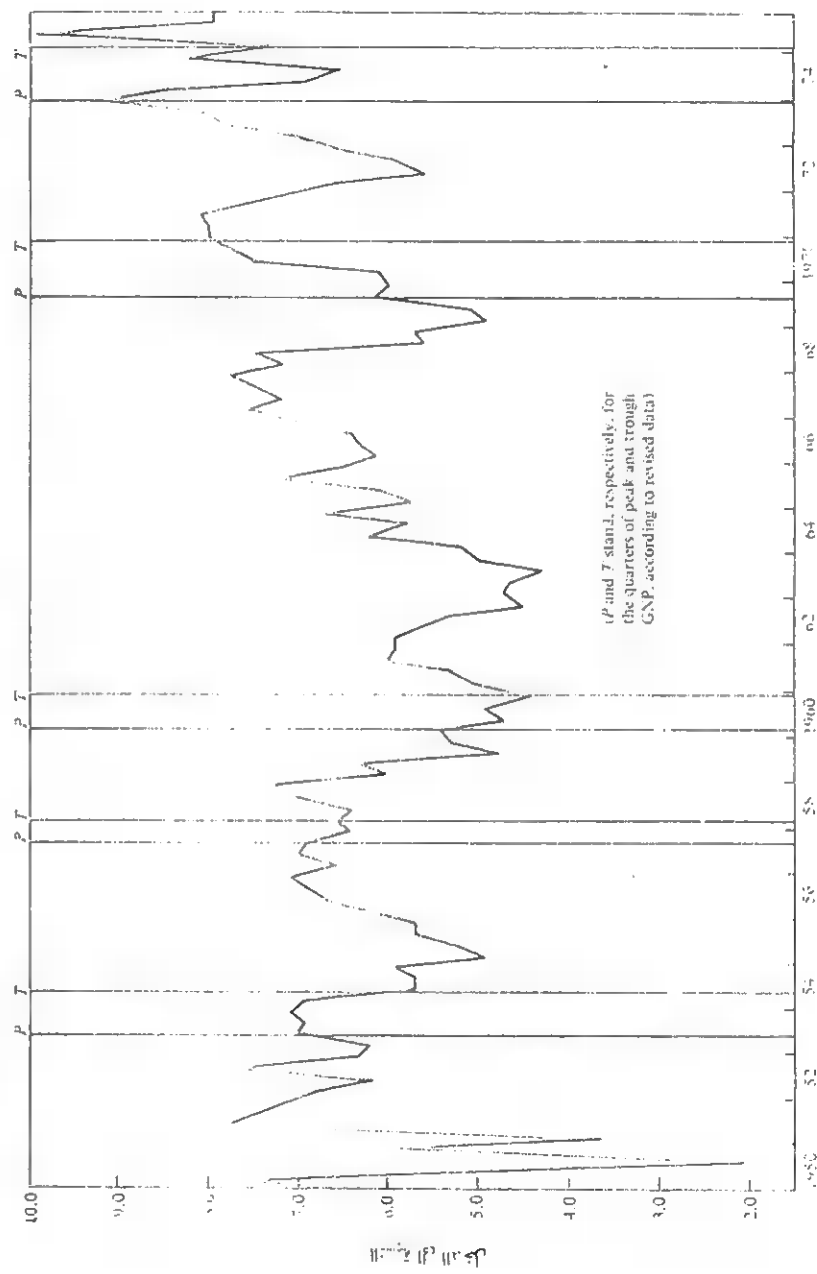
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

[illegible]

عدم استقراي الملاحة بين الاستيلاك والدجل

هذه هي علاقة S مع D حيث $S = D - 1$ ، وإذا قمنا بذلك الآن ، فإننا نجد أن هذه العلاقة هي عبارة عن



الشكل رقم 3 - معدلات الإدخار ربع السنوية للفترة 1950 - 1975 (نسبة إلى الربع الثالث للإنتاج، وفقا لمعدلات المدققة)

المصدر: المؤلف.

المصدر: المؤلف. في سنة 1975، والتي توضح
المصدر: المؤلف. في سنة 1975، والتي توضح
المصدر: المؤلف. في سنة 1975، والتي توضح

المصدر: المؤلف. في سنة 1975، والتي توضح
المصدر: المؤلف. في سنة 1975، والتي توضح
المصدر: المؤلف. في سنة 1975، والتي توضح

المصدر: المؤلف. في سنة 1975، والتي توضح
المصدر: المؤلف. في سنة 1975، والتي توضح
المصدر: المؤلف. في سنة 1975، والتي توضح

المصدر: المؤلف. في سنة 1975، والتي توضح
المصدر: المؤلف. في سنة 1975، والتي توضح
المصدر: المؤلف. في سنة 1975، والتي توضح

(15)

في (2) رقم (2) في السودان التي حصلت عليها في العادة متباعدة الرقم (3) في شكل الجدول رقم (17 - 1). وكذلك يمكن عادة متباعدة الرقم (3) في شكل الجدول رقم (17 - 1).

[illegible]

$$C = a_0 + a_1 n + a_2 n^2 \left(D I_{1-1} + \frac{v_1 + v_2}{n^2} D I_{1-1} \right) \quad (2a)$$

$$\left(\bar{z}^{-1} D^{\frac{2v+1}{2}} + \bar{z}^{-1} D^{\frac{2v+1}{2}} \right) (\bar{z}^v + v) + u = 0$$

بسم الله الرحمن الرحيم

(a) *السلامة من الجوع في يوم الجمعة* (b) *السلامة من الجوع في يوم الجمعة*

منه حيث (الرجوع) والرجوع الخارج (أو) الرجوع (الرجوع) (الرجوع)

السلجى الخارى والسلجى الماحية (ا) السلجى الماحية

[illegible]

مكتبة الاستاذة العامة في دار الكتب في القاهرة

استخدام وسط مبيد للجل

المجلد (١١) ج ١

အောက်ပါအတိုင်း အကြောင်းအရာများကို အောက်ပါအတိုင်း ဖော်ပြပါမည်။

وإن الممكن أن الواضح أنه من (4) ومن العمود رقم في النتائج هذه وتظهر وحدة واحدة.

٥٠٠

$$C_l = a_0 + a_1 D_l + a_2 (D_l - D_{l-1})$$

التي (٤) في (٣) لم يرد في (١)

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

ان حنين الى سائر الامم والى بلاد الهند والى بلاد الصين والى بلاد الهند

$$\tau^{-1} Q(\tau^n - 1) Q(\tau^n + 1) \tau^{-1} = 1$$

(۳) : اَلْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ :

የግብርና ሚኒስቴር ጽ/ቤት

[illegible]

(1) $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$ $\frac{d}{dx} x^{-2} = -2x^{-3} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$

$$(L^2 - 1)L^2 + (L^2 - 1)L^2 + 1 = 1 \quad (2)$$

 (ξ)

وہو، البتہ ذات الایستلاک والہ من آخر کل شکل ویتجہ و

80

(18.7) $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

የጥቅም ሆኖ የሚያገለግል አዲስ መንገድ ይፈጸማል።

$\frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} \right) = \frac{1}{4}$

$${}^{\tau} \eta Q^3 p + ({}^{\tau} \eta Q^4 p + {}^{\sigma} p) = 1,$$

(5)

السجدة في قوله الخ : اللهم على ما يحسنه والحمد لله رب العالمين

وہی ہے جو کہ ہم نے پہلے ہی میں دیکھا ہے۔

[illegible]

(1-17) في الجواب

«Almon» تيرة الخطرة ، تيرة الشكلى من هذا اطلاق على لم ومن Shirley Almon الاقتصادى ، انظر دراستها تحت عنوان ،

من بين المشاكل المستخدمة في السؤال التي يتم فيها توزيع الأوزان أو المعاملات Koyck وهو المصروف بشكل عام ، فإن دراسة الاستهلاك ، فإن ذات فترة الشطر الزمنية. وفي هذه الحالة عند تطبيقه في دراسة الاستهلاك في المستوى المدخل المتغيرة في حالة هو خارجي الخارج الاستهلاك.

الصادق

التي يمكن استخدامها في العديد من المجالات المختلفة. ويمكن استخدامها في العديد من المجالات المختلفة. ويمكن استخدامها في العديد من المجالات المختلفة.

(56) في الاصل قوله (ا) في (ب) الحرف حاصل جاري ساقط (ج) حتى

(5c)

وحيث $\sum_{i=1}^n b_i = 1$ حيث

(95)

: ختم مع يمينه ايسر في (٥) رقم (١٣٨٧٠٢٤٦٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠)

الاستيفاد (المتوسط) للحدى $(=)$ الحدى الاول هو $a_1 + a_2 + \dots + a_n$ حيث
الحدى السامى ، والحدى بين التوسين بين a_1 و a_n .
متحرك خلال عدد من التمرات مقلها (n) .

(15)

الحمد لله

[illegible]

$$a_1 > a_2 > a_3 > \dots > a_n$$

ان ايتي من غير واسطه بيه راه كسي اي

$$C_1 = a^1 D_1 + a^2 D_2 + \dots + a^n D_n$$

۱. حقیر نے

[illegible]

יָרַח

والفصل بين التوسين هو وسط منحرف . على الرغم من أن أحد الاوزان له قيمة

$$C' = 10 + 0.8(1.2DI_{t-1} - 0.2DI_{t-2})$$

وإن أخذت المسألة المصطنعة القيمة التي ينبغي استخدامها

المعادلة المقابلة لتساوي (C) عندما يكون المدخل (110) وذلك من أجل تسهيل المقارنة
 الاستهلاك الجديد $(Y' = 100)$ المدخل يكون عندما $(C = 90)$
 تساوي الاستهلاك الأصلي $(Y = 100)$ مستوى متساوي وتكون متساوية
 في (a) هذا الاستهلاك الجديد $(Y' = 100)$ وذلك من أجل تسهيل المقارنة
 هذا الاستهلاك الجديد $(Y' = 100)$ وذلك من أجل تسهيل المقارنة
 ويوضح لنا الجدول رقم $(17 - 2)$ بعض جوانب الاستهلاك الجديدة لكل منها

$$C_t = a + bY_t + cC_{t-1}$$

$$= \frac{1-c}{b} + \frac{1-c}{b}Y_t$$

وبالتالي نجد أن الميل المادي للاستهلاك في الأجل الطويل يساوي $(1 - c)$

استناداً إلى التوازن مرة أخرى عندما تكون $(C_t = C_{t-1})$
 حيث نجد أن هذه العلاقة نتيجة لزيادة وحدة واحدة في الدخل، فإنه يمكن
 أن يلاحظ أن التوازن يتغير مع تغير الدخل، وذلك من أجل تسهيل المقارنة
 في الأجل الطويل، حيث أن الميل المادي للاستهلاك في الأجل الطويل يساوي $(1 - c)$
 ويمكن حساب حساب بسيط في الأجل الطويل، حيث أن الميل المادي للاستهلاك في الأجل الطويل يساوي $(1 - c)$
 ويمكن حساب حساب بسيط في الأجل الطويل، حيث أن الميل المادي للاستهلاك في الأجل الطويل يساوي $(1 - c)$
 ويمكن حساب حساب بسيط في الأجل الطويل، حيث أن الميل المادي للاستهلاك في الأجل الطويل يساوي $(1 - c)$

$$C_t = a(1 + c + c^2 + \dots) + b(Y_t + cY_{t-1} + c^2Y_{t-2} + \dots)$$

وبذلك نلاحظ أننا نستطيع فهم الحدود المتناهية وتري أي نوع من

$$C_t = a + bY_t + cC_{t-1}$$

$$= a + bY_t + c(a + bY_{t-1} + cC_{t-2})$$

$$= a + bY_t + ca + cbY_{t-1} + c^2a + c^2bY_{t-2} + c^3a + c^3bY_{t-3} + c^4C_{t-4}$$

وبالتالي نجد أن الميل المادي للاستهلاك في الأجل الطويل يساوي $(1 - c)$

وبالتالي نجد أن الميل المادي للاستهلاك في الأجل الطويل يساوي $(1 - c)$

$$C_t = a + bY_t + cC_{t-1}$$

وبالتالي نجد أن الميل المادي للاستهلاك في الأجل الطويل يساوي $(1 - c)$

$$C_t = a + bY_t + cC_{t-1}$$

وبالتالي نجد أن الميل المادي للاستهلاك في الأجل الطويل يساوي $(1 - c)$

$$C_t = a + bY_t + cC_{t-1}$$

وبالتالي نجد أن الميل المادي للاستهلاك في الأجل الطويل يساوي $(1 - c)$

$$C_t = a + bY_t + cC_{t-1}$$

$$C_t = 2.0033 + 0.2970Y_t - 0.2590Y_{t-1} + 0.9496C_{t-1} \quad (8)$$

فقط ، وترى الاستهلاك بالدخل وليس السنوي الدخل كما ينبغي ،
الناتجة ، واستخدام دالة استهلاك هي دالة استهلاك على غير مسورة
التفاعل بين الدخل والاستهلاك وهذا ، وجود ميل حدي سالب للاستهلاك للدخل
ولقد اختارنا معالاً آخر من الدالة الحركية لتوضيح نوعين آخرين من أنواع

الاجرة بإزالة فقط 4 بالوزن من الوزن في الوسط المتحرك .
استخدام وسط متحرك على هذه الفترة الطويلة ، عندما لاحظ أن السنوات التسع
الارباط $R^2 = 0.96$ ، ومع ذلك فقد أثار Friedman إلى أنه لم يكن ضرورياً
ولقد تم توفيق هذه الدالة للبيانات الخاصة بالفترة 1909 - 1951 وكان معال

$b_1 = 0.330$	$b_{10} = 0.009$
$b_2 = 0.221$	$b_{11} = 0.006$
$b_3 = 0.148$	$b_{12} = 0.004$
$b_4 = 0.099$	$b_{13} = 0.003$
$b_5 = 0.067$	$b_{14} = 0.002$
$b_6 = 0.045$	$b_{15} = 0.001$
$b_7 = 0.030$	$b_{16} = 0.001$
$b_8 = 0.020$	$b_{17} = 0.001$
$b_9 = 0.013$	

حيث :

$$C_t = 0.88 \sum_{i=1}^{17} b_i Y_{t-i} \quad (7)$$

للدخل السنوي (البردي وبلاسمار الثابتة) في 17 سنة مضت كما ينبغي ،
الولايات المتحدة (البردي وبلاسمار الثابتة) يتوقف فيها على وسط متحرك
في دراسته التي قام بها مع P. Cagan التي يجعل فيها الاستهلاك السنوي في
لدالة استهلاك Friedman . ومع ذلك ، ففي كتابه الصادر عام 1957 ، 1957 (7) يشير

« رسمية »
الاستهلاك يتوقف على الدخل الدائم والذي يتم التمييز عنه عند التطبيق النظري باستخدام
الوسط المتحرك للدخل الفعلية السابقة . ولا توجد هناك صيغة نظرية « رسمية »

Some Examples of Empirical Dynamic Functions

بعض نماذج الدوال الحركية النظرية

الخراجي على الاستهلاك في الفترة السابقة $(c = 0.0625)$.
وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع $(b = 0.725)$ وجود اعتماد ضعيف للاستهلاك
الآخر يوضح العمود رقم (4) اتجاهها أو مساراً زمنياً سريعاً جداً ، والذي يتضمن
الطرف العلوي على المسار الاحصائي ، كما سنوضح في القسم التالي . وفي الطرف
0.1 واعتباراً أقوى على الاستهلاك في الفترة السابقة أي أن c أكبر 0.875 ، وهذا
() . وتوجد بعض التوليفات الأخرى التي تتضمن ميلاً حدياً للاستهلاك أقل من
الاعتماد القوي للاستهلاك في أية فترة على الاستهلاك في الفترة السابقة $(c = 0.875)$.
وجود ميل حدي للاستهلاك أنقى أو قصير الأجل يساوي $(b = 0.1)$ ، وبعثاً من
ويظهر العمود رقم (1) مساراً زمنياً بطيئاً جداً من التبدلات وهو يتضمن

الفترة	1	2	3	4
a	$a = 1.25$	$a = 3.75$	$a = 6.25$	$a = 9.375$
b	$b = 0.1$	$b = 0.3$	$b = 0.5$	$b = 0.75$
c	$c = 0.875$	$c = 0.625$	$c = 0.375$	$c = 0.0625$
$t-1$	100	90	90	90
t	110	91	95	97.5
$t+1$	110	91.815	96.875	97.969
$t+2$	110	92.641	97.578	97.998
$t+3$	110	93.311	97.842	98.000
$t+\infty$	110	98	98	98

الاستهلاك

الجدول رقم (17 - 2)

لها (ومن الواضح أن استخدام هذا الدوال لا يقتصر على الحالة التي يكون فيها
الاستهلاك في حالة توازن عند مستوى دخل مستقر ، وعندئذ يستلزم زيادة ولادة
واحدة في الدخل : اننا نفترض مثل هذا البرزخ المصطنع فقط حتى نستطيع أن
نوضح ونسرد عمليات التبدل التي تحدث في أي نمط من أنماط تغير الدخل)

1. התאחדות העובדים - התאחדות העובדים היא ארגון העובדים הראשון בישראל.

 2. התאחדות העובדים - התאחדות העובדים היא ארגון העובדים הראשון בישראל.

 3. התאחדות העובדים - התאחדות העובדים היא ארגון העובדים הראשון בישראל.

 4. התאחדות העובדים - התאחדות העובדים היא ארגון העובדים הראשון בישראל.

 5. התאחדות העובדים - התאחדות העובדים היא ארגון העובדים הראשון בישראל.

 6. התאחדות העובדים - התאחדות העובדים היא ארגון העובדים הראשון בישראל.

ومن ناحية أخرى - وبما أن استخدام دوائر استهلاك ذات فترات متداخلة، لا يحل لنا مشكلة لتداول الطاقة الاستهلاك. ويستند المؤلف أنه لا يوجد حالة الفصل : وهي ظاهرة عدم استقرار سوق الاستهلاك. ويستند المؤلف أنه لا يوجد حالة تستطيع إظهار التباين في معدل الإدخال الذي تظهر في الشكل رقم (17 - 3) .

[illegible]

(6) «...». «...»
«...»
«...»
«...»
«...»
«...»
«...»

Evaluation of Dynamic Functions : الدوال الديناميكية

Chytarz and H.A. Chapter 4 (Quantity Economics) Model of the United States Economy Research Center in Quantitative Economics 1977.

1944, 1945, 1946, 1947, 1948, 1949, 1950, 1951, 1952, 1953, 1954, 1955, 1956, 1957, 1958, 1959, 1960, 1961, 1962, 1963, 1964, 1965, 1966, 1967, 1968, 1969, 1970, 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 26

Abstract: The paper presents the results of the study of the influence of the temperature of the environment on the rate of growth of the larvae of the housefly (*Musca domestica*) under laboratory conditions. It is shown that the optimal temperature for the development of the larvae is 27°C. At higher temperatures the rate of growth decreases sharply.

[illegible][illegible]

(٨) : $R^2 = 0,999$ معامل الارتباط بين
المتغيرات المستقلة والاعتمادية.

[illegible]

بم باستخدام المادله رقم (6a) ، في حين ان يكون له اي تاثير مهم على قيمه
التعي يتم الشيو بم باستخدام المادله رقم (6) . ويمكن للمرء ان يتوقع ان
(Ca) الشيو باستخدام المادله رقم (6) ستكون افضل بكثير من الشيو باستخدام المادله
الشيو باستخدام المادله رقم (6a)

وهنا ، حيث أنها تستطيع (68) ، التي عادة رقم في المعادلة رقم Koyck التي تظهر (17 - 3) ، إلى أن يرجع ذلك إلى أسباب هي الأسباب الظاهر في الشكل رقم (17 - 3) ، التي يعتقد فيه معظم الاقتصاديين .
ويشكل معقول جدا اظهار التغيرات قصيرة ومتوسطة الأجل في معدل الادخار التي الاستثناء هو حالة Koyck التي تظهر في المعادلة رقم (68) ، حيث أنها تستطيع (68) ، التي عادة رقم في المعادلة رقم Koyck التي تظهر (17 - 3) ، إلى أن يرجع ذلك إلى أسباب هي الأسباب الظاهر في الشكل رقم (17 - 3) ، التي يعتقد فيه معظم الاقتصاديين .
ويوجد استثناء وحيد لهذا الموقف السلبي الذي أوجعناه في البقرة السابقة ، وهذا

(۱) انجیل یسوعی کے ساتھ یوحنا الیوسین الیوسین الیوسین (یسوعی)

$b_0 = 0.1087$	$b_8 = 0.0324$	$c_0 = 27.0447$
$b_1 = 0.0983$	$b_9 = 0.0239$	$c_1 = 15.8710$
$b_2 = 0.0882$	$b_{10} = 0.0157$	$c_2 = 7.6389$
$b_3 = 0.0783$	$b_{11} = 0.0077$	$c_3 = 2.3486$
$b_4 = 0.0686$	$\sum b_i = 0.672$	$\sum c_i = 52.9032$
$b_5 = 0.0592$	$R_z^2 = 0.9982$	$S_n = 0.0090$
$b_6 = 0.0500$	$S_e = 0.0074$	$d - w = 1.86$
$b_7 = 0.0411$		
(5.65)		

$$(6) \quad e + \frac{0.6098n_{-1} + 0.01p_{CON}N^{1-1-1-1}}{VCN_{-1}} \left(\frac{N}{YD} \right)^b \sum_{i=1}^0 + \sum_{i=3}^0 = \frac{N}{CON}$$

ولقد قام Modigliani وبعض معاونيه بإنتاج عدة أشكال من دوائر الاستهلاك التي تملك Modigliani أشكالاً في إحدى مجالات Modigliani التي تسمى الثروة. ولقدالة التالية هي إحدى أشكال Modigliani التي تسمى الثروة. وهي كما عرّفها Modigliani (15).

[illegible][illegible]

في (أي التفصيلات في - Cantril's ratings) -

يمكن أن تؤثر في الاستهلاك، بالإضافة إلى الدخل، والعوامل التي يمكن
 في مكان آخر أن تترجم إلى زيادة في الاستهلاك. وبواسطة التوزيع التفاضلي
 في الدخل، يمكن أن تؤثر في الاستهلاك، بالإضافة إلى الدخل، والعوامل التي يمكن
 في الدخل، يمكن أن تؤثر في الاستهلاك، بالإضافة إلى الدخل، والعوامل التي يمكن

ایک

Wealth

[illegible]

يخلصنا عن استخدام هذه الوسائل التجريبية.

[illegible]

(١٠) (عالم) من هذا العالم في الدنيا.

[illegible]

وهو خير قبل الحد الحظ الحد في أي في الاستسلام يقدم هذا الحد من ويقوم (+ 0698609-)
 قبل ان يترك المائدة رقم (6) - أن لاحظ الحد الحظ الحد في أي في الاستسلام يقدم هذا الحد من ويقوم (+ 0698609-)
 والحادي والستين () .

Modigliani نموذج الاستهلاك - في حالة الاستهلاك - دالة الاستهلاك تظهر في ظل عالم الثروة الذي يظهر في ظل عالم العمل. Modigliani نموذج الاستثمار - في ظل عالم العمل، فإن نمو الاستثمار يعتمد على معدل الادخار والادخار هو نتيجة للاستثمار. Modigliani نموذج الادخار - في ظل عالم الادخار، فإن نمو الادخار يعتمد على معدل الادخار والادخار هو نتيجة للادخار. Modigliani نموذج الادخار والاستثمار - في ظل عالم الادخار والاستثمار، فإن نمو الادخار والاستثمار يعتمد على معدل الادخار والاستثمار. Modigliani نموذج الادخار والاستثمار - في ظل عالم الادخار والاستثمار، فإن نمو الادخار والاستثمار يعتمد على معدل الادخار والاستثمار.

()

في حين ان مجموع معاملات الترتب تصل الى 52.9 (وهو ما يتوافق مع 0.53 ، باستخدام
0.67 يصل الى 0.67)
المجموع في الترتب يتوافق فقط (0.10) . ومع ذلك فان مجموع
ذلك ان تحقيق أهلية الدخل الخارجى الى حد كبير (ويمكن ملاحظة ان الترتب
الاستهلاك الوسطى للمجموع في عدة فترات ، ولم ادى
استخدام الترتب في قياس موارد المستهلك
Modigliani الى ان استخدام الترتب يبالغ في
تأثيره وتبين ان معامل الدخل عامل محدود
في حالة الترتب . ونلاحظ هنا ايضا انه
في حالة الترتب (ثلاث سنوات) في حالة الترتب (ثلاث سنوات)
من الدخل والترتب محدودان الاستهلاك مع وجود فترات
وتلاحظ هنا ان كل من الدخل والترتب محدودان الاستهلاك مع وجود فترات

2 : 18-19

11 : 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 1049 1050 1051 1052 1053 1054 1055 1056 1057 1058 1059 1060 1061 1062 1063 1064 1065 1066 1067 1068 1069 1070 1071 1072 1073 1074 1075 1076 1077 1078 1079 1080 1081 1082 1083 1084 1085 1086 1087 1088 1089 1090 1091 1092 1093 1094 1095 1096 1097 1098 1099 1100 1101 1102 1103 1104 1105 1106 1107 1108 1109 1110 1111 1112 1113 1114 1115 11

[illegible]

N : זכר ? נָקִי ?

100 = 1958 μ سلي القلي μ CON

1958 թվական, օգոստոսի 2-ին, Երևան, ԿԵՊ

1958 እ.ኤ.አ. ጥቅምት 15 ቀን

॥ १ ॥

॥

السنة الأولى

. الشخصية الضرائب في السبوت في التغير مع ΔT

ASSTANT SECRETARY

التغير في المحتوى الحراري ΔH

(၁၈၇၅ - ၁၈၇၆ - ၁၈၇၇ - ၁၈၇၈ - ၁၈၇၉)

ΔP التغير في الضغط السنوي في دخل الدخل (الذي يمثل في دخل الشروعات غير

المجلد الحادي عشر في تاريخ السيرة النبوية ٧٧١

قسم پنجم از اجزای کلیه

$$S_i = 0.971S_{i-1} + 0.429\Delta L + 0.340\Delta P + 0.863\Delta T$$

$$R^2 = 0.845 \quad S_e = 10.75$$

$$-2.200\Delta S_i - (0.908\Delta T + 18.311\Delta P) \quad (10)$$

(91) : יִשְׂרָאֵל בְּיָמָיו מִיָּצִיחַ : יִצְחָק

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله الذي هدانا لهذا ، الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والحمد لله رب العالمين .

توزيع الدخل يؤثر على توزيع الثروة في المجتمع. وهذا يعني أن الدخل لا يتوزع بالتساوي بين أفراد المجتمع، بل يتركز في أيدي فئة قليلة من الأفراد. وهذا يؤدي إلى تفاوت كبير في مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع. ولتوضيح ذلك، يمكننا أن نأخذ مثالاً بسيطاً: إذا كان لدينا 100 شخص، فإن توزيع الدخل يمكن أن يكون كالتالي: 1 شخص يحصل على 90% من الدخل، والباقي 99 شخص يحصلون على 10% فقط. وهذا يوضح كيف يمكن أن يكون المجتمع غنياً، ولكن مع وجود تفاوت كبير في الدخل.

Other Variables | جری | متغیرات

١٠. معادلة التفاضل في الواقع ، هي في الحقيقة معادلة تفاضلية أخرى مستقلة ، باستخدام

[illegible]

المعومة - من الممكن ان يظهر في بعض الحالات بعض العوامل الموضوعية
السلع على ان هذا النوع من السلوك الاقتصادي - أي التغير في الانفاق على السلع
هنا هو ان هذا النوع من السلوك الاقتصادي - أي التغير في الانفاق على السلع
أيضا بالتغير في الانفاق في ذلك من أجل ان يفسر ان يركز على
في حدوث تغير في الانفاق الاستهلاكي هو التغير في الدخل، الذي يكون قد أثر
الحالة الاقتصادية - مثلا في دخل المستهلكين. ويكون «السبب» الحقيقي في هذه الحالة
الظروف الاقتصادية في موضوعات تغيرات (تم عكس فقط) في الانفاق في موضوعات
التغيرات الاقتصادية في موضوعات تغيرات (تم عكس فقط) في الانفاق في موضوعات
التغيرات الاقتصادية في موضوعات تغيرات (تم عكس فقط) في الانفاق في موضوعات

وعلى كل حال، فليس من الضروري ان يعني تماما ان يتغير حجمه
وسائل تحديد وقياس الانفاق. وهو ما يحتاج الى تطوير في
ناحية محاولة التفسير كليا من كل من هاتين المادتين. وهو ما يحتاج الى تطوير في
الانفاق في الظروف الاقتصادية. والواقع ان المؤلف يعتقد بضرورة توعية الانفاق
التي نجد فيه ان التغير في الانفاق يصاحبه او يكون نتيجة للتغيرات الحالية او
التغيرات في الظروف الاقتصادية. ولكننا مع ذلك يمكن ان تكون نتيجة للتغيرات الحالية او
من مستقل الى الذي يمكن ان يتغير الانفاق نتيجة للتغيرات الحالية او
«انفاق المستهلكين» سببا ونتيجة للظروف الاقتصادية في نفس الوقت. فبما
الذين لم يستطيعوا حتى الان ان يفسروا انفاقهم في الظروف الاقتصادية في نفس الوقت. فبما
Katonas، في اتجاه تطوير هذا الاتجاه وتحسينه. ومع ذلك نعتقد ان بعض
الانفاق الاقتصادي. وعلى هذا فان المؤلف يعتقد بضرورة الاستمرار في العمل الطويل الذي
المعامل المتسارعة - الاجتماعية وكذلك الانفاق في تلك المدة. وعلى هذا فان المؤلف يعتقد بضرورة
وكما أوضحت في الجزء الأخير من الفصل السادس عشر ان المؤلف يعتقد ان

المعومة. (20)
في الحالة العامة المستخدمة في التنبؤ باستهلاك السلع
(Filtered Index)
ثابتة - فانه من الممكن تحقيق تحسين ملحوظ جدا عند اجابة «ال مؤشر الحقيقي»
«تصنيف» المؤشر - وذلك عن طريق تحليل التغيرات التي يمكن ان تكون مؤشرا أو
لبنه الدوال. ولكن مع ذلك استطاع S. Hyman مؤجرا، التنبؤ على انه اذا لم
ان الدخل - لم يؤدي الى تحسين «درجة الملازمة» ولا الى تحسين القدرة على التنبؤ
هذا المؤشر الى حالة الاستهلاك الحركية - التي تتضمن فعلا متغيرات أخرى إضافية

Psychological Economics
G. Katona: Psychological and Consumer Economics Journal of Consumer Research
(June 1974) 1-8
والرعي الواردة هناك. ويستطعن الفرضية الجديدة ان يرجع الى حالة
Psychological Economics
G. Katona: Psychological and Consumer Economics Journal of Consumer Research
(June 1974) 1-8
والرعي الواردة هناك. ويستطعن الفرضية الجديدة ان يرجع الى حالة

Eva Muller
«درجة ملازمة» حالة الاستهلاك البسيطة. (19) ومع ذلك وجد آخرون ان إضافة
أن تشتت ان استنتاج «مؤشر انفاق المستهلكين» كمتغير إضافي، أي
ومنه عدة سنوات استطاعت واحدة من اتباع Katona وهي السيدة
الأعمال. (18)

الانفاق الاقتصادي. وعلى هذا فان المؤلف يعتقد بضرورة الاستمرار في العمل الطويل الذي
المعامل المتسارعة - الاجتماعية وكذلك الانفاق في تلك المدة. وعلى هذا فان المؤلف يعتقد بضرورة
وكما أوضحت في الجزء الأخير من الفصل السادس عشر ان المؤلف يعتقد ان
المعومة. (20)
في الحالة العامة المستخدمة في التنبؤ باستهلاك السلع
(Filtered Index)
ثابتة - فانه من الممكن تحقيق تحسين ملحوظ جدا عند اجابة «ال مؤشر الحقيقي»
«تصنيف» المؤشر - وذلك عن طريق تحليل التغيرات التي يمكن ان تكون مؤشرا أو
لبنه الدوال. ولكن مع ذلك استطاع S. Hyman مؤجرا، التنبؤ على انه اذا لم
ان الدخل - لم يؤدي الى تحسين «درجة الملازمة» ولا الى تحسين القدرة على التنبؤ
هذا المؤشر الى حالة الاستهلاك الحركية - التي تتضمن فعلا متغيرات أخرى إضافية

المعومة. (20)
في الحالة العامة المستخدمة في التنبؤ باستهلاك السلع
(Filtered Index)
ثابتة - فانه من الممكن تحقيق تحسين ملحوظ جدا عند اجابة «ال مؤشر الحقيقي»
«تصنيف» المؤشر - وذلك عن طريق تحليل التغيرات التي يمكن ان تكون مؤشرا أو
لبنه الدوال. ولكن مع ذلك استطاع S. Hyman مؤجرا، التنبؤ على انه اذا لم
ان الدخل - لم يؤدي الى تحسين «درجة الملازمة» ولا الى تحسين القدرة على التنبؤ
هذا المؤشر الى حالة الاستهلاك الحركية - التي تتضمن فعلا متغيرات أخرى إضافية

၁- အကျဉ်းချုပ် :
 စာအုပ်အကြောင်းနှင့် ရေးဆွဲသူ၏ အကြောင်း :

$$CDA = 17.19620 + 0.18166 \left[YD + \frac{TPNS\$}{PC/100} \right]^{-1} \quad (6.87642) \quad (0.06723)$$

$$\begin{aligned} & -0.14396 \left[YD + \frac{TPNS\$ - GTRP\$}{PC/100} \right]^{-2} - 1.34683 UM\%^{-1} \quad (0.06701) \\ & + 1.16844 UM\%^{-2} - 18.04436 \frac{PCDA}{PC_{-1}} + 1.94075 DAS \quad (0.47289) \\ & \quad (6.15713) \quad (0.25578) \end{aligned}$$

$$R^2 = 0.973 \quad S.E.E = 1.114 \quad DW = 1.76$$

: ٢٠٠٠ : ٢٠٠٠

$$CDFE = 1.63475 + 0.10934 \left[YD + \frac{TPNS\$}{PC/100} \right] (2.39259) (0.03947)$$

$$\begin{aligned} & -0.10472 \left[YD + \frac{PNS\$}{PC/100} \right]^{-1} - 48.58837 \left[\frac{PCDFE}{PC} \right]^{-1} \\ & (0.04626) \quad (24.60632) \end{aligned}$$

$$\left[-0.95 \left(\frac{PCDFE}{PC} \right)^{-1} \right] + 0.23590 \left(\frac{1}{IRC_1 + IRC_2} \right) - 0.95 \left(\frac{1}{IRC_2 + IRC_3} \right) \right] (0.08847)$$

$$+ 0.93505 \left(\frac{CDE_{-1} + CDE_{-2}}{2} \right)^{(0.11483)}$$

$$R^2 = 0.996 \quad SEE = 0.450 \quad DW = 2.04$$

[illegible][illegible]

في أواخر الأربعينات . فقد حاول أن يفسر الاختلاف بين النسل الذي ينداء
 المؤلف حتى أن اقتصاديين كثر قد لبوا التحليل الذي ينداء
 في الأصل الطويل - وهو علاقة تناسب - Proportional في الأصل
 الأصلي للاستهلاك في الأصل القصير - وهو علاقة تناسب في نوع
 متساوية - وذلك باستخدام نظرية تقنية . نجد فيما أن الأجزاء التي
 معينة من الدخل يقومون بتحديد مستوى استهلاكهم على أساس تقديراتهم
 الأجزاء التي يقومون في النهاية الأعلى من الدخل . وقد قدم K. Galbraith
 بعض الملاحظات الجيدة والدة حول تأثير العوامل الاجتماعية (والتجارية) على
 مستويات الاستهلاك . ولكن بدون أن يقول إن بحلول تقديم نظرية
 استهلاك في دول الاستهلاك الكثرة (22) .

١٢١) في السنوات اللاحقة، في ظل وجود الملل البنية.

بين الحوادث والحوادث المبررة. والحوادث المبررة.

²² See J. S. Duesenberry, *op. cit.*; J. K. Galbraith, *The Affluent Society*, (Houghton Mifflin, 1958), and other works.

البرقية . وهكذا السابعة .
الرموز : 1 - 2 ، وهكذا

الرجح = YD = الدخل الشخصي المتاح للاهلاك
UM% = معدل البطالة للرجال الذين تزيد عمرهم عن 20 سنة .
جربة الدخل الشخصي .

TPNS\$ = البرقية الاصلية لموتة لموتة موفقة خلال 1968 - 1969 على
واحد بالغة كل ربع سنة .

TIME = الاخوة البرقي يساوي واحد عام 1950 الاول ويتزايد بنسبة
تساوي 100 .

PCS = الرقم القياسي لاسعار السلع الاستهلاكية (الخصمات) لاسعار 1958
تساوي 100 .

PCN = الرقم القياسي لاسعار السلع الاستهلاكية غير الموفرة لاسعار 1959
تساوي 100 .

PCDO = الرقم القياسي لاسعار السلع الاستهلاكية الموفرة لاسعار 1958
للسنة 1958 .

PCDFE = الرقم القياسي لاسعار السلع الاستهلاكية (الاغذية والادوية المنزلية
(لاسعار 1958 = 100) .

PCDA = الرقم القياسي لاسعار السلع الاستهلاكية (السيارات وقطع الغيار
الرقم القياسي لاسعار 1958 = 100) .

(1958) .

IRCS = الاغذية الاستهلاكية على بناء المسكن للادوية المنزلية (لاسعار
التسويات الحكومية للادوية المنزلية) لاسعار 1958 = GTRP\$

ذلك .

1968 (3.6 -) في الربع الرابع عام 1970 . ويتساوى المبرر فيما عدا
عام (0.75 +) في الربع الاول عام 1968 ، (0.5 +) في الربع الثاني عام
1967 في الربع الثالث عام 1965 . (1 -) في الربع الرابع عام 1964 في
الربع الخامس عام 1965 في الربع الاول عام 1965 (0.8 +) في
الربع السادس عام 1964 في الربع الثاني عام 1965 (1.2 +) في الربع الثالث عام 1964 في
الربع الرابع عام 1964 في الربع الرابع عام 1964 (2 -) في الربع
السادس عام 1958 .

CS = الاغذية الاستهلاكية الشخصية على الخدمات ، يتزايد الادوية المنزلية
الادوية المنزلية لاسعار 1958 .

CN = الاغذية الاستهلاكية الشخصية على السلع غير الموفرة المنزلية

الادوية المنزلية لاسعار 1958 .
CDO = الاغذية الاستهلاكية الشخصية على السلع المتاح لاسعار 1958 .

CDHE = الاغذية الاستهلاكية الشخصية على الاغذية والادوية المنزلية يتزايد
الادوية المنزلية لاسعار 1958 .

CDA = الاغذية الاستهلاكية الشخصية على السيارات والادوية المنزلية المتاح
للسنة 1958 .

$$R^2 = 0.999 \quad SEE = 0.514 \quad DW = 1.34$$

$$+ 0.73360 CS_{-1} \quad (0.06449)$$

$$CS = 10.19945 + 0.02015 \frac{GTRP\$}{PC/100} + 0.05184 YD + 0.18233 TIME$$

الخصمات :

$$R^2 = 0.998 \quad SEE = 1.161 \quad DW = 2.09$$

$$- 88.09649 \left(\frac{PC}{PCN} \right) + 0.47627 CN_{-1} \quad (22.98791) \quad (0.10744)$$

$$CN = 111.30324 + 0.04703 \frac{GTRP\$}{PC/100} + 0.15543 YD \quad (25.81149) \quad (0.03284)$$

السلع غير الموفرة :

$$R^2 = 0.992 \quad SEE = 0.222 \quad DW = 1.87$$

$$+ 0.52611 \left(\frac{CDO_{-1} + CDO_{-2}}{2} \right) \quad (0.11057)$$

$$CDO = 2.53241 + 0.01386 YD + \frac{TPNS\$}{PC/100} - 4.33595 \frac{PCDO}{PC} \quad (4.26005) \quad (0.00388) \quad (3.66755)$$

السلع الموفرة الاخرى :

INVESTMENT

الاستثمار

PART VII

القسم السابع

على النمود هي دوال مستقرة الى درجة كثيرة ومقولة في الاصل الصير . وانما تعتبر
التي تعتقد ، أنه في المتوسط ، يمكن ان تصور ان دوال الانتاج والاستهلاك والطلب
ويقدم هنا الاعتقاد في هذه الاهمية الاستراتيجية لامل الاستثمار . على اساس النظرية
يتميز السلوك الاول عن التغيرات التي تلاحظ في الانتاج والوظائف .
الاقتصاديين قبل كثير (Keynes) ويبدو ان هذا القلب في الانتاج الاستثماري .
القومي الاجمالي يرمز للتغيرات وعدم الاستقرار . ولقد اعتقدت عدة أجيال من
أقرنا في الفصل الثامن ان الانتاج الاستثماري يعتبر أكثر عناصر الناتج

INTRODUCTION

- مقدمة

الاقتصاد الاساسية ، واستعراض بعض الاتجاهات العامة والنتائج الرئيسية .
وستكون الاشارة الى فقط لبعض التوضيح . وهذا الرئيس هنا هو توضيح بعض
بالنسبة للاستهلاك . وان تصور هنا باستعراض كل هذه الدراسات بشكل منظم .
تطبيقية ونظرية كثيرة في الاوجه الاجرة في موضوع الاستثمار تماماً كما هو الحال
الاستثمار . قبل الاستثمار في قراءة هذا الفصل . وقد تجمعت وتراكمت دراسات
الممكن ان يرجع التاريخ الى الفصل الثامن الذي يتناول بعض جوانب جوانب
سواء في هذا الفصل والفصل التالي له الى نظرية الانتاج الاستثماري . ومن

Classical and New Classical Theories of Investment

الاستثمار

النظريات الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة في

[illegible][illegible]

The Importance of Investment

וְהָיָה יְהוָה יֵשׁוּעָא

[illegible][illegible]

يتمتع بمكانة يقرّب كثيراً من مهلك نمو وصيد السمك الرأسمالية. وينفذ بشكل عام
حجم الرأسمالية (بشيء لأنه يستنب في وجود نمو كثير من الأصول المالية. التي
عناصر الانتاج - 2 - في الجزء الأكبر منها - بواسطة مؤسسات حصة أكبر من
ونظر أهمية جديدة. الاستثمار الخاص (على الأقل في اقتصاد تكون

[illegible][illegible]

၁။ အကျဉ်းချုပ်
 ၂။ အကျဉ်းချုပ်
 ၃။ အကျဉ်းချုပ်

الجدول رقم (18 - 1)

تقلبات الاستثمار ومشتريات السلع الاستهلاكية المعمرة في دورتين تجاريتين

(جميع البيانات بأسعار 1972 الثابتة)
(أ)

الجزء الاول : الدورة المعرفة باستخدام الناتج القومي الاجمالي (أ)

المستوى عند قمة الناتج القومي كنسبة من مستوى قمة الناتج	التغيرات من القمة الى القاع	التغيرات من القمة الى القاع	نسبة التغير	بلايين الدولارات	بلايين الدولارات	بلايين الدولارات	بلايين الدولارات
100.0	100.0	- 22.2	100.0	80.0	دورة عام 1954 - 1958 الناتج القومي الاجمالي		
9.8	26.6	- 5.9	15.4	12.0	الاستثمار الثابت في قطاع الاعمال		
4.3	2.7	- 0.6	0.0	300	الاستثمار في المنازل السكنية		
0.5	47.3	- 10.5	9.8	7.8	التغير في المخزون لدى قطاع الاعمال		
7.1	13.1	- 2.9	8.1	6.5	مشتريات السلع الاستهلاكية المعمرة		
21.7	89.6	- 19.9	33.5	26.8	مجموع هذه العناصر		

المستوى عند قمة الناتج القومي كنسبة من مستوى قمة الناتج	التغيرات من القمة الى القاع	التغيرات من القمة الى القاع	نسبة التغير	بلايين الدولارات	بلايين الدولارات	بلايين الدولارات	بلايين الدولارات
100.0	100.0	- 82.3	100.0	169.5	دورة عام 1970 - 1975 الناتج القومي الاجمالي		
10.8	22.7	- 18.7	16.5	27.9	الاستثمار الثابت في قطاع الاعمال		
4.4	25.2	- 20.7	6.4	10.9	الاستثمار في المنازل السكنية		
2.0	52.7	- 43.4	12.4	21.1	التغير في المخزون لدى قطاع الاعمال		
9.3	14.2	- 11.7	18.4	13.2	مشتريات السلع الاستهلاكية المعمرة		
26.5	114.9	- 94.6	53.7-	91.1	مجموع		

تابع الجدول رقم (18 - 1)
الجزء الثاني : دورات اقتصادية معرفة على اساس قمتها وقاعها الخاص بها (أ)

مستوى القيمة كنسبة من قيمة القيمة للناجح الاجمالي	التغيرات من القاعة الى القاعة				الناتج القومي الاجمالي
	النسبة من التغير في الناتج	بلايين الدولارات	نسبة من التغير (ت)	بلايين الدولارات	
دورة 1954 - 1978					
100.0	100.0	- 22.2	100.0	80.0	
9.8	44.6	- 9.4	15.4	12.3	الاستثمار الثابت في قطاع الاعمال
5.3	30.2	- 6.7	11.0	8.8	بناء المساكن
1.3	72.1	- 16.0	17.8	14.2	التغير في المخزون
7.9	35.1	- 7.8	15.0	12.0	مشتريات السلع المعمرة
24.2	182.0	- 40.4	56.4	45.1	المجموع
100.0	100.0	- 82.3	100.0	169.5	دورة عام 1970 - 1975 الناتج القومي الاجمالي

تابع الجدول رقم (18 - 1)

مستوى القيمة كنسبة من قيمة القيمة للناجح الاجمالي	التغيرات من القاعة الى القيمة				التغير في المخزون
	الناتج في التغير	النسبة من التغير	بلايين الدولارات	بلايين الدولارات (ت)	
10.8	29.0	- 23.9	16.8	28.5	الاستثمار الثابت في قطاع الاعمال
5.2	37.5	- 30.9	15.5	26.2	بناء المساكن
2.0	54.8	- 45.1	12.7	21.5	التغير في المخزون
10.0	25.6	- 21.1	23.3	39.5	مشتريات السلع المعمرة
28.0	147.0	- 121.6	68.3	115.7	المجموع

[illegible]

(6)

[illegible]

၁၂၇၈ ခု ခုနှစ်

[illegible][illegible]

$m_0 = 1.05$ (1.05)

الاختبار $m_0 > t$ (ب) $t = 0.03$

بیشتر است از m_0 ؟ یا $m_0 < m$ ؟ $0.10 = 10\%$

၇၅။ နိဗ္ဗာန် ဝိ

$m_b = 0.05$ في الجزيء والانتقال بين الأيونات.

[illegible]

: 2 ربيع الثانی

۱. سید علی بن ابی طالب (ع) در روز شنبه ۱۲۸۰ هجری قمری در مدینه منوره درگذشت.

$$PV_0 = \frac{1 + 0.05}{400} + \frac{(1 + 0.05)^2}{380} + \frac{(1 + 0.05)^3}{350} = \$1,027.96$$

(١) : هذا القسم الذي يخدم طبعا القواعد و ليس هذا هو الحال في هذه الحالة . وفي الحقيقة من المستحيل ان يكون القسم الذي يخدم طبعا القواعد و ليس هذا هو الحال في هذه الحالة .

أو طبقاً للمربع بين (m_0) ، وبين (ii) أي استخدام القاعدة رقم (2) ، إلا أنه من الممكن أن يلاحظ أن

الطريق الاستثنائية للحكم (طريق P_V و C) أي يستخدم القاعد رقم (1) .

هذه المحكمة التفتت ، التي سوف يستعمل موارد الحدود في تنفيذها ، بأنه من المكن أن يقوم بتزيت هذه

[illegible]

1. $h_{\mu\nu} = \eta_{\mu\nu} + \lambda \partial_\mu \phi \partial_\nu \phi$.

دست. برای مدتی در (p, v) قرار می‌گیرد. (۱) به نظر می‌رسد که این دو،

2. $\text{Ad}^*V = \text{Ad}^*V$ (the adjoint representation of V is the adjoint representation of V)

المكان (1) رقم (2) مع الشريط (3) رقم (4) مع الشريط (5) رقم (6) مع الشريط (7) وذلك فقط عن طريق الطريقة المذكورة.

$t = 0.05$ ان ليقيرضي (ج)

۱۰۴

$$PV_q = \frac{400}{1 + 0.03} + \frac{380}{(1 + 0.03)^2} + \frac{350}{(1 + 0.03)^3} = \$1,066.85 > \$1,027.96$$

$$I = 0.03 \text{ g/l}$$
[illegible]

$$PV_0 = \frac{1 + 0.10}{400} + \frac{(1 + 0.10)^2}{380} + \frac{(1 + 0.10)^3}{350} = \$940.65 > \$1,027.96$$

! = 0.10 ان لیبیرجی (1)

١ : في سورة يوسف

$$\begin{aligned} y_{t+1}^e &= \$400 \\ y_{t+2}^e &= \$380 \\ y_{t+3}^e &= \$350 \end{aligned}$$

$$C_1 = \$1027.96 \quad r = 3$$

١٠ : اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَسْأَلُكَ بِاَنَّكَ اَنْتَ الْغَفُوْرُ الْكَرِيْمُ . اَسْأَلُكَ بِاَنَّكَ اَنْتَ الْغَفُوْرُ الْكَرِيْمُ . اَسْأَلُكَ بِاَنَّكَ اَنْتَ الْغَفُوْرُ الْكَرِيْمُ .

بسم الله الرحمن الرحيم

ستقوم بذلك سواء استجبت لكم (1) أو لا (2). (8).

و من بعد از این که در آنجا رسیدند و به آنجا رسیدند و به آنجا رسیدند

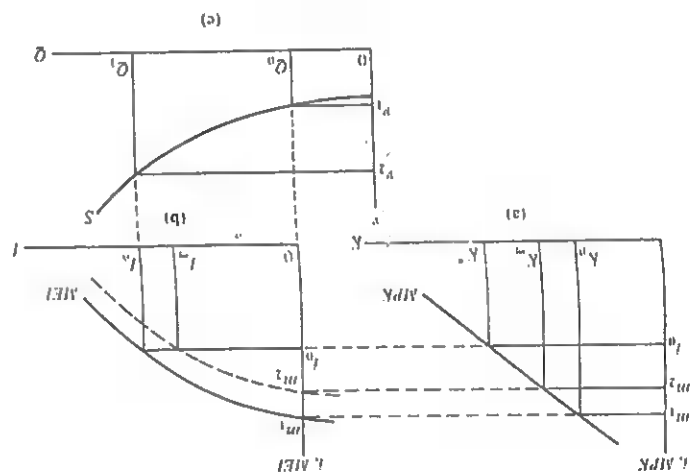
(2) (3) (4) (5) (6) (7) (8) (9) (10) (11) (12) (13) (14) (15) (16) (17) (18) (19) (20) (21) (22) (23) (24) (25) (26) (27) (28) (29) (30) (31) (32) (33) (34) (35) (36) (37) (38) (39) (40) (41) (42) (43) (44) (45) (46) (47) (48) (49) (50) (51) (52) (53) (54) (55) (56) (57) (58) (59) (60) (61) (62) (63) (64) (65) (66) (67) (68) (69) (70) (71) (72) (73) (74) (75) (76) (77) (78) (79) (80) (81) (82) (83) (84) (85) (86) (87) (88) (89) (90) (91) (92) (93) (94) (95) (96) (97) (98) (99) (100)

[illegible]

« مبدأ العدل » . أي بطريقة مستوية يتوقف على رأي السيد الرجوب فيه الرأي (17)

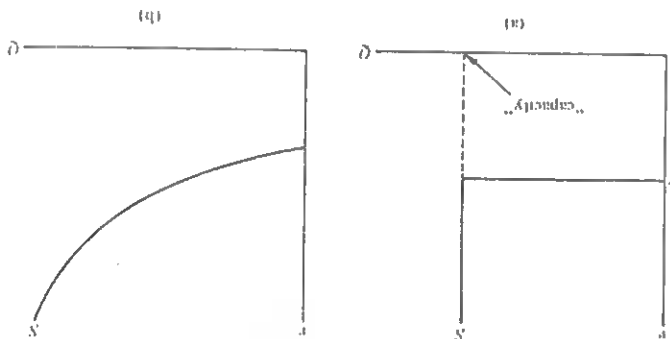
[illegible]

(۳ - ۱۸) بے رحمی

[illegible][illegible]

١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠

7-11-57

[illegible]

Lerner A.

[illegible]

من أن يصدر أن يقرر - والتي - والمستشار - ١٢٨ في في الاستشارة الأكاديمية ينبغي أن يكون مستوفى الاستشارة - تضمن أن الطريفة الوحيدة التي تحصل الرجوع فيه يتوقف فقط على سعر الفائدة - تضمن أن الرهن ، هي إجراء تخفيض مستمر في مستوى الاستشارة . وبطأ لأنه لم يحدث مثل هذا التخفيض المستمر في سعر الفائدة خلال

مشاكل النظرية الكلاسيكية
Problems with the Classical Theory

[illegible][illegible][illegible]

(٧) ان نظرية الاستهلاك التي تم تطويرها في السنوات السابقة هي - في الجزء الاكبر من - نظرية Keynes عرضية في كلاسها. النظرية السائدة في العمل الحالي (عري) الان Keynes قد عرض هذا الجزء بطريقة منطقية واضحة (وربما بطريقة سطحية) وقد عرفنا انظر الى "المarginal efficiency of Capital Schedule"

النوعية المنهجية لادبيات

[illegible][illegible]

لا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه.

في الحقيقة، فإن Jorgenson نفسه لا يستطيع أن يشرح لنا لماذا لا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه.

JORGENSEN'S "NEOCLASSICAL" INVESTMENT THEORY

نظرية الاستثمار الكلاسيكية الحديثة في الاستهلاك

في الحقيقة، فإن Jorgenson نفسه لا يستطيع أن يشرح لنا لماذا لا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه.

في الحقيقة، فإن Jorgenson نفسه لا يستطيع أن يشرح لنا لماذا لا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه.

في الحقيقة، فإن Jorgenson نفسه لا يستطيع أن يشرح لنا لماذا لا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه.

في الحقيقة، فإن Jorgenson نفسه لا يستطيع أن يشرح لنا لماذا لا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه.

في الحقيقة، فإن Jorgenson نفسه لا يستطيع أن يشرح لنا لماذا لا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لاختلاف في التفسيرات المختلفة عن تلك التي يستخدمها Jorgenson نفسه.

$z = \{ \text{אָרטיקלן, פֿאַרשפּאַרן, פֿאַרשפּאַרן, פֿאַרשפּאַרן} \}$
 $w = \text{אָרטיקלן, פֿאַרשפּאַרן, פֿאַרשפּאַרן, פֿאַרשפּאַרן}$
 $v = \text{אָרטיקלן, פֿאַרשפּאַרן, פֿאַרשפּאַרן, פֿאַרשפּאַרן}$
 אָרטיקלן

$$b = \frac{m-1}{(2m-1)(g+1)b} = 1$$

(b في التوزيع المتين) $\mu = b$
 (a في التوزيع المتين) $\sigma^2 = a$

$$b - (g + 1)b = 0$$

မေးလေ့ရှိပါသည်။

rental price of capital

$c =$ السعر المتغيري للوحدة من رأس المال
 $d =$ سعر الوحدة المنتجة
 $l =$ حجم المدخلات من العمل (والبضائع الاجرة) في الإنتاج
 $\gamma =$ Cobb-Douglas دالة رأس المال في رأس المال
 $\gamma =$ ناتج الإنتاج الحقيقية

$$\frac{y}{\Delta \lambda} = \frac{y}{\lambda_1 - \lambda_2} = \frac{y}{\lambda_1 - \lambda_2} = \dots$$

စိုးကြီးကလေးကို ချစ်မြတ်နိုးစွာ ကြည့်ရှုနေသည်။

$$x_{i+1} = f_i(x_i) \quad (1)$$

«Capital Theory and Investment Behavior» A. E. R., 53 (may, 1963) 247 - 268.

(24) D.W. Jorgenson

$$y'_1 = \alpha y'_2 = \gamma$$

[illegible]

$$k'_* = \gamma \frac{c_1}{p_1} \gamma_1$$

القصير وجير Jorgenson لطيفة Jorgenson ان يبقا القوي، الخاصة التي
Jorgenson (24) Jorgenson يتغير في

(၁၇) ၂၀၁၆ ခုနှစ်၊ ဇူလိုင်လ ၁ ရက်နေ့၊ ရန်ကုန်မြို့၊ ရွှေဘိုလမ်း၊ ရွှေဘိုလမ်းမ၊ ရွှေဘိုလမ်းမ

[illegible]
$$x_1^* = x_2^*$$
$$k_i = k_i^*$$
[illegible]

(76) (q) الإسلام السني الحديث في الحال في العصر الجاهلي في الإسكندرية، مصر، Jorgenson
والمطبعة الإسلامية الحديثة في الإسكندرية.

[illegible][illegible][illegible]
$$I_{\alpha}^{(n)} = \sum_{\nu=0}^{n-1} \gamma_{\nu} \Delta^{\nu} \left(\frac{O(\bar{r} + \bar{\varrho})}{p^{\nu}} \right) + \delta K_{\nu-1} \bar{\varrho} + \gamma_{\nu-1}$$
$$I'_R = \bar{\delta} k_{i-1}$$

(b) (i) (ق) (٢) (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (

$$\left(\frac{(\bar{g} + j)O}{11} \right) \nabla^4 q^L \bar{\zeta} = {}^N I$$
[illegible]

مراجع مختارة :

- J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (Harcourt Brace, 1936), Chapters 11-12.
 A. P. Lerner, *The Economics of Control* (Macmillan, 1944), Chapter 25.
 (A clear and precise statement of fundamental classical ideas, as adapted by Keynes.)
 J. Hirschleifer, "On the Theory of Optimal Investment Decision," *Journal of Political Economy*, 66 (August 1958), 329-352.
 (An influential, but demanding, analysis of optimal investment decisions, given certainty of the future, as integrated with simultaneous consumption decisions.)
 D. W. Jorgenson, "Capital Theory and Investment Behavior," *American Economic Review*, 53 (May 1963), 247-268, reprinted in L. R. Klein and R. A. Gordon (eds.), *Readings in Business Cycles* (R. D. Irwin, 1965), pp. 366-378.
 (The single best statement of Jorgenson's approach.)

- (أ) مالم القصور مفهوم رصيد رأس المال أو الرقوب فيه ، وما هي التغيرات التي يمكن أن تؤثر فيه ؟ ولماذا ؟
 (ب) أن مجرد وجود فرق بين رصيد رأس المال أو الرصيد ورصيد رأس المال الفعلي لا يقدم لنا نظرية في الاستثمار . أوضح وفسر .
 (ج) إذا وجد اختلاف في كلا بين الرصيدين . استعرض مع التفسير ثلاثة صيغ مختلفة في النظرية في الاستثمار .
 3 - قيم بدقة المنفعة الأتية .
 4 - اشرح المنفعة الأتية .
 5 - كتب Keynes المنفعة الأتية .
 6 - اشرح ما يأتي :
 7 - كتب قام Jorgenson بتعريف السعر الخارجى لرأس المال ؟ اشرح خلاصات .
 8 - اشرح في تعريف كل عنصر من عناصره .

منهجية لا تعمل بنفس الطريقة على مبدأ العمل
والتي لا تعمل (والتي لا توجد مستوى التوقف الكامل الذي يتجنبه ذلك فإنه من الواضح أن
من مبدأ العمل. وإذا أخذنا في الاعتبار كل المبررات التي تقوم عليها النظرية (المناهضة الكاملة
يجب أن نشير هنا إلى أن Jorgenson لم يذكر أبداً معنى من المعاني في أن تكون نظرية جديدة (١)

التي لا تعمل الكلاسيكية النجدة فإنه يحق للمرء أن يتعجب ويتساءل لماذا لم يتوصل
مبدأ Jorgenson قد قام باشتقاق ما يبدو أنه متباينة متطورة لهذا العمل من
(توقف على) (١). (X) الدخل في الدخول (١).
فإن ذلك يؤثر على حجم العمل. وهذه الطريقة تصبح كمية الاستثمار محصورة
، الاجرة في الدخل (X). إذا كانت هناك تغيرات في أي من العوامل السابقة ،
من هذه التغيرات فإن الاستثمار السابق (X) يرتبط بمتباينة تتناسب مع التغيرات
أي حدوث أي Jorgenson يتل إلى أن يوضح أنه في حالة عدم حدوث أي
توقف على النسبة بين أسعار السلع الأساسية وأسعار السلع الرأسمالية ، أو على قوانين
(إذا كان في الإمكان اقتراض أسرار الفائدة المرتبطة بقرارات الاستثمار تتغير)
العمل أصبح في نظرية Jorgenson متغيراً ، يتوقف على التغيرات في سعر الفائدة
أوردناه في الفصل الثامن وبين مبدأ العمل في نظرية Jorgenson في أن حجم
الأجور لا يجري على حاله. ونظير الاختلاف الأساسي بين مفهوم مبدأ العمل الذي
الاستثمار يتوقف على (وسط مرجح) للتغيرات السابقة في الدخل (X) مع بقائه
ان متباينة لهذا العمل ، تقوم على أساس الكلاسيكية. فقد أوضح أن
قدم Jorgenson - كما أوضحنا في الفصل الثامن عشر - نظرية متقدمة

A Broader View of Investment

نظرة أكثر شمولية في الاستثمار

في الاقتصاد، وخاصة في الاقتصاد الكلي، فإننا نستخدم نموذجاً رياضياً لوصف سلوك الأفراد والقطاعات الاقتصادية. هذا النموذج يتكون من مجموعة من المعادلات التي تمثل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. الهدف من هذا النموذج هو فهم كيفية تفاعل هذه المتغيرات وكيف تؤثر التغيرات في بعضها على البعض الآخر.

من أجل فهم الاقتصاد الكلي، نحتاج إلى فهم كيفية عمل الاقتصاد بأكمله. هذا يتطلب دراسة سلوك الأفراد والقطاعات الاقتصادية، وكيف تؤثر التغيرات في بعضها على البعض الآخر. نستخدم لهذا الغرض نماذج اقتصادية رياضية، والتي تساعدنا على فهم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. هذه النماذج تتكون من مجموعة من المعادلات التي تمثل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. الهدف من هذه النماذج هو فهم كيفية تفاعل هذه المتغيرات وكيف تؤثر التغيرات في بعضها على البعض الآخر.

في الاقتصاد الكلي، ندرس سلوك الاقتصاد بأكمله، وليس فقط سلوك الأفراد. نستخدم لهذا الغرض نماذج اقتصادية رياضية، والتي تساعدنا على فهم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. هذه النماذج تتكون من مجموعة من المعادلات التي تمثل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. الهدف من هذه النماذج هو فهم كيفية تفاعل هذه المتغيرات وكيف تؤثر التغيرات في بعضها على البعض الآخر.

نستخدم في الاقتصاد الكلي نماذجاً مختلفة، مثل نموذج IS-LM، ونموذج AD-AS، ونموذج DGE. هذه النماذج تساعدنا على فهم كيفية عمل الاقتصاد بأكمله، وكيف تؤثر التغيرات في بعضها على البعض الآخر. نستخدم هذه النماذج لفهم كيفية تأثير السياسات الاقتصادية على الاقتصاد بأكمله، وكيف يمكننا تحسين الاقتصاد.

في الاقتصاد، وخاصة في الاقتصاد الكلي، فإننا نستخدم نموذجاً رياضياً لوصف سلوك الأفراد والقطاعات الاقتصادية. هذا النموذج يتكون من مجموعة من المعادلات التي تمثل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. الهدف من هذا النموذج هو فهم كيفية تفاعل هذه المتغيرات وكيف تؤثر التغيرات في بعضها على البعض الآخر.

من أجل فهم الاقتصاد الكلي، نحتاج إلى فهم كيفية عمل الاقتصاد بأكمله. هذا يتطلب دراسة سلوك الأفراد والقطاعات الاقتصادية، وكيف تؤثر التغيرات في بعضها على البعض الآخر. نستخدم لهذا الغرض نماذج اقتصادية رياضية، والتي تساعدنا على فهم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. هذه النماذج تتكون من مجموعة من المعادلات التي تمثل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. الهدف من هذه النماذج هو فهم كيفية تفاعل هذه المتغيرات وكيف تؤثر التغيرات في بعضها على البعض الآخر.

في الاقتصاد الكلي، ندرس سلوك الاقتصاد بأكمله، وليس فقط سلوك الأفراد. نستخدم لهذا الغرض نماذج اقتصادية رياضية، والتي تساعدنا على فهم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. هذه النماذج تتكون من مجموعة من المعادلات التي تمثل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. الهدف من هذه النماذج هو فهم كيفية تفاعل هذه المتغيرات وكيف تؤثر التغيرات في بعضها على البعض الآخر.

نستخدم في الاقتصاد الكلي نماذجاً مختلفة، مثل نموذج IS-LM، ونموذج AD-AS، ونموذج DGE. هذه النماذج تساعدنا على فهم كيفية عمل الاقتصاد بأكمله، وكيف تؤثر التغيرات في بعضها على البعض الآخر. نستخدم هذه النماذج لفهم كيفية تأثير السياسات الاقتصادية على الاقتصاد بأكمله، وكيف يمكننا تحسين الاقتصاد.

[illegible][illegible]

يكون قد حدث هذا بالفعل بالنسبة للاستثمار .
يصرون بطريقة مختلفة وتلاشي نتيجة لتلك المبررة . ومن المحتمل جدا أن
حول المستقبل والتي يتم الحصول عليها بواسطة المراتب والبنوتات المملوكة فانهم
ستعود الى فعل ذريع . فتمتصا يتصرف الأفراد بدرجة عالية في معلوماتهم
للعمل . وعندما تبدأ الاقتصاديون كخلف القناع عن المستقبل فان هذا النسخ نفسه
وعندما تبدأ علماء علم النفس الاجتماعي بفهم أصول أمور وأساب النسيئة

[illegible]

Possible Reasons for The Failure of Investment Theory

تنبؤات ذات مصفحة متصلة سواء بالنسبة لمؤادلاتين محدودتين أو يفوضون المسألة إلى
الآلية أو السلسلة المتقطعة أو سواء كان ذلك بالنسبة إلى متغيري المسألة الاستثنائية. تلك
التي لا يمكن أن يتجاوزها أفضل نظرية نظرية الاستمرار. هي تلك التي لا يمكن أن يتجاوزها أفضل نظرية نظرية الاستمرار. هي تلك التي لا يمكن أن يتجاوزها أفضل نظرية نظرية الاستمرار.

- R. Eisner, "Investment: Fact and Fancy," *American Economic Review*, 53 (May 1963), 237-246.
- R. Eisner and R. H. Strotz, "Determinants of Business Investment," in Commission on Money and Credit, *Impacts of Monetary Policy* (a series of research studies prepared for the Commission-Hall, 1964), pp. 59-223; key portions reprinted in N. F. Keiser (ed.), *Reading in Macroeconomics* (Prentice-Hall, 1970), pp. 133-140.
- (Two important statements of the accelerationist position.)
- W. H. L. Anderson, "Business Fixed Investment: A Marriage of Fact and Fancy," in R. Ferber (ed.), *The Determinants of Investment Behavior* (Columbia University Press, 1967), pp. 413-425, reprinted in E. Shapiro (ed.), *Macro-economics: Selected Readings* (Harcourt, Brace, Jovanovich, 1970), pp. 89-93. (A response to the first reference above, by ■ financial theorist of investment.)
- J. R. Meyer and R. R. Glauber, *Investment Decisions, Economic Forecasting, and Public Policy* (Harvard Business School, 1964). Two key sections reprinted in N. F. Keiser (ed.), *op. cit.*, pp. 110-132.
- (An example of a combination of accelerator and financial theories of investment.)
- T. Wilson and P. W. S. Andrews (eds.), *Oxford Studies in the Price Mechanism* (Oxford University Press, 1951).
- (A series of studies reporting on surveys of English businessmen which showed that the cost of capital had little relevance to actual investment decisions.)
- W. H. White, "Interest Elasticity of Investment Demand—The Case from Business Attitude Surveys Reexamined," *American Economic Review*, 46 (September 1956), 565-587; reprinted in revised form in M. G. Mueller, *Readings in Macroeconomics* (Holt, Rinehart, and Winston, 2nd ed., 1971), pp. 95-113. (An attack on the findings of the Oxford and other surveys which purport to show that the interest rate is ignored in actual investment decisions.)

الاصول المالية ، أساس الاقتصاد والسياسة النقدية

FINANCIAL ASSETS, INTEREST RATES, AND MONETARY POLICY

PART VIII

القسم الثامن

[illegible][illegible]

Supplies of Financial Assets

يَتَمُّونَ فِي كَلْبٍ وَفِي كَلْبٍ وَفِي كَلْبٍ

[illegible][illegible]

الزراعة النباتية أو إلى تخفيض سعر ثم قيمة أسهم هذه الشركة - وكما ستؤدي
الزراعة النباتية أو إلى تخفيض سعر ثم قيمة أسهم هذه الشركة - وكما ستؤدي

[illegible][illegible][illegible]

المعنى . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار .

من وجهة النظر الاقتصادية ، فإن الاستثمار هو عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار .

Some Financial Aspects of Economic Growth بعض الجوانب المالية في النمو الاقتصادي

المعنى . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار .

المعنى . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار .

من وجهة النظر الاقتصادية ، فإن الاستثمار هو عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار .

المعنى . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار .

المعنى . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار . ولذا لا يفرق بين الاستثمار وبين استثمار .

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١٨٠ - : بينت الحلات في كتابي الفقه والفتاوى . وفيما في ١٨٠٠ في ١٨٠٠

[illegible]

[illegible]

(٢٦)
 (٢٧)
 (٢٨)
 (٢٩)
 (٣٠)
 (٣١)
 (٣٢)
 (٣٣)
 (٣٤)
 (٣٥)
 (٣٦)
 (٣٧)
 (٣٨)
 (٣٩)
 (٤٠)
 (٤١)
 (٤٢)
 (٤٣)
 (٤٤)
 (٤٥)
 (٤٦)
 (٤٧)
 (٤٨)
 (٤٩)
 (٥٠)
 (٥١)
 (٥٢)
 (٥٣)
 (٥٤)
 (٥٥)
 (٥٦)
 (٥٧)
 (٥٨)
 (٥٩)
 (٦٠)
 (٦١)
 (٦٢)
 (٦٣)
 (٦٤)
 (٦٥)
 (٦٦)
 (٦٧)
 (٦٨)
 (٦٩)
 (٧٠)
 (٧١)
 (٧٢)
 (٧٣)
 (٧٤)
 (٧٥)
 (٧٦)
 (٧٧)
 (٧٨)
 (٧٩)
 (٨٠)
 (٨١)
 (٨٢)
 (٨٣)
 (٨٤)
 (٨٥)
 (٨٦)
 (٨٧)
 (٨٨)
 (٨٩)
 (٩٠)
 (٩١)
 (٩٢)
 (٩٣)
 (٩٤)
 (٩٥)
 (٩٦)
 (٩٧)
 (٩٨)
 (٩٩)
 (١٠٠)

١- مقدمة
 في هذه الرسالة نعرض لكم بعضاً من أهم القضايا التي تواجه المجتمع العربي في ظل التطور التكنولوجي السريع. نأمل أن تكون هذه الدراسة مفيدة لكم.
 ٢- أهمية الموضوع
 يعتبر الموضوع الذي نبحثه من القضايا الهامة التي تحتاج إلى دراسة عميقة. نأمل أن تكون هذه الدراسة مفيدة لكم.
 ٣- أهداف الدراسة
 تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم القضايا التي تواجه المجتمع العربي في ظل التطور التكنولوجي السريع. نأمل أن تكون هذه الدراسة مفيدة لكم.
 ٤- منهج الدراسة
 استخدمنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي. نأمل أن تكون هذه الدراسة مفيدة لكم.
 ٥- نتائج الدراسة
 أظهرت النتائج أن أهم القضايا التي تواجه المجتمع العربي في ظل التطور التكنولوجي السريع هي... نأمل أن تكون هذه الدراسة مفيدة لكم.
 ٦- خاتمة
 نأمل أن تكون هذه الدراسة مفيدة لكم.

[illegible][illegible]

Line	بنك			شركة			البنك			البنك			البنك		
	A	L	NW	A	L	NW	A	L	NW	A	L	NW	A	L	NW
Example 1		-100 (public's deposits) +100 (firm's deposits)		+100 (deposits)	+100 (securities)								+100	+100	
2		+100 (public's deposits) -100 (firm's deposits)		-100 (deposits) +100 (inventory)			+100 (deposits)		+100				+100		+100
3				+100 (inventory)	+100 (securities)		+100 (securities)		+100				+100		+100
Example 2	+100 (firm's IOU)	+100 (firm's deposit)		+100 (deposits)	+100 (IOU)								+200	+200	
5		-100 (firm's deposits) +100 (public's deposits)		-100 (deposits) +100 (inventory)			+100 (deposits)		+100				+100		+100
6 (Total)	+100 (IOU)	+100 (public's deposits)		+100 (inventory)	+100 (IOU)		+100 (deposits)		+100				+300	+200	+100

[illegible][illegible][illegible]

(11) J. Tobin: «Commercial Banks = creators of money» in D. Carson, ed. *Banking and Monetary Studies* (R.D. Irwin 1963).

(12) «البنوك هي «مُخلّعات النقود» وليس «مُبدِئَات النقود»»، كما أن «البنوك لا تخلق النقود» بل هي «مُبدِئَات النقود»»، كما أن «البنوك لا تخلق النقود» بل هي «مُبدِئَات النقود»»، كما أن «البنوك لا تخلق النقود» بل هي «مُبدِئَات النقود»».

[illegible][illegible]

The Commercial Bank ■ Financial Intermediary

(۱۷) قلم و کتابخانه

[illegible][illegible][illegible]

١٨ يتشبهت بالثروة المادية فيكون في انحاء كثيرة من الدول في الشرق الأوسط
١٨ يتشبهت بالثروة المادية فيكون في انحاء كثيرة من الدول في الشرق الأوسط

١٨ يتشبهت بالثروة المادية فيكون في انحاء كثيرة من الدول في الشرق الأوسط
١٨ يتشبهت بالثروة المادية فيكون في انحاء كثيرة من الدول في الشرق الأوسط

١٨ يتشبهت بالثروة المادية فيكون في انحاء كثيرة من الدول في الشرق الأوسط
١٨ يتشبهت بالثروة المادية فيكون في انحاء كثيرة من الدول في الشرق الأوسط

١٨ يتشبهت بالثروة المادية فيكون في انحاء كثيرة من الدول في الشرق الأوسط
١٨ يتشبهت بالثروة المادية فيكون في انحاء كثيرة من الدول في الشرق الأوسط

١٨ يتشبهت بالثروة المادية فيكون في انحاء كثيرة من الدول في الشرق الأوسط
١٨ يتشبهت بالثروة المادية فيكون في انحاء كثيرة من الدول في الشرق الأوسط

Competition and Organization of Intermediaries

المنافسة والتنظيم في الوسطاء

١٨ يتشبهت بالثروة المادية فيكون في انحاء كثيرة من الدول في الشرق الأوسط
١٨ يتشبهت بالثروة المادية فيكون في انحاء كثيرة من الدول في الشرق الأوسط

[illegible]

Money, Interest Rates and Monetary Policy

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ ۖ وَأَنزَلْنَاهُ فِي مَرْجٍ طَيِّبٍ ۚ

J. Tobin, "A General Equilibrium Approach to Monetary Theory," *Journal of Money, Credit and Banking*, 1 (February 1969), 15-29.
(The fundamentals of the "portfolio approach" exemplified in Chapter 20.)
J. Tobin, "Commercial Banks as Creators of Money," in D. Carson (ed.), *Banking and Monetary Studies* (R. D. Irwin, 1963), pp. 408-419, reprinted in W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), pp. 224-229.
(The view that commercial banks are only one member of the class of financial intermediaries.)
J. G. Gurley and E. S. Shaw, "Financial Aspects of Economic Development," *American Economic Review*, 45 (May 1955), 515-538.
(A pioneering statement on the role of intermediaries.)
H. G. Johnson, "Monetary Theory and Policy," *American Economic Review*, 52 (June 1962), 335-384.
(An able and far-ranging review of the main recent developments in monetary theory as of about 1960, including those particular strands discussed in this and the following chapter, as well as in certain earlier chapters.)

40 - 40 -

الاصول	الالتزامات وصافي التدفق
40 +	40 +

على الترويض ضيقاً .

[illegible]

150 +	150 +
150 +	150 +

وإذا أردنا أن نوضح هذه الزيادة على ميزانية الصرف، على شكل زيادة (incremental) فانه سيجد لدينا التغيرات الآتية في البرزخية نتيجة لهذه الزيادة في الودائع البنكية بمقدار 50 ومثل الودائع الخارجية إلى مستوى 550، والاحتياطي الجاري إلى 110. ومن ثم نجد أن إجمالي مستوى الاحتياطي الجاري إلى 125. في حين أن إجمالي الاحتياطي الجاري إلى 40.

[illegible]

ويعمل النحوي (هـ) (1964) (أيلول) فترة من فترات الرواج مع وجود صفوف
تفخمية. وكان نظام العمل جاهلاً في ذلك الوقت لوضع حدود على نمو
المروض النحوي. في حين يعمل النحوي (بـ) (أيلول 1961) فترة كساد، عندما

الاولاي من انواع « لينة البات » (4 - 21) ومنتجاته
تاريخ استحقاق مختلف فترة الستين كما تاتي ، 29 ايلول
6 q 30 ايلول واجترأ 65 ايلول 1967

[illegible]

الاستحقاق المنهك - آخرى -

[illegible]

· צִיּוֹן פֶּלֶא

[illegible][illegible][illegible][illegible]

1876.

١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤
 ١٤٩٥
 ١٤٩٦
 ١٤٩٧
 ١٤٩٨
 ١٤٩٩
 ١٥٠٠
 ١٥٠١
 ١٥٠٢
 ١٥٠٣
 ١٥٠٤
 ١٥٠٥
 ١٥٠٦
 ١٥٠٧
 ١٥٠٨
 ١٥٠٩
 ١٥١٠
 ١٥١١
 ١٥١٢
 ١٥١٣
 ١٥١٤

1977-1964

من البيرة الى جلال الى طوية الى حكومت الى السند الى وعلى الجزيرة الى اذونات على الفاتحة الى

أفني الجارية (فانه يتصل بمسرحي عاصمي جازيا يقع بين 7 بالمائة عاصمي
السنة 4.22 بالمائة عاصمي الجارية (24) .

التي لا يمكن تحقيقها إلا بطريقه غير مستحقة

المحتويات

611	التصنيف : الخاص
613	عناصر نظرية من التصنيف
661	النظريات الحديثة في نظرية التصنيف
717	الجوانب التطبيقة والنسبية في التصنيف
765	التصنيف السادس
767	نظرية الاستهلاك الكلي
825	النظرية التطبيقية في الاستهلاك
869	التصنيف السابع : الاستهلاك
871	النظريات الكلاسيكية الحديثة في الاستهلاك
921	نظرة أكثر عمومية في الاستهلاك
963	التصنيف الثامن : الأصول المالية
965	أسعار الفائدة والنسبية النقدية
1003	أسعار الفائدة والنسبية النقدية

- R. L. Teigen, "The Demand for and Supply of Money," in W. L. Smith and R. L. Teigen, *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), pp. 68-103.
- (A first-rate empirical study of demand and supply schedules.)
- R. S. Holbrook and H. T. Shapiro, "The Choice of Optimal Intermediate Targets," *American Economic Review*, 60 (May 1970), 40-47.
- (An important analysis of monetary policy choice under uncertainty.)
- F. Modigliani and R. Suich, "The Term Structure of Interest Rates: A Re-examination of the Evidence," *Journal of Money, Credit and Banking*, 1 (February 1969), 112-120.
- (An excellent empirical study of the term structure of interest rates, providing support for the expectational hypothesis.)
- J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (Harcourt Brace, 1936), Chapter 17, "The Essential Properties of Interest and Money." (Keynes' further speculations about the nature of money and the reasons for interest; not for the timid reader.)

()

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

٣٧٦١ سنة ١٢٥٨ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٨ هـ